المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
كلية اللغة العربية
قسم اللغويات

صِيغُ الأَسْمَاءِ الَّتِي تَحْتَمِلُ أَكْثَرَ مِنْ مَعْنًى فِي النِّهَايَةِ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالأَثَرِ لابْنِ الأَثِيرِ (ت : ٦٠٦هـ)

عَرْضًا ودِرَاسَةً

بحث تكميلي لنيل درجة العالمية "الماجستير" في اللغويات

إعداد
نوّار بن قبّال السّلمي

إشراف
فضيلة الدكتور علي بن نصّار النصّار

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله على نعمائه، والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه، وعلى آله وصحبه وأوليائه.

أما بعد: فلم يزل حديث المصطفى – صلى الله عليه وسلم – بعد كتاب الله عز وجل محطَّ عناية أنظار العلماء، ومحلَّ رعايتهم، يولونه من الاهتمام ما يليق بمكانته الشريفة وقدره السنِيّ جيلاً إثْرَ جيل، ولئن كانت البحوث اللغوية الأولى المتمثلة في جمع غريب الحديث وشرحه شاهدًا على تلك العناية، ومظهرًا مشرقًا من مظاهر تلك الرعاية، فلقد أسهمت في إثراء المكتبة اللغوية، وتأصيل علوم العربية، إذْ شكّلت معَ غيرها من بواكير البحث اللغوي نواةَ المعجم العربي الأول، فكان مَنْهلا لعلماء العربية فيما بعد ينهلون منه مايُروِّي شغف الباحثين عن أسرار اللغة، خاصةً بعد تقادم عصور الاحتجاج، كما كانت مَظِنَّةَ البحث البلاغي لِما حوته من كلِمٍ أبلغ البلغاء، وما كانت كتب غريب الحديث المتأخرة غُفلاً عن القضايا الصرفية والدلالية، بل كانت حاضرةً بقوة في ثناياها، خاصةً حينما تتعلق الغرابة في البناء أو استخدامه، و كتاب (النهاية في غريب الحديث والأثر) لابن الأثير خيرُ شاهدٍ على ذلك.

من هنا انطلقت فكرة البحث عندي، من قضية البناء وتنوع استخدامه، فقد لاحظت أنَّ ابن الأثير كثيرًا مايُنَبِّه على مجيء صيغة بمعنى أخرى، مثل قوله[١]: "حَكَر...فَعَل بمعنى مفعول: أي مجموع"، وحين تتبعي هذه الأمثلة لفت انتباهي احتمال بعض الصيغ أكثر من معنى، وقد نبَّه ابن الأثير على ذلك ، كقوله[٢]: " المال الضمار : ...فِعَال بمعنى فاعل أو مُفعَل "، فكان هذا هو الدافعُ لاختياري موضوع البحث، وقد اخترتُ له عنوانا وهو :

صِيَغُ الأَسْمَاءِ الَّتِي تَحْتَمِلُ أَكْثَرَ مِنْ مَعْنًى فِي النِّهَايَةِ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ والْأَثَر لابْنِ الأَثِيرِ (ت: ٦٠٦هـ)

عرضًا وَدِرَاسَةً

(١) النهاية (حكر).

(٢) النهاية (ضمر).

أهمية الموضوع و أسباب اختياره :

تكمن أهمية الموضوع في تناوله حديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم– أفصح من نطق بالضاد، وكذلك آثار الصحابة –رضوان الله عليهم– والتابعين –رحمهم الله– ومن أسباب اختياره :

١– خدمة حديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم– وآثار الصحابة–رضوان الله عليهم– والتابعين رحمهم الله.

٢– أن الموضوع لم يدرس من قبل—حسب علمي– مع تميزه ، وقلة البحوث التي لها تعلقٌ بالظاهرة.

٣– المكانة العلمية لكتاب النهاية في علم غريب الحديث والأثر .

٤– اهتمام ابن الأثير بالأبنية الصرفية ، وتنبيهه على معانيها .

٥– كشف النِّقاب عن سرِّ احتمال الصيغة أكثر من معنى ، واستجلاء الجمال اللغوي في ذلك ، ومعرفة الفروق الدقيقة في استخدام الصيغ.

٦– الوقوف على أثر هذه الصيغ في معاني الأحاديث ومدى غرابتها.

الدراسات السابقة :

تم الوقوف على بعض الدراسات المتعلقة بالبحث ومنها :

١– **ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية**، لمحمد سليمان الياقوت، وقد تعرض الباحث لمفهوم التحويل الصرفي، وعرض نماذج لوقوعه في المصادر والمشتقات، وتحدث عن علاقة التحويل في الصيغ الصرفية بالدلالة.

٢– **ظاهرة العدول في اللغة العربية**، لمحمد إبراهيم عبد السلام، رسالة ماجستير جامعة أم القرى، ١٤١٠هـ، وقد اكتفى الباحث بجمع الشواهد الدالةِ على العدول في الصيغ ؛ ولم يتطرق للصيغ التي تحتمل أكثر من معنى إلا فيما اقتضاه نص المثال المستشهد به على العدول عن صيغة إلى أخرى .

خطة البحث

يتألَّف البحث من مقدمة، وتمهيد، وستة فصول، وخاتمة، ثمَّ فهارس علمية مفصلة:

المقدمة : وفيها تعريف الموضوع ، وبيان أهميته ، وأسباب اختياره ، و الدراسات السابقة وخطة البحث ، ومنهجي فيه .

التمهيد : ابن الأثير ، وكتابه النهاية ، وعلاقة الصيغ بالمعاني (بإيجاز)

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : ابن الأثير ، حياته و مكانته العلمية، وفيه أربعة مطالب :

المطلبُ الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه.

المطلبُ الثاني: مولده ونشأته ووفاته.

المطلبُ الثالث: شيوخه وتلاميذه.

المطلبُ الرابع: منزلته العلمية وآثاره.

المبحث الثاني : النهاية في غريب الحديث والأثر، وقيمته العلمية، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلبُ الأول: منهجه وطريقة عرضه.

المطلبُ الثاني: مصادره وشواهده.

المطلبُ الثالث: تقييمه.

المبحث الثالث: علاقة الصيغ بالمعاني، وفيه ثلاثة مطالب :

المطلبُ الأول: تمثيل المعاني بالصِّيغ.

المطلبُ الثاني: احتمال الصِّيَغ للمعاني.

المطلبُ الثالث: تزاحم المعاني المختلفة في الصيغة الواحدة.

الفصل الأول : الصِّيَغُ التي تحتمل الفاعليَّة والمفعوليَّة،وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: صيغة "فَعِيل" ، وفيه مطلبان:

المطلبُ الأول: فَعِيل بمعنى فَاعِل أو مَفْعُول.

المطلبُ الثاني: فَعِيل بمعنى مُفَاعِل أو مَفْعُول.

المبحث الثاني: صيغة "فَعِيلَة".

المبحث الثالث: صيغة "فَعُول".

المبحث الرابع: صيغة "فَعْل".

المبحث الخامس: صيغة "فِعَال".

المبحث السادس: صيغة "مُفْعَل".

الفصل الثاني : الصِّيَغُ التي تحتمل معاني الفاعليَّة المختلفة ، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: صيغة "فَعِيل".

المبحث الثاني: صيغة "مُتَفَاعِل".

الفصل الثالث : الصِّيَغُ التي تحتمل المصدريَّة والظرفية ، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: صيغتا "مَفْعَل" و "مُفْعَل" ، وفيه مطلبان:

المطلبُ الأول: صيغة "مَفْعَل".

المطلب الثاني: صيغة "مُفْعَل".

المبحث الثاني: صيغتا "مَفْعِلَة" و "مَفْعَلَة" ، وفيه مطلبان:

المطلبُ الأول: صيغة "مَفْعِلَة".

المطلب الثاني: صيغة " مَفْعَلَة".

الفصل الرابع : الصِّيَغُ التي تحتمل المصدريَّة وغير الظرفية ،

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الصيغ التي تحتمل المصدرية والوصفية الفاعلية ، وفيه مطلبان:

المطلبُ الأول: صيغة "فَعْل".

المطلبُ الثاني: صيغة "فَعْلى".

المبحث الثاني: الصيغ التي تحتمل المصدرية والوصفية المفعولية ، وفيه أربعة مطالب:

المطلبُ الأول: صيغة "فَعَال".

المطلبُ الثاني: صيغة "فُعْلى".

المطلبُ الثالث: صيغة "فَعْل".

المبحث الثالث: الصيغ التي تحتمل المصدرية والاسميَّة ، وفيه مطلبان:

المطلبُ الأول: صيغة "فَعَال".

المطلبُ الثاني: صيغة "فَعْل".

الفصل الخامس : الصِّيَغُ التي تحتمل الظرفيَّة وغير المصدرية ، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: صيغة "مُفَعَّل" ، تحتمل الظرفية والمفعولية.

المبحث الثاني: صيغة "مِفْعَلة" ، تحتمل الظرفية والآليَّة.

الفصل السادس : الصِّيَغُ التي تحتمل الفرديَّة والجمعيَّة ، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: صيغة "فَعْل".

المبحث الثاني: صيغة "فِعَال".

الخاتمة : وتشتمل على خلاصة البحث ، وأهم النتائج ، والتوصيات.

الفهارس العلمية المفصَّلة وفق الترتيب الآتي:

١. فهرس الآيات القرآنية.

٢. فهرس القراءات القرآنية.

٣. فهرس الأحاديث والآثار.

٤. فهرس الأشعار والأرجاز.
٥. فهرس أقوال العرب وأمثالهم.
٦. فهرس المفردات اللغوية.
٧. فهرس الأعلام.
٨. فهرس البلدان والأماكن.
٩. فهرس المصادر والمراجع.
١٠. فهرس الموضوعات.
١١. فهرس الفهارس.

منهجي في البحث :

اقتضت طبيعة البحث أن أنهج المنهج الوصفي التحليلي ، ملتزمًا ما يأتي :

١. عرض أمثلة كافية للصيغ التي تحتمل أكثر من معنى ، ووضعها في أماكنها المناسبة من خطة البحث.
٢. دراسة هذه الأمثلة، وفق الخطوات الآتية:
أ- عرض الأثر أو الحديث الذي ذكره ابن الأثير مشتملا على المثال المدروس.
ب- بيان الاحتمال الصرفي الوارد في المثال، ومايتعلق به من قضايا صرفية.
ج- عرض ماوقفت عليه من آراء العلماء.
د- مناقشة الاحتمال مناقشة علمية.
٣. عزو الآيات إلى سورها بذكر اسم السورة ورقم الآية ، معَ كتابتها بالرسم العثماني.
٤. نسبة القراءات إلى قارئيها ، وتوثيقها من كتب القراءات والتفاسير.
٥. توثيق الأحاديث من كتب الأحاديث المعتمدة.
٦. نسبة الأبيات الشعرية إلى أصحابها ، وتوثيقها من مصادرها.
٧. توثيق آراء العلماء ونصوصهم من مصادرها الأصلية أو مظانِّها قدر الإمكان.
٨. الترتيب التاريخي للمصادر والمراجع عند الإفادة منها.
٩. التعريف بما يحتاج إلى تعريف من أعلام وأماكن وغيرها.
١٠. إيضاح الكلمات اللغوية الغريبة.
١١. الالتزام بقواعد الإملاء وعلامات الترقيم الحديثة ، وضبط مايحتاجُ إلى الضبط.

كلمة شكر

اللهم إني أشكرك ولا أكفرك

وأنا أُصَفِّفُ أوراق هذا البحث المتواضع، لايسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الجامعة الإسلامية، ممثلة في كلية اللغة العربية، عميدًا، ووكلاء، ورئيس قسم، وأعضاء هيئة تدريس.

كما أشكر أساتذتي الكرام الذين غرسوا في نفسي حب العلم، وأضاؤوا لي الطريق، وأخصُّ بالشكر أستاذي الفاضل الدكتور علي نصار النصار الذي أشرف على بحثي ووهبني وقته، ولم تمنعه ظروفه الصحية التي ألمت به من متابعة الإشراف علي أولا بأول، فكان على اتصال دائم بي، حريصًا على إنجاز البحث، أفدت من علمه وتوجيهه ومنهجه العلمي إفادةً لن أحرم فضلها ولن يحرم أجرها من الله، فأسأل المولى عز وجل أن يُلبسه ثوب العافية، وأن يبارك في علمه وعمره، وأن يجزيه وأساتذتي خير الجزاء...

كما أشكر كل من وقف إلى جانبي وأفادني برأي أو وأخصُّ منهم الدكتور أحمد الخراط، الذي دلني على ما في كتاب النهاية لابن الأثير، من قضايا لغوية، مما حبب إلي البحث في مجال الأبنية الصرفية ودلالتها، ولا يفوتني أن أشكر أعضاء لجنة المناقشة، وأرجو الله أن ينفعني بتوجيههم وتقويمهم، وأن يجعل ذلك ذخرًا لهم في صالح الأعمال.

ولوالدي –رحمه الله وجمعني به في جنان النعيم– ولوالدتي –شفاها الله ومتعنا بها – أهدي ثمرة جهدي، وأوقفه بِرًّا وعرفانًا.

والشكر موصول لزوجتي التي لم تزل عونًا لي على طلب العلم، ولإخوتي الذين صرفتني عنهم الدراسة والبحث، ولمن دعا لي بظهر الغيب...

والحمد لله رب العالمين.

الباحث

نوّار بن قبّال السُّلمي

التَّمهيد

ابن الأثير, وكتابه النهاية, وعلاقة الصيغ بالمعاني

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ابن الأثير، حياته و مكانته العلمية.

وفيه أربعة مطالب:

المطلبُ الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه.

المطلبُ الثاني: مولده ونشأته ووفاته.

المطلبُ الثالث: شيوخه وتلاميذه.

المطلبُ الرابع: منزلته العلمية وآثاره.

المبحث الثاني: النهاية في غريب الحديث والأثر، وقيمته العلمية.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلبُ الأول: منهجه وطريقة عرضه.

المطلبُ الثاني: مصادره وشواهده.

المطلبُ الثالث: تقييمه.

المبحث الثالث: علاقة الصيغ بالمعاني.

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلبُ الأول: تمثيل المعاني بالصِّيغ.

المطلبُ الثاني: احتمال الصِّيَغ للمعاني.

المطلبُ الثالث: تزاحم المعاني المختلفة في الصيغة الواحدة.

المبحث الأول

ابن الأثير، حياته و مكانته العلمية*

المطلبُ الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه:

هو المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري[١] الموصلي الشافعي، يكنى أبا السعادات، ويلقب مجد الدين، ويعرف بابن الأثير.

المطلبُ الثاني: مولده ونشأته ووفاته:

ولد في أحد الربيعين سنة ٥٤٤هـ وقيل سنة ٥٤٠هـ[٢]، بجزيرة ابن عمر حيث كان والدُهُ على ديوانها نائبًا عن قطب الدين مودود بن زنكي[٣]، في أسرةٍ ذاتَ جاهٍ وغنًى حرصت على تنشئة أبنائها تنشئةً علميَّةً؛ فلمجد الدين أخوان عالمان هما: عز الدين أبو الحسن علي ابن الأثير[٤]، وضياء الدين أبو الفتح نصر الله ابن الأثير[٥].

---

*تنظر: ترجمته في معجم الأدباء ٢٢٦٨/٥-٢٢٧١ وإنباه الرواة ٢٥٧/٣-٢٦٠ ووفيات الأعيان ١٤١/٤-١٤٣ وطبقات الشافعية الكبرى ٣٦٦/٨-٣٦٧ والنجوم الزاهرة ١٩٨/٦-١٩٩ وبغية الوعاة ٢٧٤/٢-٢٧٥.

(١) زاد السيوطي في سلسلة نسبه: الإربلي، ينظر: بغية الوعاة ٢٧٤/٢.

(٢) ينظر: الذيل على الروضتين ٦٨ والنجوم الزاهرة ١٩٨/٦.

(٣) تنظر: ترجمته في وفيات الأعيان ٣٠٢/٥.

(٤) علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيبانيّ الجزري، أبو الحسن عز الدين ابن الأثير (٥٥٥هـ -٦٣٠هـ) المؤرخ الإمام، من العلماء بالنسب والأدب. ولد ونشأ في جزيرة ابن عمر، وسكن الموصل، له من التصانيف (الكامل) في التاريخ، و (اللباب في تهذيب الأنساب)، و (أسد الغابة في معرفة الصحابة)، ينظر: وفيات الأعيان ٣٤٨/٣-٣٥٠ والأعلام ٣٣١/٤.

(٥) نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، أبو الفتح ضياء الدين ابن الأثير (٥٥٨هـ - ٦٣٧هـ)، قصد الملك النَّاصِر صَلَاح الدّين فاستوزره لوَلَده الْأَفْضَل عَلي، وَلما توفّي السُّلْطَان واستقلَ وَلَده اسْتَقل ضِيَاء الدّين بالوزارة، له من التصانيف (المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر)، ينظر: وفيات الأعيان ٣٨٩/٥-٣٩٧ والوافي بالوفيات ٢٤/٢٧ والأعلام ٣١/٨.

نشأ مجد الدين في جزيرة ابن عمر وفيها تلقى تعليمه الأول، فلمَّا يفَعَ انتقل إلى الموصل سنة ٥٦٥هـ، قال عن نفسه[١]: "مازلتُ في رَيْعَان الشباب، وحداثة السن، مشغوفًا بطلب العلم، ومجالسة أهلهِ، والتشبُّه بهم حَسْبَ الإمكانِ، وذلك من فضل الله عليَّ، ولُطفه بي أن حبَّبَهُ إليَّ، فبذلتُ الوُسع في تحصيل ما وفِّقتُ له من أنواعه، حتى صارت فيَّ قوة الاطلاع على خفاياه، وإدراك خباياه، ولم آلُ جهدًا – والله الموفق – في إجمال الطلب، وابتغاء الأرب، إلى أن تَشَبَّثتُ من كلٍّ بطرف تشبهت فيه بأضرابي، ولا أقول: تميزتُ به على أترابي". قال ابن خلكان[٢]: "وسمع الحديثَ متأخرًا ولم تتقدم روايته".

قرَّبهُ حكام الموصل من آل زنكي؛ رغبةً في الإفادة منه، فتولى الخزانة لسيف الدين الغازي بن مودود بن زنكي[٣]، ثم ولاه ديوان الجزيرة وأعمالها، ثم عاد إلى الموصل فناب في الديوان عن الوزير جلال الدين أبي الحسن علي بن جمال الدين محمد بن منصور الأصبهاني[٤]، ثم اتصل بمجاهد الدين قايماز[٥] بالموصل، فنال عنده درجة رفيعة، فلما قُبض على مجاهد الدين سنة ٥٨٩هـ اتصل بخدمة الأتابك عز الدين مسعود بن مودود[٦]، وولي ديوان الإنشاء له، ثم اتصل بخدمة ولده نور الدين أرسلان شاه[٧] فصار واحد دولته حقيقةً، "وكان مَجْدُ الدِّيْنِ ابْنُ الأَثِيْرِ مُلاَزِمًا له، فيأمره بالخيرِ، فيُطيعه"[٨]. وقد أراد نور الدين أن يستخلصه لنفسه وعرض عليه الوزارة غير مرة فرفضها؛ إذْ كان زاهدا في الدنيا راغبًا عنها رغم حظوته عند الحكام.

امتُحن في آخر حياته بمرض النِّقْرِس فكفَّ يديه ورجليه حتى منعه من الكتابة مطلقا، وصار يُحمل في مِحَفَّة[٩]، فلم يحرص على التداوي منه رغم ماتوفر له من أسباب؛ لأنه رأى فيه فرصةً للابتعاد عن الناس والانقطاع للتصنيف، فلزم بيته صابرًا محتسبًا يغشاه الأكابر ويحفد إليه

(١) جامع الأصول في أحاديث الرسول ١/٣٥.
(٢) وفيات الأعيان ٤/١٤١.
(٣) تنظر: ترجمته في وفيات الأعيان ٤/٤.
(٤) تنظر: ترجمته في وفيات الأعيان ٤/١٤٦.
(٥) تنظر: ترجمته في وفيات الأعيان ٤/٨٢.
(٦) تنظر: ترجمته في وفيات الأعيان ٥/٢٠٣.
(٧) تنظر: ترجمته في وفيات الأعيان ١/١٩٣.
(٨) سير أعلام النبلاء ٢١/٤٩٧.
(٩) مركب من مراكب النساء كالهودج، إلا أنها لا تُقَبَّبُ. الصحاح (حفف).

العلماء، وكان السلطان يقصد منزله في مهامِّ نفسه، فكان يجيئه بنفسه أو يرسل إليه أمير الموصل بدر الدين لؤلؤًا[١]. قال ابن خلكان[٢]: "وبلغني أنه صنَّف هذه الكتب كلَّها في مدَّة العطلة، فإنَّهُ تفرَّغَ لها وكان عنده جماعة يعينونه عليها في الاختيار والكتابة".

كان مستكثرًا من الخير، فقد أنشأ رباطا بقرية من قرى الموصل ووقف أملاكه عليه. توفي –رحمه الله– يوم الخميس سلْخ ذي الحجة سنة ٦٠٦هـ ، ودفن برباطه بدرب درّاج داخل البلد.

المطلبُ الثالث: شيوخه وتلاميذه:

أولا: شيوخه:

تلمذ ابن الأثير على طائفة من العلماء الأجلاء، منهم:

١- أبو بكر يحيى بن سعدون بن تمام بن محمد القرطبي النحوي، صائن الدين (ت ٥٦٧هـ)[٣]، أخذ ابن الأثير عنه النحو وسمع منه الحديث.

٢- أبو الفضل عبدالله بن أحمد بن محمد بن عبد القادر بن هشام الطوسي، خطيب الموصل (ت ٥٦٨هـ)[٤]، سمعَ منهُ ابن الأثير الحديث بالموصل.

٣- أبو محمد سعيد بن المبارك بن علي بن عبدالله البغدادي، ناصح الدين ابن الدهان النحوي (ت ٥٦٩هـ)[٥]، قرأ عليه ابن الأثير الأدب والنحو.

٤- أبو ياسر عبد الوهاب بن هبة الله بن عبد الوهاب بن أبي حبة البغدادي، الطحان (ت ٥٨٨هـ)[٦]، قرأ عليه ابن الأثير صحيح مسلم بالموصل سنة (٥٨٧هـ)[٧].

٥- أبو الفرج عبد المنعم بن أبي الفتح عبد الوهاب بن سعد بن صدقة بن الخضر بن كليب الحراني البغدادي الحنبلي (ت ٥٩٦هـ)[٨].

---

(١) تنظر: ترجمته في النجوم الزاهرة ٧٠/٧.

(٢) وفيات الأعيان ١٤٢/٤.

(٣) ينظر: جامع الأصول ١٠٠٤/١٢ ومعجم الأدباء ٢٨١٥/٦ ووفيات الأعيان ١٧١/٦ والنجوم الزاهرة ٦٦/٦.

(٤) ينظر: تذكرة الحفاظ ١٣٤١/٤ وطبقات الشافعية للسبكي ١١٩/٧ وهدية العارفين ٤٥٦/٥.

(٥) ينظر: معجم الأدباء ١٣٦٩/٣ وإنباه الرواة ٤٧/٢ ووفيات الأعيان ٣٨٢/٢ ونكت الهميان ١٥٨.

(٦) ينظر: جامع الأصول ٦٨٨/١٢ والتكملة لوفيات النقلة ١٦٩/١ والعِبر للذهبي ٢٦٦/٤.

(٧) ينظر: جامع الأصول ١٩٩/١.

(٨) ينظر: التكملة لوفيات النقلة ٣٤٨/١ ووفيات الأعيان ٢٢٧/٣ وشذرات الذهب ٥٣٤/٦.

٦- أبو الحرم مكي بن ريّان بن شبَّة بن صالح الماكسينيّ الموصلي المقرئ النحويّ الضرير، صائن الدين، جمال الإسلام (ت ٦٠٣هـ)[١]، وقد قرأ عليه ابن الأثير موطأ مالك[٢].

٧- أبو الفتوح محمد بن أبي سعد محمد بن أبي سعيد محمد بن عمروك القرشي التيمي البكري النيسابوري الصوفي (ت ٦١٥هـ)[٣].

٨- أبو عبدالله محمد بن محمد بن سرايا بن علي بن نصر بن أحمد بن علي الموصلي المعدّل البلديّ (ت ٦١١هـ)[٤]، قرأ عليه ابن الأثير صحيح البخاري بالموصل سنة (٥٨٨هـ)[٥].

ثانيًا: تلاميذه:

لابن الأثير تلاميذ كثر منهم[٦]:

١- عمر بن أحمد بن أبي بكر النحوي السفنّي الضرير، أبو حفص مجد الدين (ت٦١٣هـ)[٧].

٢- أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي القزويني (ت٦٢٣هـ)[٨].

٣- أخوه: أبو الحسن علي عز الدين بن الأثير (ت ٦٣٠)[٩].

٤- أخوه: أبو الفتح نصر الله ضياء الدين بن الأثير (ت ٦٣٧هـ)[١٠].

٥- علي بن عبدالله بن الحسن بن الحسين بن أبي الفتح بن الحسن بن أبي السنان الموصلي (ت ٦٣٧هـ)[١١].

٦- يعقوب بن محمد بن أبي الحسن الهَذَباني، أبو يوسف شرف الدين (ت ٦٤٥هـ)[١٢].

---

(١) ينظر: جامع الأصول ٩١٥/١٢ ومعجم الأدباء ٢٧١٤/٦ وإنباه الرواة ٣٢٠/٣ وطبقات القراء ٣٠٩/٢.

(٢) ينظر: جامع الأصول ٢٠٠/١.

(٣) ينظر: تاريخ إربل ١٣٣/١ والتكملة لوفيات النقلة ٤٣١/٢ والنجوم الزاهرة ٢٢٦/٦.

(٤) ينظر: جامع الأصول ٨٩٠/١٢ والتكملة لوفيات النقلة ٣٠١/٢ والمختصر المحتاج إليه ١٢٧/١.

(٥) ينظر: جامع الأصول ١٩٨/١.

(٦) ينظر: دراسة محقق جامع الأصول ٢٥/١.

(٧) ينظر: قلائد الجمان ٢٠٧/٤ وبغية الوعاة ٢١٦/٢.

(٨) ينظر: سير أعلام النبلاء ٢٥٢/٢٢ وفوات الوفيات ٣٧٦/٢ وطبقات الشافعية الكبرى ٢٨١/٨.

(٩) سبقت ترجمته ص٨.

(١٠) سبقت ترجمته ص٨.

(١١) ينظر: قلائد الجمان لابن الشعّار ٨٩/٥ وتلخيص مجمع الآداب ج٤/ق٣/٢٤٩.

(١٢) ينظر: قلائد الجمان ١٠٤/٨ وسير أعلام النبلاء ٢٣١/٢٣ و شذرات الذهب ٤٠٣/٧.

٧- علي بن يوسف بن إبراهيم، أبو الحسن القفطي (ت ٦٤٦هـ)[١].

٨- أبو حامد سليمان بن جبريل بن محمد العُقيليُّ الإربليُّ الفقيه الشافعي (ت ٦٥٠هـ)[٢].

٩- أبو سالم محمد بن طلحة بن محمد القرشي النَّصيبي الشافعي (ت ٦٥٢هـ)[٣].

١٠- عبد العزيز بن عبد الجبار بن عمر الخلاطي، الحكيم الطبيب (ت ٦٨٠هـ)[٤].

المطلبُ الرابع: منزلته العلمية وآثاره.

قال أخوه عز الدين[٥]: "كان عالمًا في عدة علوم، مبرزًا فيها، منها الفقه، والأصولان، والنحو، والحديث، واللغة، وله تصانيف مشهورة في التفسير، والحديث، والنحو، والحساب، وغريب الحديث، وله رسائل مدونة، وكان كاتبًا مُفْلقًا[٦]، يضرب به المثل، ذا دين متين، ولزوم طريق مستقيم، رحمه الله ورضي عنه، فلقد كان من محاسن الزمان، ولعل من يقف على ماذكرته يتهمني في قولي، ومن عرفه من أهل عصرنا يعلم أني مقصر".

وقال ابن الشعار الموصلي[٧]: "وكان له اليد الباسطة في الترسُّل[٨] وكتابة الإنشاء، وكان حاسبًا كاتبًا ذكيًّا فاضلًا عالمًا في عدَّةِ علوم، مشاركًا فيها".

وقال تلميذه القفطي[٩]: " كاتبٌ فاضلٌ، له معرفة تامة بالأدب، ونظرٌ حسَنٌ فى العلوم الشرعية... وقنى من صحبة الناس ملكا قريب الحال، فوقفه على مصالح أهله، وبنى رباطا فيه من يستريح بما وقفه عليه ".

---

(١) ينظر: معجم الأدباء ٢٠٢٢/٥-٢٠٤٨ وبغية الوعاة ٢١٢/٢.

(٢) ينظر: قلائد الجمان ٧٤/٢ وتلخيص مجمع الآداب ج٤/ق١٧٩/٣-١٨٠.

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء ٢٩٣/٢٣ وطبقات الشافعية للسبكي ٦٣/٨.

(٤) ينظر: تلخيص مجمع الآداب ج٤/ق٢١٥/٣ وتاريخ الإسلام ٣٩٣/١٥.

(٥) الكامل في التاريخ ٢٧٥/١٠.

(٦) المفلق: الحاذق المجيد الذي يأتي بالشيء العجيب، ينظر: الصحاح (فلق).

(٧) قلائد الجمان ٣٢/٥.

(٨) التَّرَسُّل: من أساليب النّثر، أوفن كتابة الرسائل، وقد يُعبّرُ عن كتابة الإنشاء بصناعة الترسّل تسميةً للشيء بأهم أجزائه. ينظر: صبح الأعشى ٨٤/١، والتَّرَسُّل فِي الْكَلَامِ: اَلتَّرَفُّقُ وعدم العجلة. ينظر: لسان العرب (رسل).

(٩) إنباه الرواة ٢٥٧/٣.

وقد ترك -رحمه الله- تراثًا علميًا متنوِّعًا في فنون شتَّى، أودعه مصنَّفاتٍ محكماتٍ تشهد على فضله، وعلمه، وغزارة ثقافته، قال ياقوت عن كتابه (جامع الأصول في أحاديث الرسول)(١): "أقطع قطعًا أنه لم يصنف مثله، ولن يصنف". ومن مصنَّفاته:

١- الإنصاف في الجمع بين الكشف والكشَّاف.

٢- الباهر في الفروق، وهو عند السبكي باسم (الفروق والأبنية)(٢).

٣- البديع في علم العربية، وهو مطبوع.

٤- بغية الراهب في تهذيب الفصول النحوية.

٥- جامع الأصول في أحاديث الرسول، وهو مطبوع.

٦- الجواهر واللآل من إنشاء المولى الجلال.

٧- ديوان رسائل.

٨- رسائل في الحساب مجدولات.

٩- الشافي بشرح مسند الإمام الشافعي، وهو مطبوع.

١٠- شرح غريب جامع الأصول.

١١- صنعة الكتابة.

١٢- كتاب في علم الحديث.

١٣- المختار في مناقب الأخيار-أو الأبرار.

١٤- المرصع في الآباء والأمهات، والأبناء والبنات، والأذواء والذوات، وهو مطبوع.

١٥- المصطفى والمختار في الأدعية والأذكار.

١٦- منال الطالب في شرح طوال الغرائب، وهو مطبوع.

١٧- النهاية في غريب الحديث والأثر، وهو مطبوع.

---

(١) معجم الأدباء ٥/٢٢٧١.

(٢) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى ٨/٣٦٨.

المبحث الثاني

النهاية في غريب الحديث والأثر، وقيمته العلمية*

المطلبُ الأول: منهجه وطريقة عرضه:

اهتم ابن الأثير ببناء مصنفاته على منهجٍ محكمٍ ، حرص على بيان خطوطه العريضة في مقدماته، حيث يمهِّدُ للتعريف بموضوع كتابه بذكرِ أهمية الفنِّ الذي يؤلِّفُ فيه، والدافعِ إلى التأليف فيه، وتاريخِ التأليف فيه، واستعراضِ المؤلفات السابقة، ونقدِ مناهجها؛ ليصل إلى ملامح منهجه الذي سيتلافى به أخطاء السابقين، وينير به طريق الباحثين.

وهو يهدف بشكلٍ عام إلى استيعاب مفردات الموضوع، والترتيب الواضح، والمأخذ السهل، والتوثيق العلمي، و وَحدة الموضوع.

ويمكن استعراض منهجه، وطريقة عرضه في كتابه (النهاية) في ثلاثة محاور:

أ- منهجه وطريقته في جمع المادة العلمية: اتبع طريقة الاستقراء؛ حيث عمَد إلى أوفى كتابين في هذا الفن؛ وهما (كتاب الغريبين) لأبي عبيد أحمد الهروي، و(المجموع المغيث) لأبي موسى المديني، فجمع ما فيهما من غريب الحديث، مجردًا من غريب القرآن، وأضاف كل كلمةٍ إلى أختها في بابها، ثم تتبع في كتب الحديث المصنّفة مافات الكتابين، فأضافه مع نظائره(١).

ب- منهجه وطريقته في عرض المادة العلمية: نهج منهجًا جمع فيه بين سهولة الترتيب، ودقة التوثيق، وأبرزُ معالمه:

١- اتبع طريقة الترتيب المعجمي الألف بائي، حيث التزم الحرف الأول والثاني والثالث من الكلمة، سالكًا سبيل الهروي في ترتيبه، ولكنه جعل الزائد أول الكلمة كالأصلي(٢)،

---

* لمزيد من الاطلاع ينظر: في الأدب واللغة دراسات وبحوث للطناحي١/٤٠٠-٤٢٨ ومنهج ابن الأثير الجزري في مصنفه النهاية في غريب الحديث والأثر لأحمد الخراط و(ابن الأثير المحدث ومنهجه في كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر) لأميمة بدر الدين و (مجد الدين ابن الأثير ومنهجه في التأليف) لسمير سعيد كجّو/ مجلة التراث العربي/ العدد (٣٩-٤٠).

(١) تنظر: مقدمة النهاية ١/١٠.

(٢) سار ابن الأثير على هذا المنهج في بعض كتبه. ينظر: جامع الأصول ١/٥٩ و المرصّع ٣١.

كما فعل ابن ولاد المصري في كتابه (المقصور والممدود)، ونبَّه ابن الأثير على الزيادة حتى لا يُظنُّ به الجهل، وتأثر بمنهجه هذا الصفدي في كتابه (غوامض الصحاح)[١].

٢- اعتمد على الإحالة؛ فربط بين الأحاديث والروايات؛ فإذا كان جذر اللفظ مُختلَفًا فيه نبّه على الخلاف، وكرَّرهُ حسب موقعه، وأحال عليه، مثل كلمة (لتَبْتَلُنَّ) وضعها في باب (بَتَل)، وفي باب (بلا). وإذا كان للغريب أكثر من رواية نبّه عليها، وكررها حسب موقعها، وأحال عليها، مثل كلمة (الكور) جاءت في روايةٍ (الكون)[٢].

٣- إذا احتوى الحديث على أكثر من غريب؛ وضعَ كل لفظٍ وفقَ ترتيبه الهجائي، ولا يسردها مع أول لفظٍ -خلافًا للزمخشري في الفائق- إلا في أحيانٍ نادرة؛ وذلك إذا كان في تفريقها فواتُ فهمِ الغرضِ من الحديث[٣].

٤- اهتم بالتوثيق، واعتمدَ على الترميز؛ فميَّزَ ما اقتبسه من كتاب الهروي بالحرف (هـ) بالحُمرة، وما اقتبسه من كتاب أبي موسى بالحرف (س)، وما أضافه من غيرهما أهملَه بغير علامة[٤]، وربما سمى المصدر، وحدد المصنف الذي أخرج الأثر.

٥- قسَّم الروايات إلى مضافٍ إلى مسمًّى وغير مضاف؛ وبيَّن أن المسمى هو صاحب الحديث أو راويهِ أو سببٌ في ذكره أو له فيه ذِكرٌ، أمَّا غير المضاف فغالبُه من حديث الرسول -صلى الله عليه وسلم- إلا القليل الذي لاتعرف حقيقته.

ج- منهجه وطريقته في شرح المادة العلمية: تنوعت صور شرحه للغريب بحسب نوع الغرابةِ تنوعًا يدلُّ على غزارة ثقافته وسعة اطلاعه، ويمكن تلخيصه في الآتي:

١- كان يُعنى بشرح معنى اللفظ الغريب بعبارةٍ واضحة، وإيراد نظائر له.

٢- إيراد الأقوال والاحتمالات المختلفة للمعنى، كشرحه كلمة (الأسيف)[٥].

٣- تحرير الأصل الدلالي للاستعمال اللغوي[٦].

---

(١) تنظر: مجلة التراث العربي، (العدد ٣٩-٤٠، ص١٥٦-١٥٧).

(٢) ينظر: النهاية (كور) و(كون).

(٣) ينظر: المصدر السابق (خضر).

(٤) تنظر: مقدمة النهاية ١١/١.

(٥) ينظر: النهاية (أسف).

(٦) ينظر: المصدر السابق (حبط).

٤- استعراض بعض الأحكام والآراء النحوية، وذكر التخريجات والأعاريب، وقد يصوِّب الرواية إذا لم توافقْ وجهًا في العربية، كقوله في (الأيام البيض): الصواب أيام البيض[١].

٥- استعراض بعض الأحكام والآراء الصرفية، كالإبدال، والإعلال، والحذف، وقضايا الاحتمال الصرفي، وضبط الفعل، وإيراد مصدره، وذكر أوجه جمع الغريب وضبطه[٢].

٦- إيراد اللُّغاتِ، ونسبتها، والحكم على بعض اللغات بالرداءة، أوبالفصاحة، أو عدمها[٣].

٧- الاهتمام بالقضايا اللغوية كالتنبيه على كون الغريب من النوادر، أو من المُعرَّب، أو من الأضداد، أو من لحن العامَّة، أو من تحريف النقَلة، أو من التصحيف[٤]، ومناقشة مسائل التذكير والتأنيث[٥]، وحصْر مفردات مسْألةٍ معيَّنةٍ لبيان الفروق اللغوية[٦]،

٨- تتبع أقوال المصنفين بالنقد والتمحيص، وعدم التسليم لهم، والاحتجاج عليهم[٧].

٩- ضبط أعلامِ الأمكنة وتحديد مواقعها، ك(الأبواء) و(أبين)[٨].

١٠- تقدير المحذوف الذي نشأت عنه الغرابة في اللفظ أو التركيب[٩].

١١- جلاء المعنى العام للحديث، خاصةً إذا كان فيه مثلٌ مضروب[١٠].

١٢- الاهتمام ببيان الوجه البلاغي، واستعراضه لمباحث البلاغة كالتشبيه والكناية والاستعارة وغير ذلك[١١]، والمقارنة بين الألفاظ من جهة البلاغة، كقوله[١٢]: "ورحمان أبلغ من رحيم".

١٣- التعرض لبعض المسائل الفقهية، والإشارة إلى مذاهب الفقهاء[١٣].

---

(١) ينظر: النهاية (إيا) و(بعد) و(عمر) و(بيض).

(٢) ينظر: المصدر السابق (دولج) و(ذخر) و(أرز) و(بأر).

(٣) ينظر: المصدر السابق (أرم) و(أهل) و(أوى).

(٤) ينظر: المصدر السابق (بقل) و(أيل) و(تلع) و(إما لا) و(أزز) و(بهن).

(٥) ينظر: المصدر السابق (ثبج) و(جحح) و(حنت) و(غدد).

(٦) ينظر: المصدر السابق (تبن).

(٧) ينظر: المصدر السابق (بنا).

(٨) ينظر: المصدر السابق (أبو) و(أبين).

(٩) ينظر: المصدر السابق (أجن) و(حدة).

(١٠) ينظر: المصدر السابق (صحف) و(قبع).

(١١) ينظر: المصدر السابق (حبب) و(فلذ) و(نمر).

(١٢) المصدر السابق (رحم).

(١٣) ينظر: المصدر السابق (أدم) و (بدا) و(رقق) و(ترك) و(شرط).

١٤- التوفيق بين الأحاديث المتعارضة في الظاهر، كتوفيقه بين الأحاديث التي جوّزت الرقية والأحاديث التي نهت عنها(١).

المطلبُ الثاني: مصادره وشواهده:

أولاً: مصادره: اهتمَّ ابن الأثير بذكر مصادره اهتمامًا يقرِّبه كثيرًا من المنهج العلمي الحديث، وغالبًا ما يستعرضها في مقدمات مصنفاته، وقد كشف في مقدمة (النهاية في غريب الحديث والأثر) عن مصادره التي اعتمد عليها(٢)، ويمكن تقسيمها إلى:

أ- مصادر أساسية جعلها أساس متن الكتاب، فقد ذكر أنه بناهُ على كتابين وهما: (الغريبين) لأبي عبيد الهروي، و (المجموع المغيث) لأبي موسى المديني.

ب- مصادر ثانوية مكملة لمادة الكتاب، وعلى رأسها (غريب الحديث) للخطابي، و (الفائق) للزمخشري، وقد نقل منهما نقولاً تدل على أهميتهما، وبعدهما (غريب الحديث) للحربي، و(غريب الحديث) للقاسم بن سلام، و(غريب الحديث) لابن قتيبة، ثم بقية كتب الغريب.

ج- مصادر مساعدة استعان بها في شرح مادة الكتاب، وأهمها كتاب (الصحاح) للجوهري، وكتاب (تهذيب اللغة) للأزهري، وقد أفاد من غيرهما، ويدل على ذلك نقولاته الكثيرة الحافلة بذكر أسماء العلماء، يقول عن لفظٍ غريبٍ انفرد الزمخشري بذكره(٣): "وطالما بحثت عنه في كتب اللغة والطب والتشريح فلم أجد البِخَاع بالباء مذكوراً في شيءٍ منها".

ثانيًا: شواهدُه: متنوعة، وتختلف من حيث الكثرة والقلة، وهي كالآتي:

١- شواهده من القرآن الكريم نادرة، وقد يستشهد بالقراءات الشاذة، كقوله(٤): "المَجَانِين: جَمْعُ تَكْسِير لِمجْنُون، وَأَمَّا مجَانُون فَشاذ، كَمَا شَذّ شَياطُون فِي شَياطِين. وَقَدْ قُرِئ: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوَا الشَّيَاطُونَ﴾(٥)".

٢- أكثر النصوص التي استشهد بها من الحديث، ولا غروَ، فهو بعد أن يشرح الغريب يذكر بعض الأحاديث التي ورد فيها هذا الغريب، ويُكثر من ذلك.

---

(١) ينظر: النهاية (رقى).

(٢) تنظر: مقدمة النهاية ١/١٠.

(٣) النهاية (بخع)، وفيه البِخاع: العرق الذي في الصُّلب.

(٤) المصدر السابق (جنن).

(٥) البقرة: من ١٠٢، و(الشياطون) قراءة الحسن والضحاك، ينظر: شواذ ابن خالويه ٨.

٣- عُنِيَ بغريب الشعر الذي ورد في الحديث والأثر، واهتم بقصيدةِ (بانتْ سُعاد)، حتى شرح معظم غريبها، أما استشهاده بالشعر على غرابة اللفظ في غير ذلك فقليل، كقوله[١]: "الفَلَّة: الثُّلْمَة فِي السَّيْفِ، وجمعُها: فُلُول، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

.....** بِهِنَّ فُلُول مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ[٢]".

كما كان قليل الاستشهاد بنثر العرب، ومن ذلك قوله[٣]: "وَسَأَلَ أَعْرَابِيٌّ رجُلا فَقَالَ: أَيْنَ مَنْزِل الْمُشَرَّقِ، يَعْنِي الَّذِي يُصَلَّي فِيهِ الْعِيدُ"، وأكثر النثر المستشهد به من الأمثال[٤].

المطلبُ الثالث: تقييمه:

قيمته العلمية:

تبوَّأَ كتاب النهاية مكانةً مرموقةً، ورُزق حُظوةً عند أهل العلم، فقد حفظَ لنا قدرًا كبيرًا من آراء وأقوال علماء الغريب؛ خاصةً أولئك الذين لم تصلنا مصنفاتهم، كما أنه مصدرٌ غنيٌّ بأقوال الصحابة والتابعين، وبالأحاديث المرفوعة إلى النبي-صلى الله عليه وسلم- وبعلوم اللغة والبلاغة والنصوص الفصيحة، وهو مع غزارة مادّته يتميزُ بسهولة البحث فيه.

وتتجلى مكانته في ثناء العلماء عليه؛ قال السيوطي[٥]: "وهو أحسن كتب الغريب، وأجمعها، وأشهرها، وأكثرها تداولاً". كذلك في إفادتهم منه؛ فقد أصبح النهايةُ أهمَّ مصدرٍ يُفزعُ إليه في شرح الغريب؛ لذلك عدَّه ابن منظورٍ من أُمَّات كتب اللغة، وجعله أحد مصادره الخمسة التي اعتمد عليها في تأليف معجمه (لسان العرب)، قال في مقدمته[٦]: "فَرَأَيْت أَبَا السعادات الْمُبَارك بن مُحَمَّد بن الْأَثِير الْجَزرِي قد جَاءَ فِي ذَلِك بالنهاية، وَجَاوَزَ فِي الْجَوْدَة حد الْغَايَة".كما ذكره الفيومي في ثبت مصادر معجمه (المصباح المنير في شرح الجامع الكبير)[٧]،

---

(١) النهاية (فلل).

(٢) هذا عجز بيت من الطويل للنابغة، وهو في ديوانه ٤٥، وصدره:

ولاعيبَ فيهم غيرَ أنَّ سيوفهم **.....

(٣) النهاية (شرق).

(٤) ينظر: المصدر السابق (أطط) و(ثأط) و(سرف).

(٥) ينظر: منسوبًا إليه في الرسالة المستطرفة للكتاني ١٥٦.

(٦) مقدمة لسان العرب ٨/١ .

(٧) ينظر: المصباح المنير ٧١٢/٢.

وذكر الزبيدي أنه أحد مراجع معجمه (تاج العروس في شرح القاموس)[١].كذلك أفاد منه شُرَّاحُ الحديث؛ كالنووي في كتاب (المنهاج)، وابن حجر في كتاب (فتح الباري)، وغيرهم.

المآخذُ عليه:

١- عدم اطراد المنهج في ترتيب الألفاظ أحيانًا؛ ومن أمثلة ذلك: وضع كلمة (المأبض) في مادة (أبض) وَفق جذرِها ثم إعادتها في باب (الميم مع الهمزة). كذلك كلمة (مأدُبة) وُضعت في باب (أدب)، ولم يُعتبر الحرف الزائد فتوضعَ في باب الميم.

٢- عدم اقتصاره على الغريب، فقد يذكر ماهو ظاهرٌ جلي، كقوله في كلمة (الزِّبْل)[٢]: "هو بالكَسْرِ السِّرجينُ، وبالفتْحِ مصدرُ زَبَلْتُ الْأَرْضَ إذا أصْلَحتها بالزِّبْل. وإنَمَا ذكرنا هذِهِ الكلمة معَ ظُهُورها لِئَلَّا تُصحَّف بغيرهَا؛ فإنَّها بِمَكانٍ من الِاشتباهِ".

٣- هناك أحاديث لايوجد فيها لفظٌ غريب وإنما غرابتها في معناها العام، فكان من حقها أن ترتّب وفق معيار معنوي، كحديث: «مَنْ نَامَ حَتَّى أصْبَح فَقَدْ بَالَ الشَّيْطَانُ فِي أذُنه»[٣].

٤- اختلال الإحالة إلى الروايات وذلك في مواطن نادرة، قال بعد أن شرح كلمة (يحزهم)[٤]: "والرواية بالجيم والراء وقد تقدَّم". ولمْ يتقدَّم شيءٌ في (جرب).

٥- عدم دقة الرموز التي وضعها للتوثيق؛ فكثيرٌ من النصوص المهملة مودع في أحد الكتابين: (الغريبين) للهروي، أو(المجموع المغيث) للمديني، كما أنَّ كثيرًا من النصوص المسبوقة بعلامةٍ لأحدهما لا توجد فيما نصّ على علامته، والرَّاجحُ أنَّهُ بسبب النُّسَّاخ[٥].

٦- أورد بعض الأمثال على أنه حديث، نحو: "إِذَا لَمْ تَغلِب فَاخْلُبْ"[٦].

---

(١) مقدمة تاج العروس ١/٦.

(٢) ينظر: النهاية (زبل).

(٣) ينظر: المصدر السابق (بول)، والحديث-بلفظ آخر- في صحيح البخاري/كتاب التهجد / بَاب إِذَا نَامَ وَلَمْ يُصَلِّ...

(٤) ينظر: النهاية (حزب).

(٥) توقّع ابن الأثير سقوط العلائم في كتابه (جامع الأصول) بسبب اختلاف النسَّاخ، فاحتاط له بقوله: "ذكرتُ في آخر كل حديثٍ من أخرجهُ من الأئمّةِ في متن الكتاب؛ ليزولَ هذا الخلل المتوقّع".جامع الأصول ١/٦٤.

(٦) أَيْ: إِذَا أَعْيَاكَ الأمْرُ مُغالبةً فاطْلُبْه مُخَادَعَةً، ينظر: الأمثال لأبي عبيد ١/١٥٦ والنهاية (خلب)، ولم أجده في كتب الحديث التي وقفت عليها.

المبحث الثالث

علاقة الصيغ بالمعاني

المطلبُ الأول: تمثيل المعاني بالصِّيغ:

الصيغة الصرفية هي: "مبنى صرفي يمثل القوالب التي يصب فيها الصرفيون المادة اللغوية، ليدلوا بها على معانٍ معينة ومحددة، لما يدور بخَلَدِهم"(١).

والصيغة شريك الجذر المعجمي في تمثيل المعنى؛ إذْ لا يمكن لإنسان أن يربط بين الكلمة ومعناها المعجمي إلّا إذا عرف مبناها الصرفي فحدَّد معناها الوظيفي أولًا(٢).

والدلالة الصناعية التي تُؤدى بالصيغ دلالةٌ معتبرة مؤثرة في تمثيل المعنى، وقد أشار ابن جني إلى أهميتها، وعقد لها في الخصائص بابا، قال(٣): "باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية: اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معتد مراعىً مؤثر؛ إلا أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب: فأقواهن الدلالة اللفظية ثم تليها الصناعية ثم تليها المعنوية...وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنها وإن لم تكن لفظًا فإنها صورة يحملها اللفظ، ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتزم بها؛ فلما كانت كذلك لحقت بحكمه، وجرت مجرى اللفظ المنطوق به، فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة".

فالمعنى الأوَّلي الذي دعت الحاجةُ الإنسانية إلى تمثيله لمْ يُندبْ له لفظٌ عارٍ من الصيغة، بلْ مثَّلَهُ اللفظُ في هيئةٍ ما، وقدِ اختُلِفَ في تحديدِها، فذهب البصريون إلى أنها المصدر، وذهب الكوفيون إلى أنها الفعل(٤)، وفي خلافهم دليلٌ على اتفاقهم أنَّ أحدهما أصلٌ سابق والآخر فرعٌ لاحق، وإذا علمنا أنَّهم لم يختلفوا في تعيين أوّل جذرٍ معجمي كما اختلفوا في تعيين الصيغة الأولى أدركنا ماللصِّيغةِ من أهمِّيةٍ في تمثيل المعنى، حتى قال من احتجَّ لأصالة المصدر(٥): "لو كان مشتقًّا من الفعل لأدَّى ذلك إلى نقض المعاني الأُولى، وذلك يخلُّ بالأصول".

---

(١) (الصيغة الصرفية ودلالتها على المستويين الصرفي والنحوي)، لصلاح الراوي ٤٠.

(٢) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٣٢٧.

(٣) ١٠٠/٣.

(٤) ينظر: الإيضاح في علل النحو ٥٦.

(٥) الأشباه والنظائر للسيوطي ٦٨/١.

وقال أبو حيان[١]: "وأنواع المعاني المتفاهمة لا تكاد تتناهى؛ فخصوا كل تركيب بنوع منها؛ ليفيدوا بالتراكيب والهيئات أنواعًا كثيرة؛ ولو اقتصروا على تغاير المواد، حتى لا يدلوا على معنى الإكرام والتعظيم إلا بما ليس فيه شيء من حروف الإيلام والضرب -لمنافاتها لهما- لضاق الأمر جدًّا، ولاحتاجوا إلى ألوف حروف لا يجدونها، بل فرقوا بين مُعْتِق ومُعْتَق بحركةٍ واحدة حصل بها تمييزٌ بين ضدين...ففي اعتبار المادة دون هيئة التركيب من فساد اللغة ما بينت لك".

وتمثل الصيغُ المعانيَ الخاصة التي تنبثق من معنى جذرٍ معجمي واحد، كما تمثل المعاني العامة التي تلتقي في حقلٍ دلالي كبير، وذلك كالآتي:

١- تمثيل المعاني الخاصة: وذلك بتقليب الجذر المعجمي في مبانٍ ذوات معانٍ وظيفية خاصَّة يشكل المعنى الأوّلي جزءًا منها، وكل مبنى من هذه المباني الفرعية هو قالب تصاغ الكلمات على قياسه، وهذه القوالب هي التي تتحكم في إبراز كثيرٍ من المعاني الدقيقة، فالمصدر يفيد المعنى من زاوية الحدث، والظروف تفيد المعنى نفسه من زاوية مكانه أو زمانه، والصفات تفيده من زاوية دلالتها على موصوف بالحدث، والأفعال تفيده من زاوية الاقتران بين زمنه وحدثه[٢]، قال ابن جني[٣]: "(الضرب والقتل) نفس اللفظ يفيد الحدث فيهما، ونفس الصيغة تفيد فيهما صلاحهما للأزمنة الثلاثة على ما نقوله في المصادر. وكذلك اسم الفاعل نحو: (قائم وقاعد) لفظه يفيد الحدث الذي هو القيام والقعود، وصيغته وبناؤه يفيد كونه صاحب الفعل ".

٢-تمثيل المعاني العامة: وهذه المعاني تدرك بدقة الملاحظة وحسن التأمل، فقد ثبت أنَّ للصيغة الصرفية معنًى وظيفيّا ثابتا؛ فكل كلمة جديدة تريدُ الدخول إلى اللغة يجبُ أن يُعرضَ معناها على معاني الصيغ الصرفية؛ لتُصاغ على غرار الصيغة المناسبة لمعناها[٤].

وقد تنبه العلماء الأوائل إلى تأثير هيئة اللفظ في تمثيل المعنى؛ "فقد كادوا يطبقون على ثبوت المناسبة بين الألفاظ والمعاني"[٥]؛ "فكلما ازدادت العبارة شبهًا بالمعنى كانت أدلّ عليه

(١) ينظر: منسوبًا إليه في المزهر ٣٤٧/١.

(٢) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٣٣ و١٣٧ و١٤٠.

(٣) الخصائص ١٠٣/٣.

(٤) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٥١.

(٥) المزهر ٤٠/١.

وأشهد بالغرض فيه"[١]، رُوي عن الخليل قوله[٢]: "كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالةً ومدًّا فقالوا: (صرَّ)، وتوهموا في صوت البازي تقطيعًا فقالوا: (صرصر)".

لقد كان الخليل يشيد بحكمة واضع اللغة[٣]؛ فليس من باب المصادفة عندَهُ أن تكون صيغة اللفظ مناسبةً لمعناه، وقد نقل هذه الملاحظات إلى تلميذه سيبويه الذي لاحظ بدوره أن كثيرا من المصادر جاءت على صيغةٍ واحدةٍ حين تقاربتْ معانيها، فتتبع في كتابه كثيرًا من الصيغ، وحدد معنى كل صيغة بالبحث عن السمة المشتركة بين معاني المصادر المشترِكة في تلك الصيغة، فوجد –مثلا– أنَّ معنى صيغة (فَعَلان): الاضطراب والحركة؛ لأنَّ هذا المعنى هو السمة المشتركة بين معاني المصادر التي جاءت على صيغة (فَعَلان)، نحو: الغلَيان، والغثَيان، والخطَران واللَّمَعان، واللَّهَبان، والوَهَجان[٤].

ثم جاء ابن جني معللاً هذا الاختيار بقوله[٥]: "فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال"، وجعلَ ذلك ضربًا من ضروب إمساس الألفاظ أشباه المعاني الذي نبَّه عليه الخليل وسيبويه، وتلقته الجماعة بالقبول له والاعتراف بصحته[٦]، وسمَّى هذه الظاهرة: مساوقة الصيغة للمعاني[٧]، وضرب لها أمثلةً عديدة، قال[٨]: " وذلك أنك تجد المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير نحو: الزَّعْزَعَة، والْقَلْقَلَة، والصَّلْصَلَة... ووجدت أيضًا (الفَعَلى) في المصادر والصفات إنما تأتى للسرعة نحو: البَشَكَى والجَمَزَى والوَلَقَى... فجعلوا المثال المكرر للمعنى المكرر –أعني: باب القلقلة– والمثال الذي توالت حركاته للأفعال التي توالت الحركات فيها". وقال أيضًا[٩]: "ومن ذلك أنهم جعلوا تكرير العين في المثال دليلًا على تكرير الفعل، فقالوا: كسَّر وقطَّع وفتَّح وغلَّق".

---

(١) الخصائص ١٥٦/٢.

(٢) المصدر السابق ١٥٤/٢.

(٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٦٦.

(٤) ينظر: الكتاب ١٤/٤.

(٥) الخصائص١٥٤/٢.

(٦) المصدر السابق.

(٧) ينظر: المصدر السابق ١٥٧/٢.

(٨) المصدر السابق ١٥٥/٢.

(٩) المصدر السابق ١٥٧/٢.

وهكذا دأبَ اللغويون يتأملون الصيغة، ويستشفون المعنى العام الذي تدل عليه بهيئتها؛ بحروفها وحركاتها وسكناتها؛ إيمانًا منهم بحكمة واضع اللغة.

هذا ولم تقف الصيغة الصرفية عند تمثيل المعاني المحسوسة، بل أفادت في المجال النفسي والعاطفي(١) كصيغة التعجب، وصيغ التصغير، والمدح والذم، والمبالغة، كذلك حدّدت الجنس كما في صيغ التأنيث، وبينت الإحصاء كما في صيغ جموع القلة والكثرة، ولعبت دورًا حاسمًا في الكشف عن الحدود بين الكلمات في السياق(٢).

المطلبُ الثاني: احتمال الصِّيَغ للمعاني:

للاحتمال الصرفي صورٌ أشهرها صورتان:

أ- احتمال اللفظ أكثر من صيغة، ومن أسبابه:

١- الإعلال، نحو: (مُخْتار)، تحتمل صيغتين: (مُفْتَعِل) و (مُفْتَعَل).

٢- الإدغام، نحو: (مُضارّ)، تحتمل صيغتين: (مُفاعِل) و (مُفاعَل).

٣- تداخل الأصول، نحو: (الخُنْزُوَانَة)، قال ابن الأثير(٣): " وهي الكِبْر؛ لأَنها تُغَيِّر عنِ السَّمْت الصالح، وهي فُعْلُوَانةٌ، وَيُحْتَمَلُ أن تَكُونَ فُنْعُلانةٌ، من الخَزْوِ، وهو القَهْرُ، والأولُ أصح".

ب- احتمال الصيغة أكثر من معنى، ومن أسبابه:

١- قلة الصيغ وكثرة المعاني، فالمعاني أكثر من أن تُحد، وأكثر من أن توضع لكل معنى صيغة خاصة بإزائه(٤).

٢- الاستعمال المجازي، كوضع المصدر موضع اسم الفاعل، أو اسم المفعول.

٣- تقارض الصيغ وتناوبها: فالمصدر قد يأتي في موضع اسم الفاعل، واسم الفاعل قد يأتي في موضع المصدر.

٤-جمع الصيغ جمع تكسير، نحو: (جَوَازِيَ) تحتمل أن تكون جمع (جَازٍ) أو جمع (جَزَاءٍ)، و(شُهُود) إمَّا جمع (شاهِد) وإما مصدر (شَهِدَ يَشْهَدُ شُهُودًا)(٥).

---

(١) ينظر: التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة ٤٦.

(٢) ينظر: مناهج البحث في اللغة ١٧٦ وعلم اللغة للسعران ٢٤٩ والتوظيف البلاغي لصيغة الكلمة ٩.

(٣) النهاية (خنز).

(٤) ينظر: (المعنى النحوي مفهومه ومكوناته)، لمحمد صلاح الدين بكر، مجلة الحصاد في اللغة والأدب، (العدد ١٥٩/١).

(٥) ينظر: الخصائص ٢٩١/٢-٢٩٢.

٥- التطور الدلالي: كـ(الإسار) مصدر تطور معناه فأصبح يطلق على أداة الأسر وهي الحبل.

٦- موت الألفاظ وهجرها، فكلمة (عَاشِب)، مات فعلها الثلاثي (عَشَبَ)، واستُغْنِيَ عنه بالمزيد (أَعْشَبَ)، فتحملت (عَاشِب) معنى (مُعْشِب)، وتحمل (أفعل) معنى (فعَل).

٧- اختلاف اللهجات، كدلالة صيغة (فاعل) على اسم الفاعل واسم المفعول، قال الفراء[١]: "وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾[٢] أهل الحجاز أفعل لهذا من غيرهم، أن يجعلوا المفعول فاعلا إِذَا كَانَ فِي مذهب نعت".

٨- اختلاف العلماء، قال الزمخشري[٣]: " فإن قلت: (الجديد) فعيل بمعنى فاعل أم مفعول؟ قلت: هو عند البصريين بمعنى فاعل، تقول: (جَدَّ فهو جديد)، كَ (حَدَّ فهو حديد)، و(قلّ فهو قليل). وعند الكوفيين بمعنى: مفعول ، من جَدَّهُ إذا قطعه".

وقال أبو حيان[٤]: "وفاعل بمعنى مفعول، وفاعلة بمعنى مفعولة. قال الفارسي: لايثبته أصحابنا ولا البغداديون، وإنما جاء به أهل اللغة".

٩- التعريب واقتراض العربية من غيرها، نحو: (سراويل) الفارسية، دخلت العربية فتجاذبتها دلالة الوضع الأعجمي ودلالة الصيغة العربية، وقد أفضى ذلك إلى احتمالها الفردية والجمعية، ومُنعت من الصرف؛ لشبهها بالجمع[٥].

١٠- ظاهرة الإتباع، وفيها تصاغ الكلمة على غرار ماتقدمها؛ لتحقيق المبالغة بالمزاوجة بينها، حيث تُغلّب الدلالة الصوتية على الدلالة الصرفية، فتتزاحم دلالة الصيغة المعدول إليها من أجل الصوت، ودلالة الصيغة المعدول عنها، ومثال ذلك ما رُوي عن علي-رضي الله عنه[٦]: «أنه قضى في القارصة والقامصة والواقصة بالدية أثلاثا» قال ابن الأثير[٧]: "الوَاقِصَةُ: بِمَعْنَى المَوْقُوصَة".

---

(١) معاني القرآن ٢٥٥/٣.

(٢) الطارق: من ٦ .

(٣) الكشاف ٥٦٩/٣.

(٤) ارتشاف الضرب ١٤٩/١.

(٥) ينظر: الكتاب ٢٢٩/٣ و٣٩٣ وتوضيح المقاصد والمسالك ١٢٠٠/٣ و تهذيب اللغة ٢٧١/١٢ وتصحيح التصحيف ٣١١ وتاج العروس (سرول).

(٦) هذا أثرٌ رواه الشعبي في السنن الكبرى للبيهقي/كتاب الديات /باب ما ورد في البئر جبار والمعدن جبار.

(٧) النهاية (وقص). وينظر: درة الغواص ٦١. والموقوصة: مكسورة العنق. ينظر: الصحاح (وقص).

١١- الملابسة بين المعاني: فأي علاقة بين لفظين في المعنى قد تكون سبب صياغة أحدهما على صيغة الآخر، وقد اهتم سيبويه ببيانها وعرضِ أمثلتها، ومن تلك العلاقات:

أ- وجود سمة معنوية مشتركة تجمع الألفاظ في حقل دلالي واحد، قال سيبويه(١): "باب ما جاء من الأدواء على مثال (وَجِعَ يَوْجَعُ وَجَعاً وهو وَجِع)؛ لتقارب المعاني". وقال ابن الأثير(٢): "جَعَلوا البُغَاء عَلَى زِنَة الأدْوَاء، كالعُطَاس والزُّكام؛ تَشْبِيهًا بِهِ لِشغْل قَلْبِ الطَّالِبِ بالدَّاء". وقال أيضًا(٣): "جَعَلُوا البِغَاء عَلَى زِنَةِ العُيوب، كَالْجِرَانِ والشِّرَاد؛ لأَنَّ الزِّنَا عيْب".

ب-تشابه الأفعال في الصيغة أو العمل، قال سيبويه(٤): "وقال بعضهم: مكُث، شبهوه بظرُف؛ لأنه فعل لا يتعدى كما أن هذا فعلٌ لا يتعدى، وقالوا: المُكْث كما قالوا: الشُّغل وكما قالوا: القُبح؛ إذ كان بناء الفعل واحدًا ".

ج- الضديَّة، قال سيبويه(٥): "وقالوا: أخْلَقُ وأَمْلَسُ وأَجْرَدُ، كما قالوا: أَخْشَنُ، فجاءوا بضده على بنائه". وقال الفراء(٦): "وبَنَوا (النُّقاوَة) من الشيء بناء (النُّفَاية)؛ إذ كان ضدَّه؛ لأنهم كثيراً ما يبنون الشيء على بناء ضده".

وقد تكون الملابسة بأكثر من علاقة قال سيبويه(٧): "وقالوا: سخِطَهُ سخَطاً، شبهوه بالغضب حين اتفق البناء وكان المعنى نحوًا منه".

المطلبُ الثالث: تزاحم المعاني المختلفة في الصيغة الواحدة:

أدّى اشتراك بعض المعاني في صيغةٍ واحدة إلى وجود صيغٍ تحتمل أكثر من معنى، وهذا قد يؤدي إلى اللبس.

و"اللغة العربية -وكل لغة أخرى في الوجود- تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غايةً لا يمكن التفريط فيها؛ لأن اللغةَ الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم"(٨).

---

(١) الكتاب ٤/١٧.

(٢) النهاية (بغي).

(٣) المصدر السابق.

(٤) الكتاب ٤/١٠.

(٥) المصدر السابق ٤/٢٧.

(٦) ينظر: منسوبًا للفراء في أدب الكاتب ١/٥٨٢.

(٧) الكتاب ٤/٦.

(٨) اللغة العربية معناها ومبناها ٢٣٣.

ولكنَّ هذا الاحتمال للمعاني يختلف في حالة تركيب الصيغة في السياق عنه في حالة الإفراد، فللصيغة حالتان:[١]:

١- حالة الإفراد: وفي هذه الحالة تحتمل الصيغة جميع المعاني التي تدل عليها دون اختصاص، فصيغة (فعيل) تأتي - كما ذكر ابن القطاع - على ثلاثين وجهًا[٢].

وقد يتبادر إلى الذهن أحد هذه المعاني؛ لكثرة مجيئ الصيغة دالةً عليه أكثر من غيره، أو لاقترانها به في التسمية كقولهم: (أفعل التفضيل)، فلا يعد ذلك تخصيصًا لها به، بل يبقى الاحتمال قائمًا والمعاني متصورة في الذهن، ويُعدُّ هذا المعنى الغالب أوفر حظًّا في الاحتمال.

٢- حالة التركيب: وفي هذه الحالة يتولى السياق تحديد معنى الصيغة بواسطة القرائن، "فالمبنى الصرفي الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد ما دام غير متحقق بعلامة ما في سياق ما، فإذا تحقق المعنى بعلامة أصبح نصًّا في معنى واحد بعينه تحدده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية على السواء"[٣]، ولدلالة الصيغة بعد تركيبها في السياق أربع صور:

أ- تخصيص أحد المعاني المُحْتَملة، وذلك إذا دلت عليه قرينة حاسمة وعلامة محددة فكلمة (أكرم) في جملة: (رأيتُ زيدًا أكرمَ الناسْ) -إذا وقفنا على كلمة (الناس) بالسكون- تحتمل معنيين: إما أن تكون أفعل تفضيل أو فعلاً ماضيًا، وبظهور حركة الإعراب على كلمة (الناس) يتحدد المعنى.

ب-إكسابها معنًى جديدًا مُؤسَّسًا على أحد معانيها في حالة الإفراد، فصيغة (فَعَلَ) تدل على وقوع الفعل في الزمن الماضي، ولكنَّ المشهور عند المفسرين في الفعل (أتى) في قوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُ﴾[٤] أنَّ اللفظَ للماضي والمعنى للاستقبال[٥]، وقد عدَّه ابن قتيبة من باب مخالفة اللفظ ظاهر معناه[٦]. وهذا المعنى لا تدل عليه الصيغة في حالة الإفراد، بل

(١) ينظر: التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة ٤٩.

(٢) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢٨٦.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ١٦٣.

(٤) النحل: من ١.

(٥) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل١/٥٩٩ والدر المصون ٧/١٨٧.

(٦) ينظر: تأويل مشكل القرآن ١٨٠.

اكتُسب من قرائن السياق، والذي منع من القول إنه على معناه من المُضيِّ قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾، ومعنى الاستقبال الذي دل عليه ليس كمعنى الاستقبال الذي تدل عليه الأفعال المضارعة، بل هو الاستقبال المؤكد المقطوع بوقوعه، وهذا المعنى مؤسس على معنى المُضي(١)، قال ابن عطية(٢): "وصحَّ ذلك من جهة التأكيد، وإذا كان الخبرُ حَقًّا فيؤَكَّد المستقبل بأن يُخرج في صيغة الماضي، أي: كأنه لوضوحه والثِّقَةِ به قد وقع، ويحسن ذلك في خبر الله تعالى لِصِدْقِ وقوعه".

ج- تفريغها من المعنى، ولايكون ذلك إلا في إحدى صور ظاهرةِ الإتباع، وهي الصورة التي نصَّ عليها ابن فارس بقوله(٣): " أن تكونَ الثانيةُ غَيْرَ واضحةِ المعنى ولا بينة الاشتقاق".

وفي هذه الحالة لاتُستعمل الكلمة الثانية مفردةً؛ إذْ ليس لها معنًى في نفسها، فهي غير مشتقةٍ من مادةٍ لغوية، وإنما جاءت على زنة المتبوع للمحافظة على المجانسة الصوتية، لتقوية المعنى(٤)، قال ابن فارس(٥): "رُوي أن بعضَ العَرَبِ سُئلَ عن هذا الإتباعِ، فقال: هو شيءٌ نَتِدُ بهِ كلامَنَا". ومثال ذلك صيغة (فَاعِل) ممثلةً في كلمة (دابِر)، قال أبو الطيب اللغوي(٦): "يُقالُ: إِنَّهُ لَخَاسِرٌ دَامِرٌ، والدامرُ: الهالِكُ...فإذا قُلتَ: خَاسِرٌ دَابِرٌ –بالباءِ–، فَلا وَجْهَ لَهُ إلاّ أَنْ يكُونَ إِتْباعاً، أَو تكونَ الباءُ مُبْدَلَةً مِنَ الميمِ".

فإذا افتقدت الكلمة دلالتَها اللفظية وهي أقوى دلالاتها(٧)، فمن باب الأولى أن تفتقدَ الدلالة الصناعية، ويتأكد ذلك إذا علمنا أنّ ظاهرة الإتباع قد تتدخَّل في صياغة الكلمات ذوات المعنى الواضح، فتغيرُها لتحقيق المجانسة الصوتية كما مر في كلمة (الواقصة).

د- بقاء الاحتمال، وذلك عند عدم خضوع الصيغ لقرائن السياق؛ لأن مهمة القرينة استدعاء أحد المعاني الكامنة في الصيغة، فإذا كانت القرينة غير حاسمة كان هناك مايشبه التردد

(١) ينظر: التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة ٥٢.
(٢) المحرر الوجيز ٣٧٧/٣.
(٣) الإتباع والمزاوجة ٢٨.
(٤) ينظر: الإتباع للسيوطي ٨٩ ومعجم اللغة العربية المعاصرة ٢٨٢/١ و(ظاهرة الاتباع) ٥٦٠.
(٥) الإتباع والمزاوجة ٢٨.
(٦) الإتباع ٤٥.
(٧) ينظر: الخصائص ١٠٠/٣.

فيبقى الاحتمال، وربما كان للصيغة معنى مشهورًا بينما تستدعي القرينة معنى آخر، فينشبُ بينهما صراع لا ينتهي بتخصيص المعنى. وقد ينعكس هذا الاحتمال على السياق فيُوجَّه معناه بحسب معاني الصيغة أكثر من توجيه، مثل (حَسِيب) على صيغة (فعيل) في قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا﴾[١]، قال أبو حيان[٢]: "وَمَعْنَاهُ: مُحْسِبًا مِنْ أَحْسَبَنِي كَذَا، أَيْ: كَفَانِي، ... فَيَكُونُ فَعِيلاً بِمَعْنَى مُفْعِلٍ، أَوْ مُحَاسِبًا، أَوْ حَاسِبًا لأَعْمَالِكُمْ ... وَحَسِيبٌ فَعِيلٌ بِمَعْنَى مُفَاعِلٍ، كَجَلِيسٍ وَخَلِيطٍ، أَوْ بِمَعْنَى فَاعِلٍ، حُوِّلَ لِلْمُبَالَغَةِ فِي الْحُسْبَانِ".

ولذلك الاحتمال صورتان:

١- أَلَّا يَرْجَحَ معنى على غيره، فيحتملها السياق على السواء، ففي قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾[٣]، تحتمل (ممزّق) المصدرية والظرفية، كما تحتمل (جديد) الفاعلية والمفعولية[٤].

٢- أن يرجحَ أحد المعاني على الآخر، قال ابن جني[٥]: "بابٌ في اللفظ يرد محتملاً لأمرين أحدهما أقوى من صاحبه، أيُجازان جميعًا فيه، أم يُقتصر على الأقوى منهما دون صاحبه؟ اعلم أن المذهب في هذا ونحوه أن يُعتقد الأقوى منهما مذهبًا، ولا يَمْتَنِع -مع ذلك- أن يكون الآخر مرادًا وقولاً".

وضرب ابن جني لهذه الصورة عدة أمثلة؛ منها كلمة (ناهٍ) في قول سُحَيْم[٦]:

عُمَيرةَ وَدِّعْ إنْ تجهّزْتَ غَازيا ** كفى الشيبُ والإسلامُ لِلْمَرءِ ناهيًا

فكلمة (ناهيًا) تحتمل أن تكون اسم فاعل، وتحتمل أن تكون مصدرًا، وكونها اسم فاعل أقوى؛ لأن حملها على المصدر يوهمُ بتقدم معموله عليه، وفي هذا إشكال لايحدثه حملها على الفاعلية[٧].

---

(١) النساء: من ٦.

(٢) البحر المحيط ٥٢٣/٣.

(٣) سبأ: ٧.

(٤) ينظر: الكشاف ٥٦٩/٣ والبحر المحيط ٥٢٢/٨.

(٥) الخصائص ٤٩٠/٢.

(٦) البيت من الطويل وهو في ديوان سُحيم ١٦.

(٧) ينظر: الخصائص ٤٩١/٢.

الفصل الأول
الصِّيغ التي تحتمل الفاعلية والمفعولية

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: صيغة (فَعِيل).

وفيه مطلبان:

المطلبُ الأول: فَعِيل بمعنى فَاعِل أو مَفْعُول.

المطلبُ الثاني: فَعِيل بمعنى مُفَاعِل أو مَفْعُول.

المبحث الثاني: صيغة (فَعِيلَة).

المبحث الثالث: صيغة (فَعُول).

المبحث الرابع: صيغة (فَعْل).

المبحث الخامس: صيغة (فِعَال).

المبحث السادس: صيغة (مُفْعَل).

المبحث الأول

صِـيـغـة (فَـعِـيـل)

المطلبُ الأول: فَعِيل بمعنى فَاعِل أو مَفْعُول:

قال ابن الأثير(١):

"وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: «الحَسِير لَا يُعْقَرُ»(٢)، هُوَ الْمُعْيِي مِنْهَا، فَعِيل بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، أَوْ فَاعِلٍ، أَيْ: لَا يَجُوزُ لِلْغَازِي إِذَا حَسَرَتْ دَابَّتُه وأعْيت أن يعقرها مَخَافَةَ أَنْ يَأْخُذَهَا الْعَدُوُّ، وَلَكِنْ يُسَيِّبَها. وَيَكُونُ لازِمًا ومُتعدّيا"(٣).

الاحتمال الصرفي:

أولاً: فعيل بمعنى مفعول:

فعيل من الصيغ التي تنوب عن مفعول بكثرة، ومع ذلك فإنَّ أكثر العلماء يقصره على السماع، وقد جعله بعضهم مقيسا فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل(٤)، وقال بعضهم بنيابة فعيل عن مفعول في العمل، ونُسب هذا القول لابن عصفور(٥).

وفي العدل عن مفعول إلى فعيل معانٍ لطيفة لاتدلُّ عليها صيغة مفعول، منها:

١- المبالغة، قال ابن قيم الجوزية(٦): "إن فعيلاً إذا عُدل بِهِ عَن مفعول دلّ على أَنَّ تِلْكَ الصّفةَ قد صَارَت مثل السجية والغريزة والخُلق اللَّازِم". ويمكن ملاحظة ذلك في العدل عن محسور إلى حسير في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ كَرَّتَيۡنِ يَنقَلِبۡ إِلَيۡكَ ٱلۡبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٞ﴾(٧)،

---

(١) النهاية (حسر).

(٢) الحديث في مصنف ابن أبي شيبة ٤٩٥/١١ وفيه: "لاتُعقر" بدل "لايُعقر".

(٣) قال الفراء: "والعرب تَقُولُ للبعير: هُوَ محسور إذا انقطعَ سيره، وحسرت الدابة إذا سيَّرْتَها حَتَّى ينقطع سيرها"، معاني القرآن للفراء ١٢٢/٢ وينظر: الصحاح ومعجم مقاييس اللغة (حسر).

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٨٨/٣ وتوضيح المقاصد للمرادي ٨٧١/٢.

(٥) ينظر: مانسب لابن عصفور في ارتشاف الضرب٢٢٨٨/٥ وتوضيح المقاصد للمرادي ٨٧١/٢ وحاشية الصبان ٤٧٨/٢.

(٦) جلاء الأفهام ٣١٥.

(٧) الملك: ٤.

قال القرطبي[١]: "أَيْ: قَدْ بَلَغَ الْغَايَةَ فِي الإِعْيَاءِ"، فمن يتطلَّبْ تفاوتًا في خلق الرحمن ينقلبْ بصره بحسورٍ دائم بالغ؛ لأنه يتطلّب المفقود، فـ(حسير) ليست لمجرد الوصفية المفعولية كما في قوله تعالى:﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾[٢].

٢- تقرير وقوع الحدَث، قال سيبويه[٣]: "وتقول: شاةٌ رميٌّ إذا أردت أن تخبر أنَّهَا قد رُميت"، وذلك خلاف صيغة مفعول، فقد يؤتى بها مع عدم وقوع الحدث مجازًا بالنَّظر إلى ماسيؤول إليه الموصوف، ويظهر ذلك جليًّا في كلمتي: (قتيل) و (مقتول) حينما يقولُ ابن أخت تأبط شرا[٤]:

إنَّ بالشِّعب الذي دون سَلْعٍ** لَقَتِيلاً دمُهُ مايُطَلُّ

بينما يقول كعب -رضي الله عنه-[٥]:

يسعى الوشاةُ بجنبيها وقولهم**إنك يابن أبي سُلمى لمقتولُ

٣- قرب التلبس بالحدث، فالحسير هو الذي فاجأه الحسور أثناء السير، فهو قريب عهد به، كالحليب والوليد[٦].

٤- عموم المعاناة، فالإعياءُ وجعٌ لا يختصُّ بعضوٍ بل يصيب سائر الجسد، أما الأوجاع التي تختصُّ بالأعْضَاءِ فتأتي غالبًا على صيغة مفعول؛ لتدل على العضو المصاب، قال أبو عبيد في (الجمل الأنِف)[٧]: "وَكَانَ الأَصْل فِي هَذَا أَن يُقَال: مأنوفٌ؛ لأَنَّهُ مفعولٌ بِهِ كَمَا يُقَال: مصدور للَّذي يشتكي صَدره، ومبطون للَّذي بِهِ الْبَطن. وَكَذَلِكَ مرءوسٌ، ومفخوذٌ، ومفؤودٌ، وَجَمِيع مَا فِي الْجَسَد على هَذَا. وَلَكِن هَذَا الْحَرْف جَاءَ شاذا عَنْهُم".

---

(١) تفسير القرطبي ١٨/٢١٠.

(٢) الإسراء: ٢٩.

(٣) الكتاب ٣/٦٤٨.

(٤) لم يُسمَّ، والبيت من المديد، ونُسب لتأبط شَرًا، وهو في ديوان تأبط شرًا وأخباره ٢٤٧.

(٥) البيت من البسيط، وهو في ديوان كعب بن زهير ١٣٢.

(٦) ينظر: حاشية الشهاب الخفاجي ٧/٩.

(٧) غريب الحديث لأبي عبيد ٢/٣٠٠

٥- بيان أثر الحدث، قال السهيلي[١]: "لا يَكُونُ فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ...إلا أَنْ يُؤَثِّرَ فِيهِ الْفِعْلُ، نَحْوَ: جَرِيحٍ وَقَتِيلٍ وَذَبِيحٍ وَطَحِينٍ، وَلا يُقَالُ: مِنْ الشُّكْرِ شَكِيرٌ، وَلا ذَكَرْته فَهُوَ ذَكِيرٌ".

ولدلالة الصيغة الصوتية مساهمة في إيصال هذا التصور؛ لأنَّ ياء المدِّ ترمزُ لصِغَر الحجْم، وضيق الوقت والرقة والضعف[٢]، وهذا يتناسب مع شدّة الإعياء والهزال.

ويمكن ملاحظة هذه المعاني التي تدل عليها فعيل في قول علقمة بن عَبَدَة[٣]:

بها جيفُ الحسْرى فأمَّا عِظامُها ** فبيضٌ وأمَّا جلدُهَا فَصَلِيبُ

فهو يصف رواحل أصابها إعياءٌ شديدٌ بالغٌ وصل حدَّ الحسور، وكأنَّهُ صار غريزةً لها فما انفكَّ عنها حتى هلكت، ويبدو أنَّه لم يمهلها طويلاً فالشاعر مازال يُسميها حسرى لقرب تلبسها به، وأثره ظاهر في إهلاكها وفي هيئة عظامها وجلودها بعد الهلاك.

ثانيًا: فعيل بمعنى فاعل:

قول ابن الأثير: بمعنى فاعل. يحتمل أمرين:

أ- أن يكون صفة مشبهة:

وتكون من (فعُل)[٤] على القياس، وقد قيل: (حسُر حسارةً فهو حسير)[٥]، و(فعُل) يدل على الغرائز والطباع، "وقد يجري غير الغريزة مجراها إذا كانَ له لبثٌ ومكث"[٦]؛ فكأن الحسارة أصبحت له غريزة ثابتة.

ب- أن يكون صيغة مبالغة محولة من حاسِر:

وأكثر العلماء يرى أنها لمجرد المبالغة، كغيرها من صيغ المبالغة، وذهب ابن طلحة إلى أنَّ بين صيغ المبالغة تفاوتًا، وأنَّ فعيلاً لِمن صارَ له كالطّبيعة[٧].

---

(١) الروض الأنف للسهيلي ٥٧/٣.

(٢) ينظر: (دراسة في بعض الصيغ)، للدكتور إبراهيم أنيس، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (عدد٩١/٢٢).

(٣) البيت من الطويل، وهو في ديوان علقمة بشرح الأعلم الشنتمري ٢٧ والكتاب ٢٠٩/١.

(٤) ينظر: المقتضب ١١٥/٢ وتوضيح المقاصد ٨٧٠/٢.

(٥) ينظر: الأفعال لابن القطاع ٢٠٦/١ وإكمال الإعلام بتثليث الكلام ١٤٩/١.

(٦) شرح الرضي على الشافية ٧٤/١.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٢٨١/٥ وهمع الهوامع ٧٥/٣ ومعاني الأبنية في العربية ١٠٢.

و(ابن طلحة) هو أبو بكر مُحَمَّد بن طَلْحَة بن مُحَمَّد الأمَوِي الإشبيلي، إمامٌ فِي الْعَرَبِيَّة، أخذ عن ابن ملكون، كان يميل إلى مذهب ابن الطراوة في النحو، ويثني عليه (٥٤٥هـ - ٦١٨هـ). ينظر: بغية الوعاة ١٢١/١.

وفي إعمال (فعيل) عملَ اسم الفاعل خلافٌ بين البصريين[١]، أعملها سيبويه وتابعه ابن مالك[٢]، ومنع ذلك المبرد وتابعه الرضي[٣].

أما الكوفيون فلا يعملون شيئًا من أبنية المبالغة، لفوات الصيغة التي بها شابَهَ اسمُ الفاعلِ الفعلَ، وإن جاء بعدها منصوبٌ فهو عندهم بفعل مُقدَّرٍ، واحتج عليهم البصريون بأنها تعمل مع فوات الشبه اللفظي؛ لجبر معنى المبالغة ذلك النقصان[٤]. وفي حجة الكوفيين ودحضها من قبل البصريين دليل على أهمية الصيغة الصرفية وتدخلها في المستوى النحوي.

آراء العلماء في (حسير) بوزن (فعيل):

اختلف العلماء على ثلاثة مذاهب:

١) مذهب يرى أنها بمعنى مفعول، وهو ظاهر كلام الخليل وسيبويه وابن السراج، وتبعه أبوبكر الأنباري وأبو حيان[٥].

٢) مذهب يرى أنها بمعنى فاعل، وهو منسوب لابن عباس-رضي الله عنه- وهو رأي الفراء، وتبعه ابن دريد وابن جني وابن سيده والواحدي في (التفسير الوسيط)[٦].

٣) مذهب يرى أنها بمعنى فاعل أو مفعول، وهو مذهب الواحدي في (التفسير البسيط)، والراغب الأصفهاني، والقرطبي، ووافقهم ابن الأثير[٧].

---

(١) ينظر: النكت ٣٤٧/١ وشرح التسهيل ٨٠/٣ وشرح الرضي على الكافية ٤٢١/٣ وشرح شذور الذهب ٥٠٨.

(٢) ينظر: الكتاب٥٩/١ وشرح التسهيل ٨١/٣.

(٣) ينظر: المقتضب ١١٣/٢ وشرح الرضي على الكافية ٤٢٢/٣.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤٢٢/٣-٤٢٣.

(٥) ينظر: الكتاب ٦٤٧/٣-٦٥٠ والأصول في النحو ٢٧/٣ و المذكر والمؤنث ١٩/٢ والبحر المحيط ٣٣/٧.
ووافقهم من المحدثين الدكتور إبراهيم أنيس حيثُ يرى"أنَّ الصفات التي جاءت في اللغة العربية على صيغة (فعيل) ويُقال لنا إنها بمعنى (فاعل) هي في حقيقة دلالتها أقرب إلى المفعولية منها إلى الفاعلية". والسبب عندَهُ "أن صاحب كل صفة من هذه الصفات بمثابة المفعول به؛ لأنَّ الناس وصفوهُ بها". ينظر: (دراسة في بعض الصيغ)، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (عدد٢٢/٩٥-٩٦).

(٦) ينظر: تنوير المقباس ٤٧٩ وتفسير ابن كثير ١٧٧/٨ ومعاني القرآن للفراء ١٧٠/٣ وجمهرة اللغة ١٢٤٩/٣ والمحتسب ٢٨٩/٢ و المحكم ١٨١/٣ و التفسير الوسيط ٣٢٧/٤.

(٧) ينظر: التفسير البسيط ٤٥/٢٢ و المفردات في غريب القرآن (حسر) وتفسير القرطبي ٢١٠/١٨.

مناقشة الاحتمال:

يعود سبب الاحتمال إلى الاشتراك في المعنى العام لصيغة فعيل وهو الثبوت أو مقاربة الثبوت، وهو حقل دلالي عام يجمع معنى الصفة المشبهة، ومعنى المبالغة المعدول إليها عن اسم الفاعل أو المفعول، قال أبو حيان في كلمتي (بشير ونذير)(١): "وَعدَلَ إِلَى فَعِيلٍ لِلْمُبَالَغَةِ؛ لِأَنَّ فَعِيلًا مِنْ صِفَاتِ السَّجَايَا".

وهذا الاحتمال يترتب عليه أن نتصور الحسير ذاتًا صَدَرَ منها الحسور ووقع عليها الحسر في آنٍ واحد ، قال الراغب الأصفهاني(٢): "وناقة حَسِير: انحسر عنها اللحم والقوّة، ونوق حَسْرَى، والحاسر: المُعْيَا لانكشاف قواه، ويقال للمعيا حاسر ومحسور، أمّا الحاسر فتُصُوِّرَ أنّه قد حسر بنفسه قُواه، وأما المحسور فَتُصُوِّرَ أنّ التعب قد حسره، وقوله عزّ وجل: ﴿يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾(٣). يصحّ أن يكون بمعنى حاسر، وأن يكون بمعنى محسور".

فكلمة (حسير) تتسع لعدة معانٍ مختلفة، ولصيغتها الفضل في ذلك، فهي ذات معنى دلالي عميق، وهي مثال على جوامع الكلم الذي أوتيه رسولنا -صلى الله عليه وسلم-.

وبالنظر إلى آراء العلماء يتبين لنا أنَّ درجة الاحتمال ليست على السَّواء، فهي متفاوتةٌ من جهتين، من جهة الدلالة المترددة بين الفاعلية والمفعولية، ومن جهة الدلالة المترددة بين معاني الفاعلية، أي: بين معنى الصفة المشبهة وصيغة المبالغة.

أمَّا من جهة الدلالة المترددة بين الفاعلية والمفعولية فكلمة (حسير) تحتمل معنى الفاعلية احتمالاً أقوى من احتمالها معنى المفعولية، و تقوَّى ذلك للأسباب الآتية:

١) قول بعض العلماء بالاحتمال، ثم رجوعهم عنه واختيار معنى الفاعلية دليل على قوته في نفوسهم؛ فالواحدي(٤) قال بالاحتمال في(التفسير البسيط)(٥)؛ ولكنه في (التفسير الوسيط)

---

(١) البحر المحيط ٥٨٨/١.

(٢) المفردات في غريب القرآن (حسر).

(٣) الملك: ٤.

(٤) قال ابنُ تيمية: "والبغوي اختصر تفسيره من تفسير الثعلبي والواحدي، لكنهما أخبر بأقوال المفسرين منه، والواحدي أعلمُ بالعربية من هذا وهذا، والبغوي أتبع للسنة منهما"، منهاج السنّة ٣١٢/٧.

(٥) ينظر: التفسير البسيط ٤٥/٢٢.

قال[١]: "وهو فعيل بمعنى فاعل، من الحسور وهو الإعياء"، وتفسير الوسيط "مختارٌ من البسيط"[٢].

٢) دلالة صيغة (فعيل) على الفاعلية أقيس من دلالتها على المفعولية؛ فهي صيغة قياسية لاسم الفاعل من (فعُل)، ويأتي كثيراً من (فعِل) وقد يحمل عليهما مايلابس معناهما من (فعَل)، كما أنها معدودة من صيغ مبالغة اسم الفاعل[٣]، وكل ذلك مُتصوَّرٌ من الفعل الثلاثي المُجرَّد (حسَُر)[٤]، مثلث العين؛ بينمَا قياس (فعيل) بمعنى مفعول فيه خلاف.

٣) أصالة دلالة صيغة (فعيل) على الفاعلية، قال ابنُ الحاجب عن فعيل بمعنى مفعول[٥]: "وَلَا يجمع جمع التَّصْحِيح، فَلَا يُقَال جريحون وَلَا جريحات؛ ليتميَّزَ عَن فعيل الأَصْل". قال الرضي[٦]: "الأصلُ فَعِيلٌ بمعنى فاعلٍ؛ لكونهِ أكثرَ من فَعِيلٍ بمعنى مفعول، ولأنَّ الفاعلَ مُقَدَّمٌ على المفعول".

٤) ماكانت المفعولية لتترجح بالرواية الأخرى : "الحسير لاتُعقر"؛ فيقال: لو كانت بمعنى فاعل للحقتها تاء التأنيث؛ لأنه يمكن توجيهه بأنَّ فعيلًا محمولٌ على فَعول بمعنى فاعل؛ لملابسة المعنى[٧]، أو أنه محمول على فعيل بمعنى مفعول؛ لملابسة الصيغة[٨]، فتكون مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، نحو: (سديس[٩] وخصيف[١٠] وجديد[١١] وخريق[١٢])، وقد عدَّها ابنُ جني منها[١٣]. بل إن ابن الأثير يرى أن ماكان على فعيل بمعنى فاعل يجوز فيه التأنيث وتركه،

---

(١) ٣٢٧/٤.

(٢) إنباه الرواة ٢٢٣/٢.

(٣) ينظر: الكتاب ١١٤/١ وشرح الكافية للرضي ٤٢١/٣.

(٤) ينظر: الأفعال لابن القطاع ٢٠٥/١-٢٠٦ وإكمال الإعلام بتثليث الكلام ١٤٩/١.

(٥) الشافية ٥٠.

(٦) شرح الشافية للرضي ١٤٨/٢.

(٧) ينظر: الكتاب ٦٣٨/٣ والحجة للقراء السبعة ٢٣٦/٦.

(٨) ينظر: شرح الشافية للرضي ١٣٨/٢

(٩) بعيرٌ سديس: أَلْقَى السِنَّ بعد الرَباعِيَة، وشاةٌ سَديسٌ: أتت عليها السنةُ السادسة، ينظر: الصحاح (سدس).

(١٠) الخصيف: لونٌ كلون الرماد فيه سوادٌ وبياض، ينظر: الصحاح (خصف).

(١١) جديد: اختلف في اشتقاقها ومعناها الصرفي، فهي عند البصريين بمعنى فاعل، من الجدّة نقيض الخَلَق، وعند الكوفيين بمعنى مفعول، من جَدَّه إذا قطعه، ينظر: الصحاح (جدد) والكشاف ٥٧٠/٣.

(١٢) الخريق: الريح الباردة الشديدة الهبوب، ينظر: الصحاح (خرق).

(١٣) ينظر: المحتسب ٢٨٩/٢.

قال[١]: "لأنَ فَعِيلًا يُوصَف بِهِ الْمُؤَنَّثُ بِلَا عَلامة تَأْنِيثٍ، كَمَا يُوصف بِهِ المُذَكَّر، نَحْوَ امْرَأَةٍ قَتِيل، وكف خضيب. وكقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[٢]".

أمَّا من جهة الدلالة المترددة بين معاني الفاعلية، فاحتمالها معنى الصفة المشبهة أقوى من احتمالها معنى صيغة المبالغة، وتقوَّى ذلك للأسباب الآتية:

١) معنى الثبوت المستفاد من (فعيل) الدال على الغرائز والصفات الدائمة أوضح من معنى المبالغة في وصف حالة المركوب وهيئته؛ فالمبالغة تقتضي متابعة معاناة الحسْر وتكراره، فكأنّه حسر قوَّته مرةً بعدَ مرَّة، أو حسَرَها حسْرًا شديدًا، فتدرَّج به الأمر من حاسرٍ إلى حسير، فهي تحمل على الاهتمام بالفعل أكثر من الهيئة، بينما معنى الثبوت الذي تبرزه الصفة المشبهة يجعل الاهتمام مركزا على صفة الحسور التي أصبحت كالغريزة الثابتة.

٢) أوردَ الصرفيون صيغة الحسير كثيرا مع تصريف الفعل على أنها اسم فاعل، ومن أمثلة ذلك قول ابن القطَّاع[٣]: "وحَسُر البعيرُ حَسارةً كلَّ وأعيا فهو حَسيرٌ، والبصُر كذلك، وحَسِر أيضاً"، وكذا صرَّفَهُ ابنُ الأثير، قال[٤]:"حَسَرَ إِذَا أَعْيَا وتَعِبَ، يَحْسِرُ حُسُوراً فَهُوَ حَسِيرٌ".

٣) القول بأنها صفة مشبهة حملٌ للَّفْظِ على ظاهره، والقول بأنها صيغة مبالغة يقتضي تحويلها، و"الأَصْلَ حَمْلُ اللَّفْظِ عَلَى ظَاهِرِهِ إلا إِذَا مَنَعَ مِنْهُ مَانِعٌ"[٥].

---

(١) النهاية (جدد).

(٢) الأعراف: من ٥٦.

(٣) الأفعال لابن القطاع ٢٠٦/١.

(٤) النهاية (حسر).

(٥) التفسير الكبير للرازي ٥٤٩/٢٧

المطلبُ الثاني: فَعِيل بمعنى مُفَاعِل أو مَفْعُول:

قال ابن الأثير:[١]:

"فِيهِ: «إِنِّي أَبْرَأُ إِلَى كُلّ ذِي خُلَّةٍ مِنْ خُلَّتِهِ»[٢] الْخُلَّة – بالضَّم – : الصَّدَاقة والمَحَبَّة الَّتِي تَخَلَّلَتِ القَلْب فَصَارَتْ خِلالَهُ، أَيْ: فِي بَاطِنِهِ. والْخَلِيلُ: الصَّدِيق، فَعِيل بِمَعْنَى مُفاعِل، وَقَدْ يكُون بِمَعْنَى مَفْعول"[٣].

الاحتمال الصرفي:

أولاً: فعيل بمعنى مُفاعِل:

من المعاني التي تمثلها صيغة (فعيل) المعادلةُ بين اثنين في الاشترك في الحدث، قال سيبويه[٤]: "ومثل هذا لتقاربه: الجليس، والعديل، والضجيع، والْكَمِيعُ، والخليط، والنَّزِيع. فأصل هذا كله العديل، ألا ترى أنك تقول من هذا كله: فاعلته". وقال ابنُ القطاع[٥]: "ويكون بمعنى الفاعل، نحو: هذا جليسي وأكيلي، بمعنى مُجالِسي ومُؤاكِلي". فهي بمعنى (مفاعِل) من (فاعلَ) الدال على المشاركة في الحدث[٦].

وقد أثبت العُلماء مجيءَ فعيل بمعنى مُفاعِل في فصيح الكلام[٧]، كما بينوا أنَّ هذا المجيءَ صالحٌ كثيرٌ ؛ فقد ذكر الزَّمخشري[٨] "أنّ فعيلا جاء في معنى مفاعل مجيئا صالحا"، وقالَ أبو حيَّان[٩]: "وَفَعِيلٌ بِمَعْنَى مُفَاعِلٍ كَثِيرٌ".

---

(١) النهاية (خلل).

(٢) هذا جزء من حديث، وهو بلفظه في المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي٥٠٠. وقد وردت الخُلّة والخليل في أحاديث كثيرة، منها ما رواه البخاري في صحيحه/كتاب الصلاة/ بَاب الخَوْخَةِ وَالمَمَرِّ فِي المَسْجِدِ،

(٣) الخُلّة: الصَّدَاقَةُ الْمُخْتَصَّةُ، وتأتي بمعنى (الخليل)، وقد اختُلف في اشتقاق (الخليل)، فقيل من الخُلّة وقيل من الخَلّة بمعنى الفاقة وقيل من الخَلل. و(الخليل) من المشترك اللفظي، فمن معانيه: الحبيب والفقير والضعيف الجسم والرّمح وغيرها. ينظر: تهذيب اللغة ٣٠٢/٦ والصحاح (خلل) والكشاف٥٦٩/١ ولسان العرب (خلل).

(٤) الكتاب ٣٤/٤. والكَمِيع: الضَّجيع، وزَوْجُ الْمَرْأَةِ، النهاية (كمع). والنَّزِيعُ: الْغَرِيبُ والْبَعِيدُ، اللسان(نزع).

(٥) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢٨٧.

(٦) ينظر: شرح الشافية للرضي ٩٦/١-٩٩.

(٧) ينظر: (فعيل) بمعنى (مفاعِل) في دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق٢/ج٩٢/٤.

(٨) الكشاف ١٦/٣ وينظر: ٢٨٧/٣.

(٩) البحر المحيط ١١٩/٨.

كما لاحظ العلماء قوة هذا المعنى في الصِّيغة فاهتمُّوا به عند تدوين قواعد الجمع ؛ إذْ نصُّوا على أنَّ (فعيلا) بمعنى مُفاعِل يُجمعُ باطِّرادٍ على (فُعَلاء) ما لم يكن مضعفًا أو معتلَّ اللام؛ فيُجمع على (أفْعِلاء)(١)، كما لاحظوا هذا المعنى أثناء حديثهم عن عملِ (فعيل)، قال الرضي(٢): "وأما الفعيل بمعنى المفاعِل، كالجليس والحليف، فليس للمبالغة، فلا يعمل اتفاقا".

وصيغة (فعيل) بمعنى (مُفاعل) تدلُّ على المشاركة المستمرّة الثابتة، لا مُجَرَّدَ المشاركة، ومعنى الاستمرار مُسْتفاد من المعنى العام لفعيل وهو الثبوت، فصيغة (مُفاعل) في قولنا: (زيدٌ مُجالسٌ عَمرا) تدل على مجرد مشاركتهما في المجالسة، ولكنها لاتوحي باستمرارها، بينما صيغة (فعيل) في قولنا: (زيدٌ جليسُ عمرو) توحي باستمرار المجالسة إيحاءً قويًّا، قال المرزوقي(٣): "وأَكِيلُ الرجل وشَرِيبه ونَديمه وجليسه، يقال كلٌّ منها فيمن عُرِفَ بالصفة. لا يُقال لمن أكل مع صاحبه مَرَّةً واحدةً: هو أكيله، ولا لمن شرب معه مرةً واحدة: هو شريبه. وعلى ذلك قولهم: هو جليسه، لا يطلق إلا على من عُرف بهذه الصفة فتكررت منه".

وهي لاتعملُ عمل اسم الفاعل مع كونها بمعنى (مُفاعِل)؛ لأنها موضوعةٌ للثبوت، وليست مُجاريةً للفعل في التحرك والسُّكون، ولا محوَّلةً عمَّا هو مُجَارٍ لَه؛ لأنَّ التحويل إنما هو ثابتٌ في الصِّيغ التي يُرادُ بها المُبالَغة(٤)، فالكلمات التي تجيءُ على هذه الصيغة بهذا المعنى تكون أقرب إلى الاسمية منها إلى الوصفية، قال سيبويه(٥): "وتقول: أعبدُ الله أنتَ له عديلٌ وأعبدُ الله أنت لَه جليسٌ؛ لأنك لا تريد به مبالغةً فى فِعْلٍ، ولم تقل: مُجالِسٌ فيكونُ كفاعِلٍ، فإنما هذا اسمٌ بمنزلة قولك: أزيدٌ أنت وَصِيفٌ له أو غُلامٌ له".

وقد استطاع المجمع اللغوي بالقاهرة أن يُصوِّبَ بعض التعبيرات العصرية، نحو: "خرجنا سويًّا" بتفسير فعيل بمعنى مُفاعِل، أو المُفتعِل، أي: المستوي(٦)، وهذا يوحي بقيمة هذا المعنى وتغلغله في صيغة فعيل، وأثره في قضايا التصويب اللغوي.

---

(١) ينظر: شرح الشافية للرضي ١٥٨/٢ والنحو الوافي ٦٥٢/٤.

(٢) شرح الكافية للرضي ٤٢٢/٣ وينظر: خزانة الأدب ١٥٧/٧.

(٣) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٦٩ وينظر: شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢٤٤/٢.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٢٨٧/١ وتحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب ٧٣٠/١.

(٥) الكتاب ١١٧/١.

(٦) ينظر: القرارات المعجمية في الألفاظ والأساليب من ١٩٣٤ إلى ١٩٨٧م، ص١٧٢.

ونظرًا لكثرة مجيء (فعيل) دالاً على المُشاركة؛ أجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة صوغه للدلالة عليها، وأَصدرَ في ذلك قرارًا نصُّه: "يجوز صوغُ (فعيلٍ) للدِّلالة على الاشتراك من الأفعال التي تقبل ذلك. وقد سُمِع من أمثلته في فصيح العربية مايُجيز القياس عليه"(١).

عطفًا على ماسبق يكون (الخليل) على صيغة (فعيل) بمعنى (مُخَالِل)، أي: مُشاركٌ غيرَه في الخُلَّة مشاركةً دائمة.

ثانيًا: فعيل بمعنى مَفْعُول:

قول ابنُ الأثير: "وَقَدْ يكُون بِمَعْنَى مَفْعول"، يحتملُ أمرين: التنصيص على معنى صيغة (مفعول) أو مُطلَقَ المَفْعُوليَّة، فهو كالآتي:

أ) (خليل) بمعنى صيغة (مفعول):

جاءَ فعيل بمعنى مفعول بكثرة إلا أنه غير مقيس(٢)، قال الرضي(٣): "وبناء فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس". وقال ابنُ مالكٍ(٤): "وفعيل هذا مع كثرته مقصور على السماع، وجعله بعضُهم مقيسًا فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل كقتيل، لا فيما له فعيل بمعنى فاعل".

وعَليه تكون كلمة (الخليل) بمعنى (الْمَخْلُول)، مشتقة من الْخَلِّ أو الخَلَّة، قال الخطابي(٥): "وثَوْبٌ خَلٌّ وهو الَّذِي أَخَذ منه البِلَى. ومنه سُمِّي الفَقِيرُ خَلِيلا".

وقال ابنُ الأثير(٦): "ومَن جَعَل الخَلِيل مُشْتَقًّا مِنَ الخَلَّة وَهِيَ الْحَاجَةُ والفَقْر، أَرَادَ إِنِّي أَبْرَأ مِنَ الاعْتِماد والافْتِقار إِلَى أَحَدٍ غَيْر اللَّهِ تَعَالَى".

ب) (خليل) بمعنى المفعوليَّة:

والمعنى الأنسب لها في هذا المقام هو معنى صيغة (مُفَاعَل)، ولمْ يذكر الصرفيون أنَّ (فعيلا) تأتي بمعنى (مُفاعَل)، ولكن النحاة ذكروا أنَّ الفاعل في المفاعلة الدالة على اشتراكٍ

---

(١) صدر القرار في الجلسة الثامنة من جلسات المؤتمر في الدورة الرابعة والثلاثين. ينظر القرار في: أصول اللغة ٣٨/١، ومجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما ٥٦، وتنظر دراسة: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعًا ودراسةً وتقويمًا إلى نهاية الدورة الحادية والسِّتين ٤٤٢.

(٢) ينظر: فعيل بمعنى مفعول في الاحتمال الصرفي في المطلب الأول في هذا المبحث.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٣٣٣/٣.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٨٨/٣.

(٥) غريب الحديث للخطابي ٣٨٨/١.

(٦) النهاية (خلل).

بين اثنين هو مفعول في المعنى، قال سيبويه[١]: "اعلمْ أنك إذا قلتَ: فاعلتُه، فقد كان من غيرك إليك مثلُ ما كان منك إليه حين قلت فاعلتُه".

وبناءً عليه فإنَّ (خليلاً) بمعنى (مُخَالِل) تدلُّ على (مُخَالَل) دلالة تضمُّن؛ لأنَّ (المُفاعلة) تقتضي ذلك، قال الرضي[٢]: "فيكون الثاني فاعلاً والأول مفعولاً من حيث الضِّمْنُ والمعنى"، فهو اسم فاعلٍ من جهة واسم مفعول من جهة أخرى.

آراء العلماء في (خَلِيل) بوزن (فَعِيل):

١- ذهب الزمخشري وأبو حيان إلى أنه بمعنى مُفَاعِل[٣].

٢- ذهب القرطبي إلى أنه بمعنى فاعل (صيغة مبالغة)[٤].

٣- ذهب أبو الفتح البعلي إلى أنه بمعنى مفعول: قال[٥]: "والخليل: الصديق، فعيل بمعنى مفعول من الخُلة...ويجوز أن يكون بمعنى مفعول من الخَلَّة أي: الحاجة".

٤- أشار كثيرٌ من العلماء إلى أنَّ (خليل) بمعنى الفاعلية والمفعولية دون تحديد معاني الصيغ: قال أبو بكر بن الأنباري[٦]: "الخليل معناه في اللغة المُحِبُّ الكامل المحبة، والمحبوب المُوفي حقيقة المَحبَّة".

وقال ابن فارس[٧]: "وَالْخَلُّ: خَلُّكَ الْكِسَاءَ على نفسكَ بالخلالِ. فأمَّا الخَلِيلُ الذي يُخَالُّكَ، فمن هذا أيضًا، كَأنكما قد تَخَالَلْتُمَا، كالكساءِ الذي يُخَلُّ".

وقال الواحدي[٨]: "لأنَّ كُلَّ واحِدٍ من الخليلين يسُدُّ خلل صاحبه في المودة والحاجة إليه".

---

(١) الكتاب ٦٨/٤، وينظر: المفصل ٢٨١ .

(٢) شرح الشافية ٩٨/١.

(٣) ينظر: الكشاف ٥٦٩/١ و ٦١/٣ والبحر المحيط ٥٤٠/٨.

(٤) ينظر: تفسير القرطبي ٤٠٠/٥.

(٥) المطلع على ألفاظ المقنع ٥١٦/١.

و(البعلي) هو محمد بن أبي الفتح بن أبي المفضل البعلي، كان إمامًا في المذهب الحنبلي والعربية والحديث، قرأ العربية واللغة على ابن مالك، من تصانيفه (شرح ألفية ابن مالك)، و(المطلع على أبواب المقنع)، (٥٤٠هـ - ٧٠٩هـ)، ينظر: الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب٣٧٢/٤، وتعليق الدكتور عبد الرحمن العثيمين عليه.

(٦) تفسير البسيط ١١٤/٧.

(٧) معجم مقاييس اللغة (خل).

(٨) تفسير البسيط ١١٥/٧.

مناقشة الاحتمال:

يتضح مما سبق أن للاحتمال في (خليل) عِدَّة صور:

أ) خليل: بمعنى (مُخَالِل) أو (مُخَالَل)، وهذا الاحتمال يُتصوَّر بدلالة مُفَاعِل على مُفَاعَل دلالة تضمّن؛ لأنَّ المُفاعلة تقتضي الاشتراك.

ب) خليل: بمعنى (مُخَالِل) أو (مَخْلُول)، الأولى بمعنى صديق والثانية بمعنى فقير أو صديق.

وهاتان الصورتان-(أ) و (ب)- يحتملهما كلام ابن الأثير.

ج) خليل: صيغة مبالغة بمعنى (خالّ)، وهذه الصورة ذكرها القرطبي.

يعود سبب الاحتمال إلى تعدد معاني صيغة (فعيل)، ويُتَصوَّرُ بناءً على جواز استعمال المشترك في معنييه[١].

والراجح -فيما يظهر لي- أنَّ احتمال كلمة (خليل) لمعنى (مُفاعِل) أو (مُفاعَل) أقوى من غيره؛ للأسباب الآتية:

١- قوة دلالة الفعل (خَالَّ) فهو "للاشتراك في الفاعلية والمفعولية من جهة المعنى"[٢]، قال طرفة بن العبد[٣]:

كُلُّ خَلِيلٍ كُنتُ خالَلْتُه ** لاتركَ اللهُ لهُ وَاضِحَة

وقدْ ذكَرَ الفارسي[٤] "أنّ فعل الاثنين لم يأت عن فصحاء العرب إلا بـ(فَاعَلْتُ)، وبـ (الْمُفَاعَلَة)".

٢- دلالة التضمن فيها غير منفكة، بينما (فعيل بمعنى مُفاعِل أو مفعول) قد تتوقف على وجود المشترك اللفظي.

والذي يظهر-والله تعالى أعلم- أن قول العلماء: (فعيل بمعنى مُفاعِل) فيه اختصار، والأصل: (بمعنى مُفاعِل أو مُفَاعَل)؛ لأن المفاعَلة تقتضي ذلك، وليس في صيغة (فعيل) دلالة لأحدهما؛ وقد ثبت أنَّ "فَاعَلَ لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظاً، والاشتراك فيهما معنى"[٥]،

---

(١) ينظر: الإبهاج في شرح المنهاج١/٢٥٥ وشرح التلويح على التوضيح١/١٢٤ والجامع لمسائل أصول الفقه١٦٨.

(٢) فتح الأقفال وحل الإشكال ١٣٧.

(٣) البيت من السريع، وهو في ديوانه بشرح الأعلم ١٢٥.

(٤) الحجة للقراء السبعة ١/١٢٤

(٥) شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١/١٠١.

وقالوا: "لفظًا"؛ لأنهم كانوا يستدلون عليهما بدلائل ظاهرة في اللفظ؛ فكما دلت علامة الإعراب على (الفاعل) و(المفعول) في : (ضارَبَ زيدٌ عمرًا)، دلت كسرة ما قبل الآخر على الفاعلية في (مُفاعِل)، وفتحة ما قبل الآخر على المفعولية في (مُفاعَل)، وهذه الدلائل غير موجودة في (فعيل)؛ فلزم الاشتراك في الفاعلية والمفعولية لفظًا ومعنًى، وإنما اقتصروا على ذكر (مُفاعِل)؛ لأن رتبة الفاعل مُقدَّمة على المفعول، ولأنهم ربما جعلوهما مشتركين في الفاعلية لفظًا ومعنىً، قال ثعلب(١): "إذا كانَ الفعلُ من الاثنينِ جازَ رفعهما، يقال: خاصم زيدٌ عمروٌ"، وهذا يدلُّ على قوة معاني الصِّيغ وتأثيرها في القواعد النحوية والصرفية.

وقد سبق الحديث عن معاني فعيل بمعنى مفعول، وفعيل بمعنى المبالغة أثناء الحديث عن كلمة (الحسير) في المطلب السابق، ويمكن تطبيقها هنا، كما سبقت الإشارة إلى معنى المشاركة أثناء مناقشة (فعيل) بمعنى (مفاعِل)(٢).

ويظهر أثر الاحتمال في أقوال المفسرين في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا﴾(٣) قال الزجاج(٤): "فجائز أن يكون إبراهيم سُمِّيَ خليلَ الله بأنَّه الذِي أحبه الله واصطفاه محبةً تامَّةً كامِلةً. وقيل –أيضاً– الخليل الفقير، فجائز أن يكون فقير اللَّه، أي: الذي لم يَجْعَلْ فقره وفاقته إلا إلى الله مخلصًا في ذلك".

فالزجاج يثبت صفة الخُلة، ولكنه يرى جواز المعنى الآخر لُغويًّا، ويستشهد عليه بقول زهير في مدح هرم بن سنان(٥):

وإن أتاه خليل يوم مسغبةٍ ** يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

أمّا البغوي فلا يرى الخليل إلا بمعنى المُخَالِل المفيد المشاركة؛ لذلك قال(٦): "وَالأَوَّلُ أَصَحُّ؛ لأَنَّ قَوْلَهُ :﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا﴾ يَقْتَضِي الْخُلَّةَ من الجانبين، ولا تُتصور الْحَاجَةُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ".

---

(١) مجالس ثعلب ٤١٧/٢.

(٢) ينظر: ص٣٨ – ٣٩ من هذا البحث.

(٣) النساء: من ١٢٥.

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١١٢/٢.

(٥) البيت من البسيط، وهو في شرح شعر زهير بن أبي سلمى صنعة أبي العباس ثعلب ١٢٠.

(٦) تفسير البغوي ٧٠٦/١

المبحث الثاني

صِيغة (فَعِيلة)

قال ابن الأثير(١):

"فِيهِ: «أَنَّهُ رَخَصَّ فِي العَرِيَّة والعَرَايَا»(٢)**...والعَرِيَّة: فَعيلة بِمَعْنَى مَفْعُولة، مِنْ عَرَاه يَعْرُوه إِذَا قصَده.**

ويَحتَمِل أَنْ تَكُون فَعيلة بِمَعْنَى فَاعِلَة، مِنْ عَرِيَ يَعْرَى إِذَا خَلَع ثَوْبَهُ، كأنَّها عُرِّيَتْ مِنْ جُمْلة التَّحْريم فَعرِيَتْ: أَيْ خَرَجَتْ"(٣).

الاحتمال الصرفي:

اختُلِف في اشتقاق العريَّة، فقيل: من عَرَاه يَعْرُوه، إذا قصَده، وقيل من عَرِيَ يَعْرَى، إذا خَلَع ثَوْبَهُ، وقد اختار ابن فارسٍ اشتقاقها من (العُري) وقال(٤): "فأما الخليلُ فرُوِيَ عنهُ كلامٌ بعضهُ من الأول وبعضهُ من الثاني، إلا أنَّ جُمْلَةَ قولهِ دليلٌ على ما ذكرناهُ، من أنهُ قياسُ سائِرِ البابِ، وأنَّهُ خُلُوُّ شيءٍ من شيءٍ". وهي عند الجوهري مشتقةٌ من (الْعَرْو)(٥).

---

(١) النهاية (عرا).

(٢) العرايا جمع عرية، وقد وردت في أحاديثَ كثيرة، منها ماروَاه زَيْد بْنِ ثَابِتٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَرْخَصَ لِصَاحِبِ العَرِيَّةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِخَرْصِهَا»، رواه مالك في الموطأ/كتاب البيوع/ باب ماجاء في بيع العرية ومن طريقه أخرجه البخاري في صحيحه/كتاب البيوع/ باب بيع المزابنة. ومسلم /كتاب البيوع/باب تحريم بيع التمر إلا في العرايا. وأحمد في مسنده ٣٥/٤٩٤ وغيرهم.

(٣) (العريَّة) من المشترك اللفظي، تطلق في اللغة ويراد بها الريح الشديدة أو النخلة التي عُزِلَتْ عن المساومة لحرمةٍ أو لِهِبَةٍ إذا أينع ثمر النَّخل، وتجمع على عَرايا، والمعنى الأخير هو المقصود. ينظر: العين ٢/٢٣٤ ومجالس ثعلب ٧٦ والصحاح (عرا) ومعجم مقاييس اللغة (عروى) ومجمل اللغة (عري).

ولبيع العرية أحكام فقهية خاصة، وقد اختلف الفقهاء في صورها، ينظر: صحيح البخاري/ كتاب البيوع/ باب تفسير العرايا. وفتح الباري ٤/٣٩٠ وعمدة القاري ١١/٢٩١ وبداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد ٣/٢٣٢.

(٤) معجم مقاييس اللغة (عروى) وينظر: كلام الخليل في العين ٢/٢٣٤.

(٥) ينظر: الصحاح (عرا).

أولاً فعيلة بمعنى مفعولة:

يرى ابنُ الأثير أنَّ (العريَّة) إذا كانت مشتقةً من (الْعَرْو) فهي بمعنى (معْرُوَّة) أي: مقصودة.

فلامها حينئذٍ (واو)، وأصلها (عَرِيْوة) اجتمعت الياء والواو وسَبَقَتْ الياءُ بالسكون فأبدلت الواو ياءً، وأدغمت الياء فيها(١).

وليست دلالة (فعيلة) مطابقةً لدلالة (فعيل) فهناك فروقٌ بينهما، أهمُّها:

١- دخول التاء على (فعيلة) أمارة للنقل من الوصفية إلى الاسمية، وعلامة لكون الوصف غالبًا غير محتاج إلى موصوف(٢)، قال الجوهري عن كلمة (العريّة)(٣): "وإنما أدخلت فيها الهاء لأنها أُفردت فصارت في عِداد الأسماء، مثل النطيحة والأكيلة، ولو جئت بها مع النخلة قلت: نخلةٌ عَرِيّ".

٢- لاتدلُّ (فعيلة) على تقرير وقوع الحدث كما يدل عليه (فعيل)، قال سيبويه(٤): "وتقول: هذه ذبيحة فلانٍ وذبيحتك. وذلك أنكَّ لم ترد أن تخبر أنهَّا قد ذبحت. ألا ترى أنك تقول ذاك وهي حيَّة ".

وقال ابنُ السرَّاج(٥): "الهاءُ تدخلُ في بابِ فَعيلٍ على ما كانَ مُقدرًا فيهِ قبلَ أَن يُفعلَ بهِ ذاكَ، فإذاَ فُعِلَ كانَ بغيرِ هاءٍ"؛ ولهذه العلة قال الرضي(٦): "فالظاهر أنَّ اسم المفعول فيه مجاز"، أي: أنه مفعول بالنظر إلى ماسيؤول إليه، وهذا من علاقات المجاز المرسل(٧).

---

(١) ينظر: الكتاب ٣٦٥/٤.

(٢) ينظر: إصلاح المنطق ٢٤٣ وشرح الرضي على الكافية ٣٢٩/٣.

(٣) الصحاح (عرا).

(٤) الكتاب: ٦٤٧/٣.

(٥) الأصول في النحو ١٩/٣.

(٦) شرح الشافية ١٤٣/٢.

(٧) ينظر: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح ٤٧٠/٣.

٣- قد تدلُّ (فعيلة) على أنَّ وقوع الحدث عادةٌ ثابتةٌ في جنس الموصوف بها، فجنس الأرنب من عادته أن يُرمى، وجنس الشاة من عادته أن يذبح؛ لذلك قالوا: عن الأرنب رَمِيَّة وإن لم تُرْمَ وعن الشاة ذبيحة وإن لم تُذبحْ؛ قال سيبويه(١): "قالوا: بئس الرَّميَّة الأرنب، إنما تريد بئس الشيء مما يُرمى، فهذه بمنزلة الذَّبيحة"؛ ولهذا المعنى جاء كثيرٌ من الكلمات الدالة على الثبوت والاستقرار والعادة الدائمة على (فعيلة) مثل: خليقة، سجيَّة، طريقة، نحيزة، طبيعة، سليقة، نقيبة، نحيتة، غريزة، وغيرها، قال ابن جني(٢): "وقد كثرت فعيلة في هذا الموضع"؛ و يرى الرضي أنَّ (فعيلة) خرجت عن مذهب الأفعال إلى حيز الأسماء؛ بسبب اختصاصها ببعض ما وقعت عليه في الأصل وغلبتها فيه(٣).

٤- قد تدلُّ (فعيلة) على أنَّ الموصوفَ بها متخذٌ لذلك الفعل، فالرّميّة للرمي والذبيحة للذبح(٤).

٥- قد تدلُّ (فعيلة) على الآليّة، قال الرضي(٥): "واعلم أنه قد يجئ الفَعِيلَة بمعنى الآلة كالْوَسِيلَة لما يُتَوَسَّلُ به، أي: يُقَرِّب...".

ثانيًا فَعِيلَة بمعنى فَاعِلَة:

يرى ابن الأثير أن (العريَّة) تحتمل –أيضًا– أن تكون بمعنى (عارية) إذا كانت مشتقةً من (الْعُرْي)، فلامُها حينئذٍ (ياء)، وأصلها (عريْيَة) أدغمت ياء (فعيلة) في لام الكلمة، و(عريّة) بمعنى (عارية) نَظِيرُ (قسيّة) بمعنى (قاسية)، تحتمل أمرين:

١- أن تكون لغة بمعنى (عارية) ، قال الكسائي والفراء(٦): "القاسية والقسية لغتان معناهما واحد".

---

(١) الكتاب ٦٤٨/٣.

(٢) الخصائص ١١٦/٢.

(٣) ينظر: شرح الشافية ١٤٣/٢.

(٤) ينظر: المخصص ١٠٥/٥.

(٥) شرح الشافية ١٤٩/٢.

(٦) ينظر: منسوبًا إليهما في الزاهر في معاني كلمات الناس للأنباري ٣٣٩/١.

٢- أن تكونَ صيغة مبالغة، قال الطبري[١] في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَسِيَةً﴾[٢]:

"وقرأ ذلك عامةُ قُرَّاءِ الكوفيين: (وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَسِيَّةً)[٣]...وأَعْجَبُ القِرَاءَتَيْنِ إلي في ذلك قراءةُ مَنْ قرأ: (وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَسِيَّةً) على فَعِيلَةٍ ، لأنها أَبْلَغُ في ذَمِّ القومِ من قاسيةٍ".

آراء العلماء في (عريّة) بوزن (فعيلة):

أ- قيل: بمعنى فاعلة، وهو رأي الأزهري، وأبي علي الفارسي، وابن فارس[٤].

ب-قيل: بمعنى مفعولة، وهو رأي الجوهري، وصحَّحَه المُطرَّزي، وتابعهما الفيُّومي[٥].

ج- قيل: تحتمل معنى فاعلة أو مفعولة، وهو رأي أبي عبيد أحمد الهروي، والحَميديّ[٦].

مناقشة الاحتمال:

يمكنُ تصوُّر احتمال (العريَّة) بمعنى (فاعلة أو مفعولة) من باب استعمال المشترك في معنييه[٧]، بما فسَّرَه كلٌّ من الأزهريُّ والجوهريُّ.

قال الأزهريُّ[٨]: "سمِّيت عرايا؛ لأنها عَرِيَتْ من جملة الحائط وصدقتها وما يُخرص على صاحبه من عشرها، فعريت من جملة ذلك، أي: خرجت، فهي عريّة فعيلة بمعنى فاعلة".

---

(١) تفسير الطبري ٢٥٠/٨ وينظر: معاني القرآن للنحاس ٢٨١/٢ وحجة القراءات لابن زنجلة ٢٢٤ والتبيان في إعراب القرآن ٤٢٧/١ وتفسير البيضاوي ١١٩/٢ والبحر المحيط ٢٠٢/٤.

(٢) المائدة: من ١٣.

(٣) قرأ حمزة والكسائي والمفضل عن عاصم (قسيّة)، وقرأ الباقون بالألف وتخفيف الياء. ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ٢٤٣ وجامع البيان في القراءات السبع للداني ١٠٢٣/٣.

(٤) ينظر: تهذيب اللغة ٩٩/٣ والزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ١٣٧ والمسائل البصريات ٣٧٦/١ ومعجم مقاييس اللغة (عروى).

(٥) ينظر: الصحاح (عرا) والمُغرب والمصباح (عرو).

(٦) ينظر: الغريبين (عرو) وتفسير غريب مافي الصحيحين ١٠٥و ١٨٥.

(٧) ينظر: الإبهاج في شرح المنهاج٢٥٥/١ وشرح التلويح على التوضيح١٢٤/١ والجامع لمسائل أصول الفقه١٦٨.

(٨) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ١٣٨.

وقال الجوهري[١]: "والعريَّةُ: النَّخلة يُعريها صاحبها رجلاً مُحتاجاً، فيجعلُ له ثمرها عامًا، فيعروها، أي: يأتيها، وهى فعيلة بمعنى مفعولة".

فمن قال بمعنى مفعولة اشتقَّها من (الْعَرْو)، ومن قال بمعنى فاعلة اشتقَّها من (العُرْي)، ومن قال بالاحتمال فحُجَّتُهُ أنَّ صُورةَ الكلمتين واحدة؛ بسبب إعلال المشتقة من (الْعَرْو)؛ وعليه فإنَّ احتمالَ اشتقاق (العريّة) من اللفظين واردٌ، ولولا إمكان الإعلال لما وقَعَ الاحتمال؛ لأنه لو ثبتَ اشْتقاقها من (الْعَرْو) ما أمكن تأويلها إلا بمعنى مفعولة، أي: نخلة مقصودة مأتيَّة.

ويظهرُ أثر ذلك في الجمع، فكلاهما جُمِع على (عرايا) بوزن (فعائل)، وفي تقديرهما اختلاف، وفي جمعِهما خلاف، كالآتي:

أ- الاختلاف في التَّقدير[٢]:

١- جمع (عريّة) بمعنى (فاعلة) أصله: (عَرايِيُ) بياءين؛ الأولى ياء (فعيلة) والثانية لام (عريَّة)، أُبدلت الأولى همزةً لأنها مدَّة زائدة في المفرد وقعت بعد ألف (فعائل)، ثم قلبت كسرةُ الهمزة فتحةً للتخفيف، ثم قلبت الياءُ ألفًا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار (عَرَاءَا)، فاجتمع شِبه ثلاث ألفات وذلك مُستكره؛ فقلبت الهمزةُ ياءً فصار (عرايا)، بعد أربعة أعمال.

٢- جمع (عريّة) بمعنى (مفعولة) أصله: (عرايِو)، قلبت الواو ياءً لتطرفها بعد كسرة، فصار (عرايي)، ثم فُعِل به مثل مافُعِل بجمع المشتقة من (الْعُرْي)، فصار (عرايا)، بعد خمسة أعمال.

وهذان التقديران من صنعة النحاة، قال ابن السرَّاج[٣]: "وهَذا تقديرٌ قدّروهُ لا أَنَّ هَذا الأَصلَ سُمِعَ مِنَ العربِ".

ب- الخلاف في الجمع:

١- ذهب الجمهور إلى أنَّه يجمع على (فعائل) كلُّ اسمٍ رباعيٍّ مؤنثٍ بالتاء ثالثه حرف مد[٤].

---

(١) الصحاح (عرا).

(٢) ينظر: الكتاب٣٩٠/٤ وشرح ابن عقيل ٢١٤/٤ وشرح الأشموني ٩٣/٤ والتصريح بمضمون التوضيح٧٠٢/٢.

(٣) الأصول ٣٤١/٣.

(٤) ينظر: الكتاب ٦١٠/٣ والمقتضب ١٢٢/١-١٢٣ والأصول ١٠/٣ والتبصرة والتذكرة ٦٦٦/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩٣/٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٣٢/٢، ٥٣٤ وشرح الكافية الشافية ١٨٦٦/٤-١٨٦٧ وشرح الشافية للرضي ١٥٠/٢-١٥١ وشرح الألفية لابن الناظم ٥٥٥ وارتشاف الضرب٤٥٤/١-٤٥٥ وتوضيح المقاصد ١٤٠٣/٣ والمقاصد الشافية ١٩٠/٧.

٢- خالف في اشتراط الاسمية جمعٌ من العلماء، ولكنهم اختلفوا كالآتي:

أ- ذهب فريقٌ إلى جواز جمع الوصف مطلقًا ولم يستثنِ منه شيئًا، كأبي بكر الزبيدي، والرضي[١]. قال الرضي[٢]: "ويختص ذو التاء - سواء كان بمعنى المفعول كالذبيحة أو لا كالكبيرة - بفَعَائِل، دون المذكر المجرد".

وعلى مذهبهم يكون جمع (عريّة) -بمعنييها-على (عَرايا) قياسٌ. وقد استأنس مجمع اللغة العربية بالقاهرة بهذا المذهب، فأصدر قرارًا يُجيز جمع (فعيلة) بمعنى (مفعولة) على (فعائل)[٣].

ب-استثنى ابن يعيش، وابن مالك، وأبو حيان، والمرادي[٤] (فعيلة) التي بمعنى (فاعل) فأجازوا جمعها في الوصف على (فعائل)، ومنعوا ذلك في (فعيلة) بمعنى (مفعولة)، وجعلوا ماجاء منه مثل: (ذبيحة وذبائح) شاذ محفوظ.

وعلى مذهبهم تكون (عرايا) جمعًا قياسيًّا لـ(عرية) بمعنى فاعلة، شاذًّا لـ(عرية) بمعنى مفعولة.

والراجح فيما يظهر لي-والله تعالى أعلم- أنَّ احتمال العرية لمعنى (فاعلة) أقوى من احتمالها لمعنى (مفعولة)، ويرجح ذلك قول الخليل عند تفسير معناها[٥]: "والنّخلة العريّة..."، ولو كانت بمعنى (مفعولة) لأسقط التاء؛ لقول الجوهري[٦]: "ولو جئت بها مع النخلة قلت: نخلةٌ عريّ"، كما أنَّ القول بأنها بمعنى (فاعلة) منسوبٌ إلى الجمهور[٧].

---

(١) ينظر: الواضح ٢١٨ وشرح الشافية ١٥٠/٢.

(٢) شرح الشافية ١٥٠/٢.

(٣) صدر القرار في الجلسة الثامنة من جلسات المؤتمر في الدورة الثانية والأربعين، ينظر القرار في: أصول اللغة ٧١/٣، وتنظر دراسته في: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعًا ودراسة وتقويمًا ٥٦٠.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٢٩٣/٣ والتسهيل ٧٧ وارتشاف الضرب ٤٥٤/١-٤٥٥ وتوضيح المقاصد ١٤٠٣/٣.

(٥) العين ٢٣٤/٢.

(٦) الصحاح (عرا).

(٧) ينظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ٨٥/٤ ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ٥/ ١٩٢٩.

ويمكن الجمع بين قول الخليل والجوهري بأن يُقال: وردت بالتاء وبغيرها ، فمتى استعملت بالتاء فهي اسم ، أو بمعنى فاعلة ، ومتى استعملت بغير التاء فهي بمعنى مفعولة.

كما يظهر لي -أيضًا- أنه يجوزُ في (العريّة) معنًى ثالثٌ، وهو أن تكونَ بمعنى (مُفْعَلَة)، أي: (مُعْراة)، مُشتقَّةٌ مِنَ (الإعْراء)، وهو ظاهرُ كلامِ أبي عبيد، قال[١]: "والعرايا: واحدتها عريَّة وَهِي النَّخْلَة يُعريها صَاحبهَا رجلا مُحْتَاجًا. والإعراءُ: أَن يَجْعَل لَهُ ثَمَرَة عامِها".

وقال ابنُ سيده[٢]: "وأعْراه النَّخلة: وهبَ لهُ ثمرة عامِها. والعَرِيَّةُ: النَّخلة المُعْراةُ".

وقال الحميديّ[٣]: "فَتلك النَّخلة عريّة، أَي: مُعراة".

وقال الزمخشري[٤]: "سميت عريّة؛ لأنه إذا وهبَ ثمرَتهَا؛ فكأنهُ جَرَّدَها من الثَّمَرَة وعرَّاها منها، ثمَّ اشتُقَّ منها الإعراء".

(١) غريب الحديث لأبي عبيد ٢٨٧/١.

(٢) المحكم ٢٣٢/٢.

(٣) تفسير غريب ما في الصحيحين ١٠٤.

(٤) الفائق ٢٩٩/١ وينظر: أساس البلاغة (عري).

المبحث الثالث

صِـــيـــغـــة (فَـعُـــول)

قال ابن الأثير(١):

"فِي أَسْمَاءِ اللَّه تَعَالَى: «الْوَدُودُ»(٢)**، هُوَ فَعُول بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، مِنَ الْوُدّ: المحبَّة...أَوْ هُوَ فَعْول بِمَعْنَى فَاعِلٍ".**

الاحتمال الصرفي:

بناءُ (وَدُود) عند البصريين من (ودِدَ)، و (وَدَدَ) لحنٌ عندهم(٣)، وقد حكاه الكسائي، قال الزجَّاجُ(٤): "ولم يحكِ إلا ما سَمِع إلا أنه سمِع مِمَّن لا يجب أن يُؤْخذ بلغته؛ لأن الإجماع على تصحيح (أوَدُّ)، و(أوَدُّ) لَا يكون ماضيه (ودَدَتُ)، فالإجماع يُبْطِل (وَدَدْتُ). أعني الإجماع في قولهم: (أوَدُّ)".

أولاً: فعول بمعنى مفعول(٥):

ولا يُبنى إلا من الفعل المتعدي(٦).

واختُلف في دلالته على المفعولية:

١- أنكره الزمخشري، قال(٧): "الحلوب الَّتِي تُحلَب. وَهَذَا مِمَّا يستغربه أهل اللُّغَة زاعمين أَنه فعول بِمَعْنى مفعولة نظرًا إِلَى الظَّاهِر، والحقيقة أَنه بِمَعْنى فاعلة...وَمن ذَلِك: المَاء الشروب، وَالطَّرِيق الرَّكُوب، وأشباهها"، وتابعه ابن الأثير في (منال الطالب)(٨).

---

(١) النهاية (ودد) وينظر: جامع الأصول ١٧٣/٤.

(٢) فسَّره أبوالعالية في صحيح البخاري/كتاب التوحيد/باب ﴿ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ ﴾ هود: من ٧، ﴿وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ التوبة: من ١٢٩.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة ١٧٥/١٤ والصحاح (ودد) ومعجم مقاييس اللغة (ود) والأفعال لابن القطاع ٣٢٨/٣.

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٧٩/١

(٥) ينظر: المخصص ١٠٠/٥.

(٦) ينظر: اعتراض أبي حيان على ابن عطية في معنى (ذلول) في البحر المحيط ٢٢٥/١٠.

(٧) الفائق ٩٧/١.

(٨) ينظر: ١٨٣/١.

٢- أثبته الجمهور، وهو الراجح –فيما يظهر لي- بدليل التفريق بينه وبين (فعول) بمعنى (فاعل) في أحكام الجمع والتأنيث؛ حيث إنَّ (فعولاً) بمعنى (فاعل) يطرد جمعه على (فُعُل)(١). ولا تدخله التاء الفارقة إلا على سبيل الندور، نحو: (عدوّة)(٢)، ولايطرد كل ذلك في (فعول) بمعنى (مفعول).

واختُلف في نسبة مجيئه في اللغة:

١- قال أكثر العلماء بقلته، ومنهم ابن عطية، وابن مالك، وابن تيمية، وأبو حيان(٣).

٢- وقيل بكثرته، قال النحاس(٤): "وفَعُولٌ بمعنى مفعول كثير في كلام العرب". وقال القرطبي(٥): "وفَعُولٌ بمعنى مفعول كثيرٌ في اللُّغة"، وقال ابن حجر(٦): "وقد وَرَدَ فَعُولٌ بمعنى مفعولٍ كثيرًا".

واختُلف في دلالته على المبالغة:

١- أنكره بعض العلماء، منهم المبرد، قال(٧): "وليسَ رَسُولٌ مكثَّرًا من مرسل؛ لأنَّ رسولاً قد يستقِيم أَن يكون أُرسل مرّةً واحدةً، فليسَ للمُبَالَغة، وأما ضروبٌ فمعناه كَثرةُ الضَّرب".

٢- أثبته بعضهم، كالجواليقي، قال(٨): "سمي (رسول) لأنه ذو رسالة وهو فعول في معنى مُفْعَل من أوزان المبالغة كضروب لمن كثر منه الضرب". وبه قال ابن قاسم العبادي(٩).

---

(١) ينظر: الكتاب ٦٣٧/٣ والأصول ١٩/٣ والتكملة ٤٦٩ وتوضيح المقاصد ١٣٧٨/٣ و التصريح ٤٨٩/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٨٥/٣ والمذكر والمؤنث للفراء ١٥٧ وإصلاح المنطق ٢٥٣ وأدب الكاتب ٢٩٢/١ ودرة الغواص ١٣٢ وشرح الكافية للرضي ٣٣٢/٣ والتصريح ٥٢٩/٢.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز ٤٦٥/٣ و ٤٦٣/٤ و شرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٣٩ والنبوات لابن تيمية ٣٦٢/١ والبحر المحيط ٤٧٧/١-٤٧٨ و ٨٢/٩.

(٤) معاني القرآن للنحاس ٣٩٤.

(٥) تفسير القرطبي ٧٨/٤.

(٦) فتح الباري ٤/٤.

(٧) المقتضب ١١٧/٢.

(٨) شرح أدب الكاتب للجواليقي ١٨/١.

(٩) ينظر: مانسب إليه في حاشية ياسين على التصريح ٦٧/٢.

وقال ابن كمال باشا[١]: "ويجيء فعول للمبالغة سواء كان بمعنى الفاعل أو بمعنى المفعول".

ثانيًا: فعول بمعنى فاعل:

ويأتي بمعنى:

١- صفة مشبهة، نحو: وَقُرَ فهو وَقُور[٢]، وهي ليست قياسيةً ولاغالبة[٣].

٢- بمعنى (مُفعِل)، نحو: أعقَّت الفرسُ فهي عَقوق[٤].

٣- صيغة مبالغة، واختلف في قياسية الاشتقاق هنا، على ما سيأتي بيانه.

و(الودود) بمعنى (فاعل) صيغة مبالغة، والمبالغَةُ بأحدِ أمرينِ: إمَّا بالنِّسبةِ إلى تكريرِ وقوعِ الوَصْفِ، وإمَّا بالنِّسبةِ إلى تكثيرِ المتعَلِّقِ لا تكثيرِ الوصفِ. قال أبو حيان[٥]: "ومن هذا الثَّاني المبالغةُ في صفاتِ اللَّهِ تعالَى".

و(فعول) للمبالغة يعمل عمل اسم الفاعل بشروطه، باتفاق البصريين[٦]، ويأتي في المرتبة الثانية بعد (فعَّال) في كثرة الاستعمال[٧]، وقد يُبنى من (أفعل)، نحو: (زَهُوق) من (أزهق)، وهذا قليل[٨].

وَذَكَرَ من فرَّق بين معاني صِيغِ المبالغة كالحريري، وابن طلحة[٩] أنه:

---

(١) الفلاح في شرح المراح ٧١.

و(ابن كمال باشا) هو أحمد بن سليمان بن كمال باشا، عالم متفنن، تصدر للإفتاء بالقسطنطينية (...ـ٩٤٠هـ). ينظر: الشقائق النعمانية ٢٢٦ والكواكب السائرة ١٠٨/٢ والأعلام ١٣٣/١.

(٢) ينظر: الكتاب ٣١/٤ وشرح الشافية لركن الدين الاستراباذي ٢٨٩/١ وارتشاف الضرب ٥١٠/٢.

(٣) ينظر: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعًا ودراسة وتقويما ٤٦٣-٤٦٥.

(٤) ينظر: شرح التسهيل٧١/٣.

(٥) البحر المحيط ٢٢٠/١، وينظر: اشتقاق أسماء الله للزجاجي ٩٤ والبرهان في علوم القرآن ٥٠٧/٢.

(٦) ينظر: شرح الكافية للرضي ٤٢١/٣.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٠٣١/٢ وهمع الهوامع ٧٥/٣.

(٨) ينظر: توضيح المقاصد ٨٥٣/٢.

(٩) أنكر ابنُ بري على الحريري، وأبو حيان على ابن طلحة الفرقَ بين معاني صيغ المبالغة، ينظر: حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص١١٦ وارتشاف الضرب ٢٢٨١/٥ وآراء ابن بري التصريفية جمعًا ودراسة ٤٢٥/١.

١- لمن كثُر منه الفعل[١]، وقد أشار إليه بعض العلماء، قال المبرد[٢]: "ضَرُوبٌ...إذا كان يَضْرِبُه مَرّةً بعد مَرّةٍ". وقال الزركشي[٣]: "ويجوزُ أن يُعَدَّ هذا من أنواعِ الاختصَارِ؛ فإنَّ أصلهُ وُضِعَ لذلكَ؛ فإنَّ ضَرُوبًا ناب عن قولكَ: ضاربٌ وضارب وضارب".

٢- لمن كان قويًّا عليه، قال الحريري[٤]: "وبُنِيَ مثالُ من بالغَ في الفعلِ وكانَ قويًّا عليه على فَعول".

واختُلف في قياس اشتقاقه:

فالأكثرون على أنه سماعي، واختاره ابنُ أبي الربيع، وابن كمال باشا[٥].

وقيل: قياسيٌّ، ونسبه ابنُ أبي الربيع إلى الزجَّاجي[٦]، استظهره من كلامه، وقد أجاز مجمع اللغة بالقاهرة اطراد صوغ (فعول) للمبالغة من الفعل اللازم[٧].

آراء العلماء في (ودود) بوزن (فعول):

١- قيل: بمعنى فاعل، وينسب لابن عباس -رضي الله عنه-[٨]، وممن قال به: الزجاج في (معاني القرآن)، وأبو بكر ابن الأنباري، وأبو عمر الزاهد، والجوهري، والواحدي، والرازي، والبيضاوي، وابن تيمية، وابن مالك، وأبو حيان، والفيومي[٩].

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب٥/٢٢٨١ وهمع الهوامع ٣/٧٥ والكليات ١٠٠٣.

(٢) المقتضب ٢/١١٣.

(٣) البرهان في علوم القرآن الزركشي ٢/٥٠٢ وينظر: البسيط لابن أبي الربيع ٢/١٠٥٥ و١٠٦١.

(٤) درة الغواص ١٠٦.

(٥) ينظر: البسيط لابن أبي الربيع ٢/١٠٥٤ والفلاح شرح المراح ٧٢.

(٦) ينظر: البسيط ٢/١٠٥٤.

(٧) ينظر القرار في: أصول اللغة ٢/٣ ومجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما ٥١، وتنظر دراسة القرار في: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعًا ودراسة وتقويما ٤٦٠-٤٦٢.

(٨) ينظر: تنوير المقباس ٥٠٧

(٩) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٥/١٥٢ و٥/٣٠٨ والزاهر في معاني كلمات الناس ٨٨ و ياقوتة الصراط ٥٦٥ والصحاح (ودد) والتفسير الوجيز ١١٩٠ والتفسير الكبير للرازي٣١/١١٤ وتفسير البيضاوي ٥/٣٠١ والنبوات ٣٥٩ وإكمال الإعلام بتثليث الكلام ٢/٧٥٠ والبحر المحيط ٦/٢٠٠ و١٠/٤٤٦ والمصباح المنير (ودد).

٢- قيل بمعنى فاعل أو مفعول، وممن قال به: الزجاج في (تفسير أسماء الله الحسنى)، وابن قتيبة، وأبو حاتم الرازي، والزجاجي، وابن القيم[١].

مناقشة الاحتمال:

من قال: إنه بمعنى فاعل نظر إلى دلالة الصيغة الأصلية؛ فـ (فعول) بمعنى فاعل هي الأصل؛ لأن بنية الفاعل أصل، ولأنه أكثر من (فعول) بمعنى مفعول[٢]؛ لذلك جُمع (الودود) شذوذًا على (فُعَلاء) وهو جمعٌ مطّردٌ لـ (فعيل) بمعنى فاعل، قال سيبويه[٣]: "وقالوا: رجلٌ ودودٌ ورجالٌ وُدَدَاءٌ، شبهوه بـ(فعيلٍ)؛ لأنه مثله في الزيادة والزنة"، وقال الجوهري[٤]: "والوَدودُ: المحبُّ، ورجالٌ وُدَداءُ، يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث؛ لكونه وصفاً داخلاً على وصفٍ للمبالغة".

ومن قال: إنه بمعنى (فاعل) أو (مفعول) نظر إلى احتمال مجيء (فعول) بمعنى (مفعول) في اللغة، وإلى تفسير (الودود) بالحبيب، وهذا التفسير رواه البخاري عن أبي العالية في صحيحه[٥]. قال ابن تيمية[٦]: "الحبيب، قد يُراد به المعنيان".

---

(١) ينظر: تفسير أسماء الله الحسنى ٥٢ وغريب القرآن ١٨ و الزينة ٢٨٩/٢ و اشتقاق أسماء الله ١٥٢ ومدارج السالكين ٢٩/٣.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ٥٣٦ وتوضيح المقاصد ٣/ ١٣٥٤ وشرح ابن عقيل ٩٣/٤.

(٣) الكتاب ٦٣٨/٣، وتنظر علة شذوذ جمعه في: المخصص ٩٥/٥ وشرح الشافية للرضي ١٤٠/٢ وارتشاف الضرب ١/ ٤٤٤.

(٤) الصحاح (ودد).

(٥) صحيح البخاري/كتاب التوحيد/باب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ هود: من ٧، ﴿وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ التوبة: من ١٢٩.

و(أبو العالية) هو رُفَيْعُ بنُ مِهْرَانَ الرِّيَاحِيُّ البَصْرِيُّ، الإمامُ، أسلم في خلافةِ أبي بكرٍ الصِّدِّيق-رضي الله عنه- قرأَ عليهِ أبو عَمْرِو بنُ العَلاَءِ (...-٩٣هـ)، ينظر: سير أعلام النبلاء ٢٠٧/٤.

ونُسب هذا التفسير لابن عباسٍ_رضي الله عنه_ أيضًا. ينظر: تفسير الطبري ٢٨٤/٢٤ والنبوات لابن تيمية ٣٦١/١ وتفسير ابن كثير ٣٧٢/٨.

(٦) النبوات لابن تيمية ٣٦١/١.

والراجح فيما يظهر لي –والله تعالى أعلم– أنه يدل على الفاعلية دلالةَ مطابقةٍ، ويدل على المفعوليةِ دلالةَ التزام[١]، وهذا مذهب ابن تيمية، وقد احتج عليه بأمور، منها[٢]:

١– هذا اللفظ معروفٌ في اللغة أنّه بمعنى الفاعل، وفعول بمعنى فاعل كثيرٌ، وأمّا بمعنى مفعول، فقليلٌ.

٢– سياق القرآن يدلّ على أنّ الله تعالى هو الذي يَودّ عباده.

٣– كونه مودودًا، أي: محبوبًا، يُذكَر على الوجه الكامل الذي يتبيّن اختصاصه به، نحو: اسم الإله؛ فإنّ الإله المعبود هو مودودٌ بذلك.

٤– كونه مودودًا ليس بعجيب، وإنّما العجبُ جوده وإحسانه؛ فإنّه يتودّد إلى عباده.

وخَلَص إلى القول[٣]: "فمَبدأ الحبِّ والودّ منه، لكن اسمه الودود يجمع المعنَيَيْن... فالسلف وأهل المعرفة أثبتوا النوعين؛ قالوا: إنّه يُحِبّ، ويُحَبّ".

(١) تنظر: دلالة أسماء الله تعالى في القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى ١١.

(٢) ينظر: النبوات لابن تيمية ٣٦٢–٣٦٤.

(٣) المصدر السابق ١/٣٦٥–٣٦٦.

المبحث الرابع

صِـيـغـة (فَـعْـل)

قال ابن الأثير(١):

"وَمِنْهُ صِفَةُ عَلِيٍّ –رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ– لأَبِي بَكْرٍ حِينَ مَاتَ: «كُنتَ عَلَى الْكَافِرِينَ عَذابًا صَبًّا»(٢)**، هُوَ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ".**

الاحتمال الصرفي:

الصَّبُّ: فِعْلُهُ (صَبَّ) مِمَّا اسْتُعْمِل مُتَعَدِّياً ولازِماً إلا أَنَّ المُتَعَدِّيَ كنَصَر واللازم كَضَرَب(٣). ومصدره على صيغة (فَعْل)، وهو مصدرٌ غالبٌ للفعل الثلاثي المتعدِّي عند ابن الأثير(٤)، قياسيٌّ عند ابن مالكٍ(٥)، قال الله تعالى: ﴿أَنَّا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا﴾(٦). وأمَّا اللازم فسُمع مصدرُهُ على (فَعِيل): صَبَّ الْمَاءُ يَصِبُّ صَبِيبًا(٧).

وتُعربُ (صبًّا) في النصِّ المأثور نعْتًا لـ(عذاب)، وقد وردَ النعتُ بالمصدر عن العرب كثيرًا، قال ابن مالك(٨):

ونَـعَـتُوا بـمصدرٍ كثيراً ** فالـتـزَموا الإفرادَ والتَّذكِيرا

---

(١) النهاية (صبب) وفي لسان العرب (صبب): " بمعنى الفاعل أو المفعول".

(٢) جزء من أثر علي –رضي الله عنه– الطويل في مدح أبي بكرٍ –رضي الله عنه– عند موته، أخرجه البزار في مسنده ١٣٨/٣ وأبو بكر الخلال في السنة ٢٨٣/١ والآجُري في الشّريعة ٢٣٤١/٥ واللّالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ١٣٧٥/٧ وأبو نعيم في معرفة الصحابة ٢٦٤/١، وابن الأثير في منال الطالب ٣٩٥/٢.

(٣) الصبُّ: الإراقة، وصَبَّ الماءَ يصُبُّهُ صبًّا: أفرغه، وصَبَّ الماءُ صَبيباً: سالَ، وصَبَّ يَصَبُّ صَبابَةً: رقَّ شوقُه. ينظر: معجم مقاييس اللغة (صب) والفروق اللغوية ٢٧٩/١ والمخصص ٤٥٢/٢ والأفعال لابن القطاع ٢٥٥/٢ ولسان العرب وتاج العروس (صبب).

(٤) ينظر: البديع ق٢/ج٤٤٨/٢ و٤٥١ وشرح المفصل ٤٧/٤.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٤٧٠/٣ وفتح الأقفال ١٨٢.

(٦) عبس: ٢٥.

(٧) ينظر: المصباح المنير (صبب).

(٨) متن ألفية ابن مالك ٣٣.

وهو على كثرته غير قياسي عند الجمهور، قال الرضي[١]: "اعلم أنَّ جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق"، فماوردَ عن العرب من ذلك يُحفظُ ولا يُقاسُ عليه، قالَ ابنُ مالك[٢]: "فإنَّ السَّماع فيه متبوع، واطِّرادُه ممنوع"، وخالف في ذلك بعض العلماء كابن درستويه[٣] وابن الحاجب[٤].

وللمصدر الموصوف به ثلاثة توجيهات عند النحاة: إمَّا على حذف مضاف، أو على جعل الموصوفِ نفسِه المصدرَ مبالغةً، أو على تأويل المصدر بالمشتق[٥]، ولايخلو المصدر عند توجيهه بهذه التوجيهات من حالتين:

١) بقاء دلالته على المصدرية، وحينئذٍ[٦]:

إمَّا أن يدلَّ على المصدرية المحضة دون إرادة المبالغة؛ فيكون على تقدير محذوفٍ، وقيل: إنه مذهب البصريين[٧]، قال ابن السراج[٨]: "والمعنى إنما هو ذو عَدلٍ"، والتزمه الأخفش الأصغر[٩]، وابن درستويه[١٠]، وضعَّفه ابنُ الحاجب[١١].

وإمَّا أن يدلَّ على المصدرية مع إرادة المبالغة، واشترط ابن عصفور أن يكون من قبيل المجاز؛ حتى لايَخرج المصدر عن أصليّته[١٢]؛ وعليه يكون الوصف بالمصدر كالإخبار به في قول الخنساء[١٣]:

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتَّى إذا ادَّكرتْ ** فإنَّــما هــيَ إقــبالٌ وإدبارُ

---

(١) شرح الكافية ٢/٢٨٩.

(٢) شرح التسهيل ٣/٣١٥.

(٣) ينظر: تصحيح الفصيح ٢٥٣ والمقاصد الشافية ٤/٦٤٣.

(٤) ينظر: شرح الكافية ٢/٢٨٩.

(٥) ينظر: شرح الأشموني ٢/٣٢٣.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٩٨.

(٧) ينظر: أوضح المسالك ٣/٣١٢ وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ٧٤.

(٨) الأصول ٢/٣١.

(٩) ينظر: النوادر في اللغة لأبي زيد ٥٠٣.

(١٠) ينظر: تصحيح الفصيح ٢٥٣.

(١١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٤٣.

(١٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/١٩٨.

(١٣) البيت من البسيط، وهو في ديوان الخنساء بشرح ثعلب ٣٨٣.

قال سيبويه[١]: "فجعلها الإقبالَ والإدبارَ، فجاز على سعة الكلام، كقولك: نهارُك صائمٌ، وليلك قائمٌ"، وقد عدّه الجرجاني من المجاز العقلي[٢]. وقال الرضي[٣]: "والأولى أن يقال: أطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة، كأنهما من كثرة الفعل، تجسما منه".

٢) مفارقة المصدرية والدلالة على الوصفيَّة، وذلك بتأويله بالمشتق، وقيل: إنَّه مذهب الكوفيين[٤]، واعتَرضَ عليهم ابن عصفور بقوله[٥]: "وذلك إخْرَاجٌ للمصدر عن أصْلَهِ، ومهما أمكن إبْقَاؤه على أصْلِهِ كان أولى"؛ وعليه يكون الوصف بالمصدر من باب المجاز المرسل وعلاقته الاشتقاق[٦]، وبهذا التوجيه يحتمل (الصَّبُّ) أن يكون بمعنى الفاعل أو المفعول؛ لأنه قد خلَص إلى الوصفية وأصبحت المصدرية معنى منسوخًا.

والذي يظهر لي–والله تعالى أعلم– أن هذا ليس مذهب الكوفيين وحدهم، قال الخليل[٧]: "كما تقول رجلٌ رِضًا، وامرأة عدلٌ، ويومٌ غمٌّ، فيصيرُ هذا الكلام صفة"، وقال سيبويه[٨]: "وقد يجيءُ المصدرُ على المفعولِ، وذلك قولك: لَبَنٌ حَلَبٌ، إنما تريد محلوبٌ...ويقع على الفاعل، وذلك قولك يومٌ غَمٌّ، ورَجلٌ نَوْمٌ، إنما تريد النَّائِمَ والغامَّ...فجاء للفاعلِ كما جاء للمفعول". وذهبَ ابن السراج–في قولٍ له– إلى أنَّ من المصادرِ "ما لفظهُ لَفظُ المصدرِ فجاءَ على معنى مَفْعُولٍ وفَاعلٍ "[٩]، وسماه ابن يعيش –في أحد تخريجيه– الاتساع، قال[١٠]: " ويجوزُ أنْ يكونوا وضعوا المصْدر موضِعَ اسمَ الفاعِلِ اتِّسَاعًا...كما وضعوا اسم الفاعل موضعَ المصدر في قولهم: (قمْ قائمًا) "، وقال ابن الحاجب[١١]: " يكون المصدرُ نفسُهُ بمعنى اسم الفاعل أو المفعول، وهو الصحيح ".

---

(١) الكتاب ٣٣٧/١.

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز ٣٠٠.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢٩٥/٢.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ٣١٢/٣ وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ٧٤.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١٩٨/١.

(٦) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني٩٤/٣ وجواهر البلاغة ٢٥٥.

(٧) الكتاب ١٢٠/٢.

(٨) المصدر السابق ٤٣/٤.

(٩) الأصول ١١١/٣.

(١٠) شرح المفصل لابن يعيش ٢٣٧/٢.

(١١) الإيضاح في شرح المفصل ٤٤٣/١.

فالاحتمال بين الفاعلية والمفعولية يدور في فلك معنىً مُحْتَمَل، وهو المعنى المجازي، ويمكن تحليل المعاني الصرفية العميقة للمصدر (الصبِّ) كالآتي:

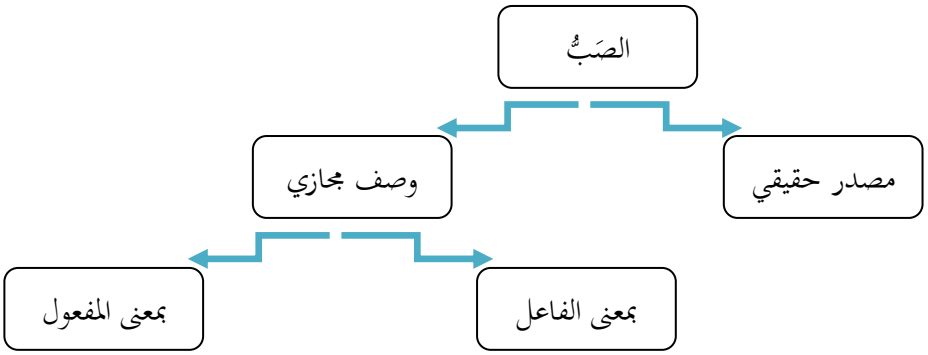

وكان من حق هذا المثال أن يُبحث في الفصل الرابع؛ لأنه يحتمل المصدرية والوصفية، ولكن لـمَّا كان ابن الأثير على مذهب من يؤول المصدر أوردته هنا؛ لأنه لا يحتمل عند تأويله بالمشتق إلا الوصفية.

آراء العلماء في (صَبٍّ) بوزن (فَعْلٍ):

لم أعثر على آراء للعلماء حول كلمة (صب)، ولكن بناءً على الخلاف السابق يتحصل لنا ثلاثة مذاهب:

١- دلالتها على المصدرية المحضة عند من قال بتقدير مضاف محذوف.

٢- دلالتها على المصدرية مع المبالغة عند من جعل ذلك من باب المجاز العقلي.

٣- دلالتها على الفاعلية والمفعولية، عند من جعل ذلك من باب المجاز المرسل بتأويل المصدر بالمشتق.

وقد شرح ابن الأثير معنى (العذاب الصب) في كتابه: (منال الطالب) بقوله[١]: "والعذاب الصب: الدافق المصبوب، وهو مصدرٌ بمعنى الفاعل، أو المفعول".

(١) ٢/٣٩٨.

مناقشة الاحتمال:

يعود سبب احتمال الفاعلية والمفعولية في المصدر المؤول بالمشتق، إلى عدة أسباب منها:

١- وضع المصدر الجامد موضعَ الوصف المشتق، فتجاذبت كلمةَ (الصَّبِّ) دلالتان: دلالة الصيغة وتقتضي المصدرية، ودلالة السياق وتقتضي الوصفية؛ ولقوة دلالة السياق -بسبب اطراد تضام[١] الموصوف مع المشتق- أوِّل المصدر بالمشتق.

٢- المصدر أصل المشتقات، وجميع المعاني مستودعة فيه[٢]، والأصل عند تأويله بالمشتق ألا يستأثر به معنى دون الآخر.

٣- العلاقة التبادلية بين صيغة المصدر وكلٍّ من صيغة اسم الفاعل وصيغة اسم المفعول، فالمصدر وُضع موضع اسم الفاعل، نحو: (رجلٌ صوم)، كما وضع اسم الفاعل موضع المصدر، نحو: (قم قائمًا)، كذلك وضع المصدر موضع المفعول، نحو: (الْخَلْقِ)، كما وضع اسم المفعول موضع المصدر، نحو: (ماله معقول ولا مجلود)؛ وعليه فإنَّ المصدر لديه الاستعداد على تمثيل المعنيين.

والذي يظهر لي أنَّ المصدر (صبًّا) اكتسب معنًى جديدًا بعد التركيب لم يكن يدُلُّ عليه خارجَ السياق، وما كان ليدلَّ عليه اسم الفاعل أو اسم المفعول بصيغهما المعروفة، ألا وهو مبالغة اسم الفاعل أو اسم المفعول، قال ابن جنِّي[٣]: "إذا وُصف بالمصدر صار الموصوفُ كأنَّه في الحقيقةِ مخلوقٌ من ذلك الفعل؛ وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إيّاه...وهذا معنى لا تجدُه، ولا تتمكن منه مع الصفة الصريحة".

وهذه المبالغة -فيما يظهر لي-مستوحاة من تمثيل الفاعلية والمفعولية بصيغة المصدر.

---

(١) التضامّ: تطلُّب إحدى الكلمتين للأخرى في الاستعمال على صورة تجعل إحداهما تستدعي الأخرى.
ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٩٤.

(٢) ينظر: التبصرة والتذكرة ٧٥٥/٢.

(٣) الخصائص ٢٦٢/٣.

ويظهر لي-أيضًا- أنَّ دلالته على مبالغة المفعولية أقوى احتمالاً من دلالته على مبالغة الفاعلية -وإن كان الأغلب كما قال الرضي[١]: "أن يكون بمعنى الفاعل".

وذلك لعلَّتين:

١- أنَّ (فَعْلاً) من الصيغ التي اشتهرت بالنيابة عن صيغة المفعول، نحو: لَفْظ، ولَقْط، ونَفْض، وَ قَبْض، بمعنى: ملفوظ، وملقوط، ومنفوض، ومقبوض[٢].

٢- أنَّ قرينة الرَّصف[٣] -بين كلمتي: (العذاب) و(صبَّ)- تقتضي أن يكون العذابُ مصبوبًا، قال الله تعالى: ﴿ فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ ﴾[٤]، والله أعلم.

(١) شرح الرضي على الكافية ٢/٢٩٥.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣/٨٧-٨٨.

(٣) الرصف هو الارتباط الاعتيادي لكلمة ما في لغة ما بكلماتٍ أخرى مُعينة. ينظر: علم الدلالة لأحمد مختار ٧٤.

(٤) الفجر: ١٣.

المبحث الخامس

صِـــيـــغـــة (فِـــعَـــال)

قال ابن الأثير(١):

"وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: «كتَب إِلَى مَيمُون بْن مِهْرانَ(٢) **فِي مَظَالِمَ كَانَتْ فِي بَيتِ الْمال أَنْ يَرُدَّها عَلَى أرْبابها، ويأخُذَ مِنْهَا زكاةَ عامِها؛ فَإِنَّهَا كَانَتْ مَالاً ضِمَاراً»**(٣).

المالُ الضِّمَار: الغائبُ الَّذِي لا يُرجَى، وَإِذَا رُجِيَ فَلَيْسَ بِضِمَارٍ، مِنْ أَضْمَرْتُ الشيءَ إِذَا غيَّبْتَه، فِعَال بِمَعْنَى فاعِل، أَوْ مُفْعَل، ومثلُه مِنَ الصِّفات: ناقةٌ كِنازٌ"(٤).

الاحتمال الصرفي:

أولاً: (فِعَال) بمعنى صفة أو مصدر أو اسم مصدر:

تأتي صيغة (فِعَال) لمعانٍ كثيرة، أوصلها ابن القطَّاع إلى ثلاثةٍ وعشرين وجهًا، أهمها: الاسمية، والمصدرية، والوصفية، والجمعية(٥)، وقد اختُلف في معنى الضِّمار، كالآتي:

١- قيل: صفة، نحو: كِنَاز(٦)، وهو مفهوم كلام أبي عبيد، قال(٧): " الضِّمار هو الغائِب الذِي لا يُرْجَى فإذا رُجِيَ فليس بِضمارٍ"، وبه أخذ ابن الأثير وقال: "ومثلُه مِنَ الصِّفات: ناقةٌ كِنازٌ".

---

(١) النهاية (ضمر).

(٢) هو ميمون بن مِهران، أبو أيوب الجزري، ولي لعمر بن عبد العزيز خراج الجزيرة وقضاءها وكان من العابدين، (٤٠هـ - ١١٧هـ) ينظر: سير أعلام النبلاء ٧١/٥.

(٣) أخرجه -بلفظٍ آخر- مالك في الموطأ/ كِتَاب الزَّكَاةِ/ الزَّكَاة فِي الدَّيْنِ. وعبدالرز اق الصنعاني في المصنف ١٠٣/٤ وابن زنجويه في الأموال ٩٥٦/٣ والبيهقي في السنن الكبرى/كتاب الزكاة/باب زكاة الدين إذا كان على معسر...

(٤) قال المبرد: "وأصله من قولك: أضمرت الشيءَ، أي: أخفيته عنك، يقال: مالٌ عينٌ، للحاضر، ومالٌ ضِمارٌ، للغائب". الكامل ٢٣٠/٣. وينظر: غريب الحديث لأبي عبيد ٤١٧/٤ والصحاح ومعجم مقاييس اللغة (ضمر) والمحكم ٢٠٠/٨ والمغرب ولسان العرب وتاج العروس (ضمر).

(٥) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢٧٦.

(٦) الكِناز: صفة جاءت على (فِعَال) ينظر: الكتاب ٢٤٩/٤. وناقةٌ كِنازٌ، أي: مكتنزة اللحم. الصحاح (كنز).

(٧) غريب الحديث لأبي عبيد ٤١٧/٤.

٢- قيل: اسم مصدر، وهو قول المبرِّد[١].

٣- قيل: مصدر، وهو أحدُ قولي الزمخشري، قال في (شرح الفصيح)[٢]: "وقد جاء الوصفُ بالمصدر الزائد على ثلاثة أحرفٍ وليس بالكثير، وهو قولهم: عِدةٌ ضمار، وعطاءٌ حِساب...". وقد ذهب في (الفائق) إلى أنه صفة، قال[٣]: "وَهُوَ من الإِضْمَار تَقول: أضمرته فى قلبى إِذا غيبته فِيهِ، وَنَظِيره من الصِّفَات: رجلٌ هِدَان، وناقةٌ كنازٌ، ولِكَاك[٤]".

ثانيًا: (فِعَال) بمعنى فاعل أو مُفْعَل:

أ- إن كانت صفةً فهي صفةٌ مشبهة سماعية غير قياسية، وتكون بمعنى فاعل، نحو: (هِدان)، و(كِناز)، أو بمعنى مفعول، نحو: (إمام)[٥]، و (دِهاق)[٦].

ويكون (الضِمار) بمعنى (ضامِر) من الثلاثي المجرد اللازم (ضَمَر) أو (ضَمُر)[٧]، ويكون من الثلاثي المتعدي المزيد (أضْمَرَ) بمعنى (مُضمِر)، أو(مُضْمَر) على زِنة اسم المفعول، واسم المفعول إذا أريد به الثبوت فهو صفة مشبهة على رأي ابن مالك[٨].

ب- إن كانت اسم مصدر فهو -أيضًا- سماعي، أما إن كانت مصدرًا فيحتمل أن يكون سماعيًّا، نحو: (كَذَبْتُه كِذَاباً، وكَتَبْتُه كِتَاباً، وحَجَبْتُه حِجَاباً)[٩]، ويحتمل أن يكون قياسيًا للثلاثي المجرد (ضَمَر)، والْمَصَادِر الَّتِي عَلى (فِعَال) قد تدل على المباعدة، قال سيبويه[١٠]: "ومما تقاربت معانيه فجاءوا به على مثالٍ واحد: نحو الفِرار والشِّراد والشِّماس والنِّفار والطِّماح، وهذا كلُّه مباعدة". وهذا المعنى مُتصوَّرٌ في (الضِّمار) فهو المال الذي لايُرجى، كأنه تَبَاعَدَ عن صاحبه.

---

(١) الكامل ٣/٢٣٠.

(٢) ٢/٣٥٣.

(٣) ٢/٣٤٨.

(٤) الهِدانُ: الأحمقُ الثقيل، وناقة لِكاكٌ: شَدِيدَةُ اللَّحْمِ، ينظر: الصحاح (هدن) و لسان العرب (لكك).

(٥) ينظر: الصحاح (أله) وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢٧٦.

(٦) ينظر: تصريف الأسماء والأفعال لقباوة ١٥٩.

(٧) ينظر: الصحاح (ضمر).

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٣/١٠٤ والنحو الوافي ٣/٢٧٧.

(٩) ينظر: الكتاب ٤/٧.

(١٠) المصدر السابق ٤/١٢.

ويحتمل أيضًا أن يكون مصدرًا للثلاثي المزيد (ضَامر)، يدل على مشاركة الاثنين مبالغةً في انقطاع الرجاء.

وعلى هذا يكون (الضمار) مصدرًا أو اسم مصدرٍ وُصِف به، فهو مؤول بالمشتق بمعنى (ضامِر) أو (مُضمِر) أو (مُضمَر).

آراء العلماء في (ضِمار) بوزن (فِعال):

١- نظَّر المبرِّد بين الضِّمار والعطاء في قول الشاعر[١]:

فيا نَدَمي على تركي عَطَائِيْ ** مُعَاينـةً وأطْـلُـبُـهُ ضِمَارا

وقال[٢]: "والضمار، اسمٌ للفعل في معنى الإضمار. وأسماء الأفعال تشرك المصادر في معانيها، تقول أعطيته عطاء، فيشرَكُ العطاءَ الإعطاءُ في معناه، ويسمى به المفعول..."، فهو عنده اسم مصدر بمعنى مُضْمَر، ويبدو أنَّ هذا القولَ قد تفرَّد به المبرد، قال سَيِّد علي المرصفي معلِّقًا[٣]: "ولم أرَ أحدًا من أهل اللغة قال: أضمرتُ الشيءَ ضِمارًا، كما قالوا: أعطيته عطاءً".

٢- شَرَحَ أبو علي المرزوقي قول الصمة بن عبد الله القشيري[٤]:

أقول لِصَاحِبِي والعِيسُ تَهْوِي ** بِنَـا بينَ المُـنـيـفَةِ فالضِّمَارِ

فقال[٥]: "والضمار: مكانٌ أو وادٍ منخفض يُضْمِرُ السائرَ فيه...ومنه قيل للعِدَةِ الْمُسَوَّفَةِ: الضِّمار، وقيل لما لايرجى رجوعه من المال: الضِّمار"، فهو عنده بمعنى مُضْمِر.

مناقشة الاحتمال

يرجع سبب الاحتمال إلى اختلاف التأويل مع عدم وجود قرينة حاسمة صارفةٍ إلى أحد المعاني، فقد رُوِيت عن الإمام مالك روايتان فَسَّر فيهما الضِّمارَ، ذكر في الأولى أنه بمعنى المال الذاهب[٦]، وفي الثانية أنه بمعنى المال المحبوس[٧].

---

(١) البيت من الوافر، نسبه المبرد لرجل من بني تميم، الكامل ٢٢٨/٣.

(٢) الكامل ٢٣٠/٣.

(٣) رغبة الآمل ٢١/٨.

(٤) البيت من الوافر، وهو في ديوان الصمة ٩٥. والضمار: موضع بين نجد واليمامة، ينظر: معجم البلدان ٤٦٢/٣. والمنيفة: ماء بين نجد واليمامة، ينظر: المصدر السابق ٢١٧/٥.

(٥) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٦٩.

(٦) ينظر: مصنف عبد الرزاق الصنعاني ١٠٣/٤.

(٧) ينظر: المدوّنة ٣٢٤/١.

ووقع الاحتمال في الصفة المشبهة؛ لأنها تشترك مع اسم الفاعل واسم المفعول في دلالتها على ذاتٍ موصوفة بحدثٍ قامت به أو وقع عليها(١)، ووقع في المصدر لأنه أصل المشتقات ومادتها المستودعةُ فيه، قال الصَّيمَرِي(٢): "فإن المصدر بمنزلة الذهب الذي تُصاغ منه الأواني المختلفة والصور المتباينة، والأصل واحد"، وقد وضع موضع الفاعل والمفعول، فالأصل ألا يستأثر به معنى دون الآخر(٣).

والراجح -فيما يظهر لي- أنه يحتمل المعاني الأربعة، فيحتمل الوصفية والمصدرية من باب جواز استعمال المشترك اللفظي بمعنييه، ويحتمل الفاعلية والمفعولية في كل منهما باختلاف التأويل.

فهو في كُلٍّ يدلُّ على شدّة المبالغة؛ إن كان صفةً مشبهةً فمعدولةٌ عن الأصل، قال ابن جني(٤): "وهم إذا أرادوا شدة المبالغة في الكلمة فمما يُخرجونها عن أصلها". وقد عدّ الرضي (فِعالاً) من صيغ المبالغة(٥). وإن كان مصدرًا فهو كذلك، قال الزمخشري(٦): "وفي وضع المصدر موضع الصفة مبالغة".

وتُقاربُ (الضِّمار) وزنًا واحتمالاً كلمة (لِزام) في قوله تعالى: ﴿فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا﴾(٧). قال الزمخشري مفسِّرًا(٨): "واللِّزام: إما مصدر (لازمَ) وُصف به، وإما (فِعال) بمعنى (مُفعِل)، أي: (مُلزِم)، كأنه آلة اللزوم لفرط لزومه، كما قالوا: لِزَازُ خَصْمٍ".

إلا أنَّ الضِّمار يحتملُ أن يكون بمعنى (مُفْعَل) أيضا.

---

(١) ينظر: تصريف الأسماء والأفعال لفخر الدين قباوة ١٦٢-١٦٣.

(٢) التبصرة والتذكرة ٧٥٥/٢.

و(الصّيمَري) هو عبد الله بن عَليّ بن إِسْحَاق الصَّيْمَرِيّ النَّحْوِيّ أَبُومُحَمَّد، لَهُ التَّبْصِرَة فِي النَّحْو (...-٥٤١هـ).

ينظر: إنباه الرواة ١٢٣/٢ وبغية الوعاة ٤٩/٢ وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١٦٤/٥.

(٣) تنظر: مناقشة الاحتمال في المبحث الرابع من هذا الفصل.

(٤) المنصف ٢٤١/١.

(٥) ينظر: شرح الشافية ١٧٩/٢-١٨٠.

(٦) ينظر: الكشاف ٢٩١/٣.

(٧) الفرقان: من ٧٧.

(٨) الكشاف ٩٦/٣.

المبحث السادس

صِـيـغـة (مُـفْـعَـل)

قال ابن الأثير(١):

"فِيهِ ذِكْرُ «الإِحْصَان والمُحْصَنَات فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ»(٢)**.أَصْلُ الإحْصان: المَنْع. وَالْمَرْأَةُ تَكُونُ مُحْصَنَةً بِالإِسْلَامِ، وبالعَفاف، والحُرِّيَّة، وبالتَّزْويج. يُقَالُ أَحْصَنَتِ الْمَرْأَةُ فَهِيَ مُحْصِنَةٌ، ومُحْصَنةٌ. وَكَذَلِكَ الرجُل.**

والمُحْصَن- بِالْفَتْحِ- يَكُونُ بِمَعْنَى الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، وَهُوَ أحَد الثَّلاثَةِ الَّتِي جِئْنَ نَوادِرَ. يُقَالُ أَحْصَنَ فَهُوَ مُحْصَنٌ، وأَسْهَبَ فهو مُسْهَبٌ، وأَلْفَجَ فَهو مُلْفَجٌ"(٣).

الاحتمال الصرفي:

(مُفْعَل) بمعنى الفاعل والمفعول:

يُصاغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي على زنة (فاعل) نحو: (فَاهِم)، ومن غير الثلاثي على زِنة المضارع بكسر ماقبل آخره، وزيادةِ ميمٍ مضمومةٍ موضعَ حرف المُضارعة، نحو: (مُكرِم، ومُسْتخْرِج، ومُدَحْرِج)(٤).

---

(١) النهاية (حصن).

(٢) مثال ذلك ماأخرجه البخاري في صحيحه، أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ المُوبِقَاتِ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: «الشِّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسِّحْرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلا بِالحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ اليَتِيمِ، وَالتَّوَلِّي يَوْمَ الزَّحْفِ، وَقَذْفُ المُحْصَنَاتِ المُؤْمِنَاتِ الغَافِلاَتِ». كتاب الوصايا/ باب قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ظُلۡمًا إِنَّمَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ نَارٗاۖ وَسَيَصۡلَوۡنَ سَعِيرٗا﴾ النساء: ١٠. وكتاب الحدود/ باب رمي المحصنات.

(٣) ينظر: معجم مقاييس اللغة والصحاح (حصن).

و(المُسْهَب): المكثر من الكلام. ينظر: الصحاح والنهاية (سهب)، وينظر: رأي الأعلم الشنتمري في نفح الطيب ٤/٧٧-٧٩.

و(الْمُفلَج): الْفَقِير. ينظر: الصحاح والنهاية (لفج).

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣/٧١ وشرح الكافية للرضي ٣/٤١٤.

ويُصاغ اسم المفعول من الثلاثي على زنة (مَفعول)، نحو: (مفهوم)، ومن غير الثلاثي على زنة اسم فاعله مفتوحًا ما قبل آخره، (مُكْرَم، ومُسْتخرَج، ومُدَحرَج)[١].

هذه هي القاعدة المطردة وما جاء خلافها فقد حُكِم عليه بالشذوذ، ومِمَّا شذّ كلماتٌ معدودة سُمِعت عن العرب بصيغة اسم المفعول تدلُّ على الفاعل والمفعول، أشهرها ثلاث كلماتٍ: (مُحصَن، ومُسْهَب، وملْفَج)، واستدركتْ بعض المعاجم كلماتٍ أُخَرَ، نحو[٢]: (مُجرَأَشّة[٣]، ومُسْهَم[٤]، و مُوَدَّأَة[٥]، ومُوقَرَة[٦]، ومُهْتَر[٧]، ومُجْذَعٌ[٨]).

وقد لفتت هذه الكلمات انتباه العلماء فنبهوا على شذوذها ومخالفتها للأصل، فكلمة (مُحْصَن) تدلُّ على اسم المفعول قياسًا، وعلى اسم الفاعل بغير قياس[٩].

آراء العلماء في (مُحصن) بوزن (مُفعَل):

١- ابن قتيبة لم يذكر من الكلمات إلا (مُسْهَبًا) ، قال[١٠]: "وجاء حرف واحد نادر لا يعرف غيره، قالوا: (أسْهَبَ في كلامهِ فهوَ مُسْهَبٌ) -بفتح الهاء- ولا يُقال: (مُسْهِب -بكسر الهاء-". فكلمة (مُحْصَن) عنده بمعنى المفعول فقط، وقد استدرك ذلك عليه الجواليقي[١١].

(١) ينظر: شرح التسهيل ٨٨/٣ وشرح الكافية للرضي ٤٢٨/٣.
(٢) ينظر: تهذيب اللغة ١٤٤/٤ ومعاني القراءات للأزهري ٢٩٩/١ والمحكم ١٥٣/٣ والبحر المحيط ٥٥٤/٣ ولسان العرب وتاج العروس (سهب).
(٣) اجرأشَّ: سِمِنَ، ينظر: ليس في كلام العرب ٥٠ والقاموس المحيط (جرش).
(٤) المُسْهَم: كَثير الكَلام، قيل: إِنَّ مِيمَه بدَلٌ من الْبَاء، ينظر: المحكم ١٥٣/٣ وتاج العروس (سهم).
(٥) المُودَّأَةُ: حُفْرَةُ الْمَيِّت، وودّأتنا الأرض غيَّبتنا، ينظر: تهذيب اللغة ١٦٤/١٤-١٦٥ وتاج العروس (ودأ).
(٦) أَوْقَرَت النَّخلةُ: أَي كَثُر حَمْلُها. ينظر: تاج العروس (وقر).
(٧) أَهْتَرَ الرجلُ: فَقَدَ عَقْلَه. ينظر: تاج العروس (هتر).
(٨) المُجذع: كُلُّ مَا لَا أَصْلَ لَهُ وَلَا ثَبَاتَ. ينظر: تاج العروس (جذع).
(٩) ينظر: الأفعال لابن القطاع ٢٢١/٢ والمصباح المنير (حصن).
(١٠) أدب الكاتب ٦١١ وينظر: غريب الحديث لابن قتيبة ٦٠٨/٢.
(١١) ينظر: شرح أدب الكاتب للجواليقي ٣٠٣.

٢- ثعلب يفرّق بحسب المعنى، فيجيزُ في (مُحصَنة) الكسرَ إذاكانت بمعنى عفيفة، ولا يجيز إلا الفتحَ إذا كانت بمعنى متزوجة، فكلمة (مُحْصَنة) عنده بمعنى المفعول فقط إذا كانت بمعنى متزوجة(١).

٣- ذكر ابن مالك في التسهيل أنه قد يُستغنى بـ(مُفْعَل)، عن (مُفْعِل)، ومثَّل له بـ(مُسْهَب، ومُلْفَج)، ولمْ يُمثِّل بـ(مُحْصَن)(٢)، وقد يُحملُ ذلك على أنه في موضع تمثيل لا استقصاء، ولكنه في (إكمال الإعلام)، قال(٣): "والْمُحْصَن الشَّيْءُ الْمُحْرَزُ، والفَرْج المُعَفُّ، وَالرجل الَّذِي أحصنته امْرَأَته"، ولم ينبه على احتمال معنى اسم الفاعل، فدل على أنه عنده بمعنى اسم المفعول فقط.

٤- ابن عاشور يفرق بين (مُحْصَن) و (مُحصَنة)، فقد استدل بالقراءات على أنه "يُقَالُ: أَحْصَنَ الرَّجُلُ فَهُوَ مُحْصِنٌ- بِكَسْرِ الصاد- لا غَيْرُ، ولا يُقَالُ: مُحْصَنٌ؛ ولذلك لم يَقْرَأْ أَحَدٌ: (مُحْصَنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ)-بفتح الصاد-، وقُرِئَ قَوْلُهُ: (محصَنات)-بالفتحِ والكسْرِ-"(٤)، فـ (مُحْصَن) عنده بمعنى المفعول فقط.

مناقشة الاحتمال:

فتحُ ماقبل آخر اسم الفاعل لهجةٌ عربيةٌ مُماتة(٥)، وقد نسبها الفراء إلى الأنصار(٦)، ويمكن حمل هذه الأمثلة على أنها من بقايا تلك اللهجة.

وهناك توجيه آخر يظهر لي، وهو أن هذه الأفعال لاتتعدّى أصحابها، فذات الفاعل هي ذات المفعول، قال ابن سيده(٧): "وَرجل مُحْصَنٌ: متزوج. وَقد أحْصَنَه التزوُّج".

---

(١) ينظر: ما نُسب إلى ثعلب في الصحاح (حصن).

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٧١ و ٧٢.

(٣) إكمال الإعلام بتثليث الكلام ٢/٥٩٣.

(٤) التحرير والتنوير ٥/٥.

قرأ الكسائي (المحصنات) بالكسر، إلا قوله تعالى: ﴿۞ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۖ﴾ النساء: من ٢٤، قرأها بالفتح، وقرأ بقية السبعة بالفتح في جميع المواضع. ينظر: السبعة في القراءات ٢٣٠ والحجة للقراء السبعة ٣/١٤٦.

(٥) ينظر: اللهجات العربية في معاني القرآن للفراء ٢٤٣-٢٤٤.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/١٥٣.

(٧) المحكم ٣/١٥٣.

ويفهم من كلام ابن سيده، أنه فاعل من جهة ومفعول من جهة أخرى، فكان من حقِّه أن يقال فيه: (رجلٌ مُحْصِنٌ مُحْصَنٌ)، ولكن استُغني باسم المفعول عن اسم الفاعل اختصارًا؛ يؤيد ذلك تأكيد النحاة على استخدام كلمة (الاستغناء) في تفسير هذه الكلمات، قال الرضي[١]: "قد استُغني عن (مُفْعِل) -بكسر العين- بـ(مُفْعَل) -بفتحها- في نحو: أسهب فهو مُسهَب، وأحصن فهو مُحصَن، وألفج -أي: أفلس- فهو مُلفَج".

وقد نبّه ابن فارس إلى مثل هذه الأفعال التي يكون فيها الفاعل بمعنى المفعول، فقال[٢]: "باب الشيء يأتي مرةً بلفظ المفعول ومرةً بلفظ الفاعل والمعنى واحد: تقول العرب: هو مُدَجِّج ومدَجَّج، وعبد مكاتِب ومكاتَب، وشأوٌ مغرِّب ومغرَّب، وسجن مُخيِّس ومُخيَّس، ومكان عامر ومعمور..."[٣].

أما إذا تعدّت هذه الأفعال أصحابها فقد نصّ كثير من العلماء على التفريق كثعلب، قال المطرزي[٤]: "وَأَحْصَنَهَا زَوْجُهَا إذَا عَفَّهَا فَهِيَ مُحْصَنَةٌ بِالْفَتْحِ، وَأَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَهِيَ مُحْصِنَةٌ بِالْكَسْرِ".

(١) شرح الكافية ٤١٥/٣ وينظر: شرح التسهيل ٧٠ و ٧١ والتصريح ٤٢/٢.

(٢) الصاحبي ٤٥٨ ويُنظر: فقه اللغة وسر العربية ٢٦٤.

(٣) الرَّجُلُ الْمُدجَّج: المُغَطَّى بالسلاح. والعبدُ المكاتَب: هو الذي يُكاتِبُ على نفسِهِ بثمَنِه. والشَّأو المُغرب: البعيد. والمُخيّس: موضع التذلُّل، من خيَّسه، أي: ذلَّله، وهو اسم سجن كان بالعراق.
ينظر: الصحاح (دجج) و(كتب) و(غرب) و(خيس).

(٤) المغرب (حصن).

الفصل الثاني

الصِّيغ التي تحتمل معاني الفاعلية المختلفة

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: صيغة (فَعِيل).

المبحث الثاني: صيغة (مُتَفَاعِل).

المبحث الأول

صِيغة (فَعِيل)

قال ابن الأثير(١):

"فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى: «الحَكَم(٢) **والْحَكِيمُ**(٣)**»، هُمَا بِمَعْنَى الحَاكِم، وَهُوَ الْقَاضِي.**

والحكيم: فَعِيلٌ بِمَعْنَى فاعلٍ، أَوْ هُوَ الَّذِي يُحْكِم الْأَشْيَاءَ ويُتْقِنُها، فَهُوَ فَعِيلٌ بِمَعْنَى مُفْعِلٍ. وَقِيلَ: الحَكِيم: ذُو الحِكْمَة".

الاحتمال الصرفي:

أولاً: (حكيم) بمعنى فاعل:

يحتمل أن يكونَ صِفَةً مُشَبَّهةً أو صيغةَ مبالغةٍ، ولكنَّ قولَ ابن الأثير: "بِمَعْنَى الحَاكِم"، دلَّ على أنَّ (الحكيمَ) معْدولٌ عن (حاكم)، فهو صيغةُ مُبَالَغَةٍ من (حَكَمَ).

ثانيًا: (حكيم) بمعنى مُفْعِل:

يكون صيغة مبالغة، ولكنه من الفعل الثلاثي المزيد (أحْكَم) على وزن (أفْعَلَ)، قال ابن مالك في أمْثلة المبالغة(٤): "والمشهور بناء هذه الأمثلة من الثلاثي، وقد يُبنى من (أفعلَ) (فعَّالٌ)...و(فَعِيلٌ)، كأَنذرَ فهو نذير، وآلَمَ فهو أليم، وأَسمعَ فهو سميع".

---

(١) النهاية (حكم).

(٢) ينظر: الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى للقرطبي ٤٣٦/١.

(٣) ورد هذا الاسم في سنن الترمذي/كتاب الدعوات/باب «إنَّ لله تعالى تسعةً وتسْعين اسْمًا...»، كما وردَ في آياتٍ كثيرة تضمنتها الأحاديث، منها: عَنْ أَبِي ذَرٍّ: «أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى الله عليه وسلم- قَرَأَ هَذِهِ الآيَةَ فَرَدَّدَهَا حَتَّى أَصْبَحَ: ﴿ إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ » المائدة: ١١٨، أخرجه أحمد في مسنده ٣٠٩/٣٥، وقد جعل البخاري في صحيحه هذه الآية بابًا في كتاب تفسير القرآن، كما بوّبَ بآياتٍ أُخر فيها اسم (الحكيم).

(٤) شرح التسهيل ٨٢/٣.

واختُلِفَ في مجيء فعيل بمعنى مُفْعِل على مذهبين[١]:

١- مذهب يثبت مجيئه في اللغة، وهو منسوبٌ إلى الجمهور[٢]، قال أبو عبيدة[٣]: "والعرب تضع فَعِيل فى موضع مُفْعِل"، وقال ابن قتيبة عن صفات الله عز وجل[٤]: "ومن صفاته ما جاء على فعيل بمعنى مُفعِل"، وأفردَ له ابنُ دريدٍ بابًا في الجمهرة، قال[٥]: "بَاب مَا جَاءَ من فَعيل على مُفْعِل"، وممن أثبته المبرد، والطبري، والزجاج، وأبو بكر الأنباري، والزجاجي، والأزهري، والجوهري، وابن الشجري، وابن بري، وابن مالك، والرضي[٦]، وغيرهم.

٢- مذهب يُنْكِرُهُ، وهو رأي الزمخشري، قال[٧]: "وقيل: البَدِيعُ بمعنى المُبْدِع، كما أنّ السَّمِيعَ في قول عمرو[٨]:

أمِنْ رَيْحَانَةَ الدَّاعِي السَّمِيعُ ** .....

بمعنى: المُسمِع، وفيه نَظَرٌ".

وتابعه أبو حيان، قال[٩]: "وَالنَّظَرُ الذِي ذكر الزَّمخشرِي -والله أعلمُ- أنَّ فَعِيلًا بمعنى مُفْعِلٍ لا يَنْقَاسُ مع أنَّ بيتَ عَمْرٍو مُحْتَمِلٌ لِلتَّأْوِيلِ".

---

(١) ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٢٢٨/٢ وخزانة الأدب للبغدادي ١٧٨/٨ وحاشية البغدادي على شرح بانت سعاد ١١١/١.

(٢) ينظر: خزانة الأدب ١٧٨/٨ وحاشية البغدادي على شرح بانت سعاد ١١١/١.

(٣) مجاز القرآن ٢٨٢/١.

(٤) غريب القرآن ١٧ وينظر: تأويل مشكل القرآن ١٨١.

(٥) ١٢٤٩/٣.

(٦) ينظر: الكامل ١٦٢/١ وتفسير الطبري١٠٦/١٢ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج٨٧/١ والزاهر في معاني كلمات الناس ٨٠/١ واشتقاق أسماء الله ٧٥ وتهذيب اللغة ٧٤/٢ والصحاح (سمع) وأمالي ابن الشجري ٩٧/١ و٣٤٥/٢ والتنبيه والإيضاح ٢٩/١-٣٠ وشرح التسهيل ٨٢/٣ وشرح الكافية الشافية ١٠٣٤/٢ وشرح الكافية للرضي ٤٢٢/٣.

(٧) الكشاف ١٨١/١ وينظر: نواهد الأبكار للسيوطي ٣٨٢/١ وروح المعاني ١٥٢/١.

(٨) هذا صدر بيتٍ من الوافر لعمرو بن معديكَرب الزبيدي، وهو في ديوانه ١٣٦، وعجزه:

..... ** يؤرقني وأصحابي هجوع

(٩) البحر المحيط ٥٨٣/١.

وقال أيضًا[١]: "لا نُسَلِّمُ أَنَّ فَعِيلا يَأْتِي بِمَعْنَى مُفْعِلٍ، وقد يُؤَوَّلُ: أَلِيمٌ وَسَمِيعٌ، على غَيْرِ مُفْعِلٍ، ولئِنْ سَلَّمْنَا ذلك فهو مِنَ النُّدورِ والشُّذوذِ والقِلَّةِ بحيثُ لا يَنْقَاسُ"، وقال بشذوذه في (ارتشاف الضرب)[٢]، وتابعهما السعد التفتازاني[٣]، وأنكر ابن بابشاذ بناءَ صيغِ المبالغة من الرباعي وذكر أنه هدمٌ للأصول[٤]، وقال الشهاب الخفاجي[٥]: "مجيءُ فَعِيلٍ، وصفًا من الإفْعَال لم يثبتْهُ أهلُ اللَّغة والْعَرَبية..."، وقال الألُوسي[٦]: "وأكثرُ أهل اللغة والعربية لم يثبته".

واختُلف في نسبة مجيئه في اللغة:

١- أكثر العلماء على أنه قليل نادر؛ لذلك أنكره بعضهم ولم يُسلِّم بمجيئه[٧].

٢- قيل: كثير، قال الأعلم الشنتمري[٨]: "وفعيل في معنى مُفعِل موجودٌ كثيرًا"، وقال الزوزني[٩]: "وقد يكثر الفعيل بمعنى المُفعِل"، وقال ابن عاشور[١٠]: "واختُلِفَ في جوازِ القِياسِ عليه، والحَقُّ أنَّهُ كثيرٌ في الكلامِ البليغِ، وأنَّ مَنْعَ القياسِ عليهِ لِلمُوَلِّدِينَ قُصِدَ منهُ التَّبَاعُدُ عن مُخَالَفةِ القياسِ بِدُونِ دَاعٍ؛ لِئَلا يلتبسَ حَالُ الجاهِلِ بحالِ البلِيغِ، فلا مَانعَ من تَخْرِيجِ الكلامِ الفَصِيحِ عليهِ ".

(١) البحر المحيط ٣/٧٩.

(٢) ينظر: ٥/٢٢٨١.

(٣) ينظر ما نسب إليه في: خزانة الأدب ٨/١٨٠ وحاشية البغدادي على شرح بانت سعاد ١/١١٢.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن بابشاذ ٢٠٤.

و(ابن بابشاذ) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ، أبو الحسن المصري، ورد العراق تاجرا في اللؤلؤ وأخذ عن علمائها، ثم رجع إلى مصر، واستُخدم فِي ديوَان الرسائل، وَمَعْنَى(بابشاذ) الْفَرح وَالسُّرُور، له كتاب شرح الجمل للزجاجي. (...-٤٦٩هـ). ينظر: معجم الأدباء ٤/١٤٥٦ وإنباه الرواة ٢/٩٥ وبغية الوعاة ٢/١٧.

(٥) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٨/٨٤. وينظر: ٢/٢٢٨.

(٦) روح المعاني ١٣/٣٢٢.

(٧) ينظر: المصادر التي وردت في خلاف العلماء حول مجيئه في اللغة.

(٨) تحصيل عين الذهب ١١٧.

(٩) شرح المعلقات السبع ٦٧.

(١٠) التحرير والتنوير ١/٢٨٢.

والراجح–فيما يظهر لي– أنه ثابت في اللغة ولكنه قليل بالنّظر إلى فعيل بمعنى فاعل، و معَ هذه القلة لا يُمنع من تخريج الكلام الفصيح عليه.

ثالثًا: (حكيم) بمعنى ذي الحكمة:

هو صفة مشبهة من (حَكُم)، فيكون على القياس(١)، وذو الحكمة: أي صاحب الحكمة، قال الجوهري(٢): "والحَكيمُ: العالم، وصاحب الحكمة...وقد حَكُم –بضم الكاف– أي صار حكيماً".

آراء العلماء في (حكيم) بوزن (فعِيل):

١– قال الطبري(٣): "والحكيم: هو ذو الحكمة"، وكذلك قال الزجاج في كتابه (معاني القرآن وإعرابه)(٤)، وقال الزمخشري(٥): "الحكيم الذي لا يفعل شيئا إلا بحكمة وتدبير".

٢– قال بعض القدماء: إن معنى الحكيم: الحاكم(٦)، وإليه ذهب ابن عطية، وأبو حيان(٧)، واستدلّ أبو حيان بقول بعض العرب بعد آية القَطْع: "هكذَا يكونُ عَزَّ فحكمَ "، وقال(٨): "إنَّ العربِيَّ القُحَّ البَاقِيَ على سَلِيقَتِهِ لم يَفْهَمْ مِنْ حَكِيمٍ إلا أَنَّهُ مُحَوَّلٌ لِلمُبَالَغَةِ من حَاكِمٍ".

٣– يرى الزجاج في كتابه (تفسير أسماء الله الحسنى)(٩): أنَّه يجوز أن يكون بمعنى فَاعل وَيجوز أَن يكون بمعنى مُفعِل، وبه قال الزجاجي والعكبري(١٠).

---

(١) ينظر: المقتضب ١١٥/٢، توضيح المقاصد ٨٧٠/٢.

(٢) الصحاح (حكم).

(٣) تفسير الطبري ٥٢٨/١ وينظر: ٧٣٦/٢٤.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٤٢٤/١.

(٥) الكشاف ٤٥٥/٣.

(٦) ينظر: تفسير الطبري ٥٢٩/١.

(٧) ينظر: المحرر الوجيز ١٢٢/١ والبحر المحيط ٦٩/٣.

(٨) البحر المحيط ٦٩/٣.

(٩) ٥٢.

(١٠) ينظر: اشتقاق أسماء الله ٦٠ والتبيان في إعراب القرآن ٥٠/١.

٤- يرى أبو حاتم الرازي أنه بمعنى مُفعِل[١]، وكذا أبو بكر الأنباري، قال[٢]: "المُحْكِم لخلق الأشياء؛ فصُرِفَ عن المحكِم، إلى الحكيم".

مناقشة الاحتمال:

الحكيم من المشترك اللفظي، يدل على: ذي الحكمة، والقاضي (معدولاً عن الحاكم)، والمتقِن (معدولاً عن المُحْكِم)، وهذا الاشتراك بسبب العدول والتحويل إلى صيغة (فعيل)، وهذا العدول يؤكد على أهمية دور الصيغ في تمثيل المعاني واختصار الكلام، فالألفاظ ذوات المعاني المتعددة يمكن تحويل صيغها إلى صيغةٍ واحدة، فيتحد اللفظ ويتعدد المعنى.

والمعاني الثلاثة كلها معاني مَدْح، وكلها مُرادة في اسم الله عز وجل؛ لأنّه"قد تصدرُ الحِكمةُ ممن ليس لهُ حُكم ولا سُلطان ولا أمرٌ ولانهي، وقد يتولى الحُكمَ من ليسَ بحكيم"[٣]، وقد يكون الإتقان وقد لايكون، فكان اجتماع المعاني الثلاثة في صيغة (فعيل) تأكيدًا على معاني الكمال وكمال المعاني على وجه الشمول والثبوت.

وتزاحمُ هذه المعاني في (فعيل) يدل على عمقها الدلالي، ومقدرةُ (فعيل) على تحمّلِ هذه المعاني واستيعابها في سياقٍ واحد، وإصرارها على الاحتفاظ بها أمام القرائن المختلفة، يشيرُ إلى قوتها، وهذا مما يميزها عن غيرها من الصيغ.

---

(١) ينظر: الزينة ٢٧٣.

(٢) الزاهر في معاني كلمات الناس ١/٨٠.

(٣) الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى ١/٤٣٨.

المبحث الثاني

صِـــيـــغـــة (مُـــتـــفـــاعِـــل)

قال ابن الأثير[١]:

"فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ تعالى: «الْعَلِيُّ[٢] والْمُتَعالِ[٣]»، فالعَلِيّ: الَّذِي لَيْسَ فوقَه شيءٌ فِي المرْتَبة والحُكْم، فَعِيل بِمَعْنَى فاعِل، مِنْ عَلا يَعْلُو. والمُتَعَالِي: الَّذِي جَلَّ عَنْ إفْك المفْتَرِين وعَلا شأنُه. وَقِيلَ: جَلَّ عَنْ كلِّ وَصْفٍ وثنَاء. وَهُوَ مُتَفاعِلٌ مِنَ العُلُوّ، وَقَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى العَالِي"[٤].

الاحتمال الصرفي:

التَّعَالِي: الارتفاع[٥]، وهو مصْدرٌ مِمات[٦]، قال الخليل[٧]: "وأماتوا هذا الفعل سوى النّداء"، وقال الفراء[٨]: "يُقال: تعالَى الله، والله المتعالي، ولايُستعملُ المصدر من تعالى؛ لأنَّ العربَ لم تتكلّمْ بِه"، وقال غيره[٩]: "لو استُعمِل لكان يجب في القياس أن يُقال: تعالى يتعالى تعاليًا، ولكن لم يُستعملْ ذلك".

و(المتعالي) اسم فاعلٍ، بصيغة (متفاعِل)، من (العلوّ)، لام الفعل منه واو، انقلبت ياءً لوقوعها طرفا، وكسرِ ما قبلَها[١٠]، والفعلُ منه (تعالى)، على زنة (تفاعلَ).

---

(١) النهاية (علا).

(٢) ينظر: اشتقاق أسماء الله للزجاجي ١٦٢.

(٣) ورد هذا الاسم في مسند أحمد في حديث عبد الله ابن عمر، قال: «قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- هَذِهِ الآيَةَ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ..."، ٤٣٢/٩ وفي سنن الترمذي/كتاب الدعوات/ باب «إنَّ لله تعالى تسعةً وتسْعين اسْمًا... ».

(٤) المتعالي من أسماء الله الحسنى، ورد في القرآن مرةً واحدة، قال الله تعالى:﴿ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ ﴾ الرعد: ٩.

(٥) ينظر: الصحاح (علا).

(٦) ينظر: (موت الألفاظ في العربية) للدكتور عبد الرزاق الصاعدي، مجلة الجامعة الإسلامية، (العدد ٤٢٨/١٠٧).

(٧) العين ٢٤٧/٢.

(٨) نسبه إليه الزجاجي في اشتقاق أسماء الله ١٦٢.

(٩) المصدر السابق.

(١٠) ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٢٠١.

ويأتي (تفاعل) للدلالة على أكثر من معنى، منها: المشاركة بين اثنين، نحو: (تَصَالَحَ)، والتكلف، نحو: (تعالَمَ)، والتَّظاهر بالفعل دون حقيقته، نحو: (تَجاهلَ)، والتدرُّج، نحو: (تَزايَد)، ومطاوعة (فاعلَ)، نحو: (باعَدْتُهُ فَتَبَاعَدَ)، والرَّوْم، نحو: (تَقَارَبَ)، وبمعنى (فَعَل)، نحو: (تَوَانَى)[١].

فإذا كان (المتعالي) بمعنى (متفاعِل) فهو مِنْ (تَفَاعَلَ) الدال على التكلُّف، ولكنّه كما قال الراغب الأصفهاني[٢]: "لمبالغة ذلك منه، لا على سبيل التكلف، كما يكون من البشر".

وهو بهذا المعنى يدل على التنزيه، قال ابن الشجري[٣]: "واستعملوا التَّعاليَ للارتفاع وحده، مجرَّدًا مِن معنى التقدّم في قولهم: تعالَى الله"، وقال أبو حيان[٤]: "وَالتَّعَالِي فِي حَقِّهِ تَعَالَى هو بالمَكَانَةِ لَا بالمكَانِ"، وقال ابن الأثير[٥]: "هو المتنزه عن صفات المخلوقين".

وإذا كان بمعنى (الفاعِل)، فهو من (تَفَاعَل) بمعنى (فَعَل)، ويدل على معنيين: الارتفاع والغلبة.

فالْمُتَعَالِي: الْمُتَرَفِّعُ، صِيغتِ الصِّفةُ بصيغة التفاعل للدلالة على أنَّ العُلوَّ صفة ذاتية له لا من غيرِهِ[٦]. وقد أشار العلماء إلى مجيء (تعالى) بمعنى (عَلا)، قال أبو بكر ابن الأنباري[٧]: "ومعنى قولهم: تعالى جدك: علا جلالك، وارتفعت عظمتك"، وقال ابن سيده[٨]: "وَقد تَعالى، أَي: جلّ ونبا عَن كل ثَنَاء". وقال ابن عاشور[٩]: "وَالتَّعَالِي: شِدَّةُ الْعُلُوِّ، جُعِلَ شديدَ العُلُوِّ كالمتَكَلِّفِ العُلُوِّ لخروجِ عُلُوِّهُ عن غالبِ ما تعارفَهُ النَّاس فأشبهَ التَّكَلُّف".

---

(١) ينظر: الكتاب ٦٩/٤ وشرح المفصل ٤٣٨/٤ والممتع في التصريف ١٢٥ وشرح الشافية ٩٩/١-١٠٤ وشذا العرف٣٤ وأبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية ٥٥-٥٦.

(٢) المفردات في غريب القرآن (علا) وينظر: البرهان في علوم القرآن٣٩٥/٢ وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٣٤٣/٦.

(٣) أمالي ابن الشجري ٧١/١-٧٢.

(٤) البحر المحيط ٥٤/٧.

(٥) جامع الأصول ١٨١/٤.

(٦) ينظر: التحرير والتنوير ٩٨/١٣.

(٧) الزاهر في معاني كلمات الناس ٥٤/١.

(٨) المخصص ٩٣/٤، وينظر: تهذيب اللغة ١١٨/٣.

(٩) التحرير والتنوير ٢٢٢/٢٩.

والعالي: القاهر الغالب للأشياء، تقول العرب: علا فلانٌ فلانًا، أي: غلبه وقهرَه[١]، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾[٢].

آراء العلماء في (المتعالي) بوزن (المُتَفاعِل):

١- يرى الطبري -في أحد رأييه- أنَّ المتعاليَ: متفاعلٌ من العلو، فهو علوٌّ مكانة وتنزيه[٣]، وتابعه الزجاج، وابن الشجري، وأبو حيان-في قول له- وابن الأثير في (جامع الأصول)[٤].

٢- يرى الطبريُّ في رأيه الآخر أنَّ المتعالي: المستعلي، فهو علوٌّ غلبةٍ وقهر، وتابعه النحاس، والبغوي، والزمخشري، والقرطبي، والبيضاوي، وأبو حيان في قوله الآخر[٥].

٣- قال الأزهري[٦]: "وأمّا المتعالي فَهُوَ الَّذِي جَلّ عَن إفْك المفترين، وتنزّه عَن وساوس المتحيّرين. وَقد يكون المتعالي بِمَعْنى العالي". فهو عنده علوٌّ تنزيهٍ، وقد يكون علوَّ مكان وقهر، وتابعه ابن الأثير في (النهاية).

٤- قال أبو عبيد أحمد الهروي[٧]: "ويكون المتعالي بمعنى العلي". فهو عنده علوٌّ مرتبة.

مناقشة الاحتمال:

يعود الاحتمال إلى عدة أسباب منها:

١- تعدد المعاني الصرفية لـ(تفاعل)، ومنها: معنى التكلف، ومعنى (فَعَلَ) المجرّد.

٢- إماتة (التعالي)، مصدرِ (تعالى)، والاستغناء عنه بمصدر (علا)، وقد وقع العلوُّ موقعَ التعالي[٨] في قوله تعالى: ﴿ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴾[٩].

---

(١) ينظر: اشتقاق أسماء الله للزجاجي ١٠٩.

(٢) القصص: من ٤ .

(٣) ينظر: تفسير الطبري ٤٥٢/١٣.

(٤) ينظر: تفسير أسماء الله الحسنى ٦١ وأمالي ابن الشجري ٧١/١-٧٢ والبحر المحيط ٥٤/٧ وجامع الأصول ١٨١/٤.

(٥) ينظر: تفسير الطبري ٤٥٢/١٣ وإعراب القرآن ٢٢٠/٢ وتفسير البغوي ٢٩٩/٤ و الكشاف ٥١٦/٢ وتفسير القرطبي ٢٨٩/٩ و تفسير البيضاوي ١٨٢/٣ والبحر المحيط ٣٥٨/٦.

(٦) تهذيب اللغة ١١٩/٣.

(٧) الغريبين (علا).

(٨) ينظر: الدر المصون ٣٦٢/٧ واللباب في علوم الكتاب ٢٩٥/١٢.

(٩) الإسراء: ٤٣.

قال العكبري[١]: "قَوْلُهُ تَعَالَى: (عُلُوًّا) : فِي مَوْضِعِ (تَعَالِيًا)؛ لأَنَّهُ مَصْدَرُ قَوْلِهِ: (تَعَالَى)، وَيَجُوزُ أَنْ يَقَعَ مَصْدَرٌ مَوْقِعَ آخَرَ مِنْ مَعْنَاهُ".

وقال الرازي[٢]: "وَكَانَ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ: (تَعَالَى تَعَالِيًا كَبِيرًا) إِلا أَنَّ نَظِيرَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾[٣]".

٣- قصد المبالغة، وهو ظاهر في (تفاعل) بمعنى التكلف –كما ذكر الراغب- وكذلك إذا جاءَ (تَفَاعَلَ) بمعنى (فَعَلَ) فإنّه يُفيدُ المبالغة، قال الرضي[٤]: " لابد فيه من المبالغة...".

والتنزيه والارتفاع والغلبة كلها معاني مدح، فهي مرادة في اسم الله عز وجل، قال الأزهري[٥]: "وَتَفْسِير هَذِه الصِّفَات لله يَقْرُبُ بَعْضهَا من بعض؛ فالعَليّ الشريفُ: فَعِيلٌ من علا يَعْلُو، وَهُوَ بِمَعْنى العالي، وَهُوَ الَّذِي لَيْسَ فَوْقه شَيْء. وَيُقَال: هُوَ الَّذِي علا الخلْقَ فقهرهم بقدرته. وأمّا المتعالي فَهُوَ الَّذِي جَلّ عَن إفْك المفترين، وتنزّه عَن وساوس المتحيّرين. وَقد يكون المتعالي بِمَعْنى العالي".

(١) التبيان في إعراب القرآن ١٠٢٧/٢.
(٢) التفسير الكبير للرازي ٣٤٧/٢٠.
(٣) نوح: ١٧.
(٤) ينظر: شرح الشافية ١٠٣/١.
(٥) تهذيب اللغة ١١٨/٣-١١٩.

الفصل الثالث

الصِّيغ التي تحتمل المصدرية والظرفية

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: صيغتا (مَفْعَل) و (مُفْعَل)

وفيه مطلبان:

المطلبُ الأول: صيغة (مَفْعَل).

المطلب الثاني: صيغة (مُفْعَل).

المبحث الثاني: صيغتا (مَفْعِلَة) و (مَفْعَلَة)

وفيه مطلبان:

المطلبُ الأول: صيغة "مَفْعِلَة".

المطلب الثاني: صيغة " مَفْعَلَة".

المبحث الأول

صيغتا (مَفْعَل) و (مُفْعَل)

المطلب الأول: صيغة (مَفْعَل):

قال ابن الأثير(١):

"وَفِي حَدِيثِ حُنَين قَالَ لِلأَنْصَارِ: «المَحْيَا مَحْيَاكُمْ وَالْمَمَاتُ مَماتُكم»(٢)**، المَحْيَا: مَفْعَلٌ مِنَ الحَيَاة، ويَقَع عَلَى الْمَصْدَرِ وَالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ"**(٣).

الاحتمال الصَّرفي:

أصل (المَحْيا): (المَحْيَـيُ)، لامُهُ ياءٌ، تحركت الياء وانفتح ماقبلها فقُلِبت ألفًا(٤).

وأصْلُ (الممات): (مَمْوَت)، نقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها، ثم قلبت ألفًا؛ لتحرّكها في الأصل، وانفتاح ما قبلها في الحال، أو اكتفاءً بجزْء العلّة(٥).

أولاً: مفْعَل بمعنى المصدر:

يكونُ مصدرًا ميميًّا، والمصدر الميمي: هو اسم يدل على الحدث وأوله ميم زائدة، وليس على وزن مُفاعلة، وليس في آخره ياء مشددة زائدة بعدها تاء تأنيث مربوطة(٦).

وهو عند سيبويه والمبرد وغيرهما كالمصدر الأصلي في معناه واستعماله(٧)، وجعله بعض النحاة كابن عصفور، وابن الناظم، وأبي حيان، وابن هشام اسم مصدر(٨).

---

(١) النهاية (حيا).

(٢) هذا جزءٌ من حديث وهو في صحيح مسلم/كتاب الجهاد والسِّيَر/باب فتح مكة. ومسند أحمد ٤٤٣/١٦.

(٣) ينظر: معجم مقاييس اللغة (حي) والصحاح (حيا).

(٤) ينظر: المنصف لابن جني ١١٦/٢.

(٥) ينظر: المنصف لابن جني ١٩٠/١ و٢٦٧/١-٢٦٨ وفتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ٣٢٣.

(٦) ينظر: النحو الوافي ١٨٦/٣ وتصريف الأسماء والأفعال لقباوة ١٤٥.

(٧) ينظر: الكتاب ٢٣٣/١ والمقتضب ١١٩/٢ وارتشاف الضرب ٢٢٦٣/٥.

(٨) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور٢٧/٢ والمقرب ١٣٦/٢ وشرح ابن الناظم ٢٩٦ وارتشاف الضرب ٢٢٦٣/٥ وأوضح المسالك ٢٠١/٣.

ومنع ابن عصفور قياس إعماله على إعمال المصدر، قال[١]: "فلا يعمل إلا حيثُ سُمِع".

وفيما يظهر لي أنَّ بينهما فرقًا من حيث المعنى والاستعمال:

أمَّا من حيث المعنى فالمصدر الميمي يفوق المصدر الأصلي في قوة الدلالة وتأكيدها[٢]، قال السهيلي[٣]: "وَأَمّا فِي حُكْمِ الْبَلاغَةِ وَالْعِلْمِ بِجَوْهَرِ الْكَلامِ فَلا سَوَاءَ"، وقد ذَكَرَ أنه يدلُّ على الحدث وشيءٍ زائدٍ عليه، وأنَّ الميمَ لم تُزدْ إلا لمعنًى، وهذا المعنى الزائد هو الحالة والهيئة التي يقترن بها الحدث، ومثَّل على ذلك بالفرق بين دلالة (النوم) و(المنام) في قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ مَنَامُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾[٤]، وفي قوله تعالى: ﴿ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾[٥]، ففي الآية الأولى أُحيل على التفكر في هذه الحالة المستمرة على البشر، ولم يقل في الآية الثانية: (منام)؛ لخلو هذا الموطن من تلك الحالة وَتَعَرّيه من ذلك المعنى الزائد[٦].

وأمَّا من حيث الاستعمال فالعرب لم تتوسع في المصادر الميمية توسعَها في المصادر الأخرى، قال السهيلي[٧]: "فَإِنّ الْمَصْدَرَ إذَا حَدّدْته قُلْت: ضَرْبَةً وَنَوْمَةً، وَلا يُقَالُ: مَضْرَبَةً وَلا مَنَامَةً، فَهَذَا فَرْقٌ، وَفَرْقٌ آخَرُ تَقُولُ: مَا أَنْتَ إلا نَوْمٌ وَإِلا سَيْرٌ، إذَا قَصَدْت التّوْكِيدَ، وَلا يَجُوزُ: مَا أَنْتَ إلا مَنَامٌ وَإِلا مَسِيرٌ".

و(المَحْيا) على صيغة (مَفْعَل) من الفعل الثلاثي المجرد (حَيِيَ)، والممات من (مَوَتَ)، ويصاغ المصدر الميمي قياسًا للفعل الثلاثي المجرد على (مَفعَل) ما لم تكن فاؤه واوًا تحذف في المضارع ولامه حرفًا صحيحًا، فيُصاغ على (مَفعِل)، نحو: (موعِد).

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٧.

(٢) ينظر: النحو الوافي ٣/٢٣١-٢٣٥.

(٣) الروض الأنف ٥/ ٢٣٥.

(٤) الروم: من ٢٣.

(٥) البقرة: من ٢٥٥.

(٦) ينظر: الروض الأنف ٥/ ٢٣٥-٢٣٦.

(٧) الروض الأنف ٥/ ٢٣٥-٢٣٦ وينظر: توضيح المقاصد ٢/٩٥٧.

والمعتل اللام يُصاغ على (مفعَل) مُطلقًا، نحو: (مَوْقَى)[١]، وتجوز الصيغتان في: المُضعّفَ العين، نحو: (مَفَرّ)[٢]، واليائي العين، نحو: (معِيش و معَاش)[٣]، والواوي الفاء الذي لاتسلم واوه في المضارع، نحو: (موجِل)[٤]، وقد سُمِعَت ألفاظ على خلاف القاعدة، فيجوز استعمالها كما وردتْ، أو إخضاعها للقاعدة، وإعادة صياغتها[٥].

فـ(المحيا) إذًا مصدرٌ جارٍ على القياس[٦]، قال المبرد[٧]: "فإن قلت: (مَفْعَل) من شويت أَو حييت، قلت: مَشْوًى ومَحْيًا "، وكذلك (الممات).

ثانيًا: مَفْعَلٌ بمعنى الظرف:

يكون اسم مكانٍ أو اسم زَمانٍ مشتقًّا من المصدر، والظرف المشتق بهذه الصيغة يُفيد الإيجاز والاختصار؛ فهو يدل على المعنى المجرد، وزمان وقوعه أو مكانه بكلمةٍ واحدة، ولولاها لَزِمَ أن يُؤتى بالفعل ولفظ الزمان والمكان[٨]، ولا يعملُ في هذا النوعِ إلا أصلُه، نحو: (قعودي مقعَدَ زيد)، أو مشارك له في الفرعية، نحو: (قعدتُ مقعَدَ زيد)[٩].

ويُصاغ للفعل الثلاثي المُجرَّد قياسًا على (مَفْعَل) مالم تكن فاؤه واوًا تحذف في المضارع ولامه حرفًا صحيحًا، أو كان سالِمًا وعين مضارعه مكسورة، فيُصاغ على (مَفْعِل)،

(١) ينظر: الكتاب ٨٧/٤ وما بعدها ومعاني القرآن للفراء ١٤٩/٢ومابعدها وإصلاح المنطق ١٦٢ومابعدها والمقتضب ١١٩/٢ومابعدها والأصول ١٤٠/٣ومابعدها وشرح الشافية للرضي ١٦٨/١ومابعدها وهمع الهوامع ٣٢٦/٣ وفتح الأقفال ٢٠٠ ومابعدها.

(٢) ينظر: إصلاح المنطق ١٦٢ والمصباح المنير ٧٠٠/٢ والنحو الوافي ٢٣٣/٣-٢٣٥.

(٣) في اليائي العين ثلاثة مذاهب: معاملته كالصحيح، أو الاقتصار على السماع، أو التخيير، والأكثر أن يكون المصدر الميمي مفتوح العين، والظرف مكسور العين، ينظر: معاني القرآن للأخفش ١٨٦/١ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٩٦/١ والبحر المحيط ٧٥٩/٢-٧٦٠ وارتشاف الضرب ٥٠١/٢ والمصباح المنير ٧٠١ والنحو الوافي ٢٣٦/٣.

(٤) الكسر لغة أكثر العرب، ينظر: الكتاب ٩٣/٤ والأصول ١٤٦/٣.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٤٩/٢ والنحو الوافي ٢٣٤/٣.

(٦) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق٢/ج٢٥٥/٣.

(٧) المقتضب ١٤٦/١.

(٨) ينظر: شرح المفصل ١٤٤/٤ والنحو الوافي ٣١٨/٣.

(٩) ينظر: الكتاب ٤١٤/١ وشرح التسهيل ٢٢٦/٢.

نحو: (موعِد)، و(مجلِس)، والمعتل اللام يُصاغ على (مَفْعَل) مُطلقًا، نحو: (مَوْقَى)[١]، وتجوز الصيغتان في اليائي العين، نحو: (مَمِيل ومَمَال)[٢]، والواوي الفاء الذي لاتسلمُ فاؤه في المضارع، نحو: (مَوجَـِل)، والفتح أقيس والكسر أفصح[٣].

فـ(المحيا) و (الممات) اسما مكانٍ أو اسما زمانٍ جاريان على القياس.

آراء العلماء في (محيا) بوزن (مَفْعَل):

١- استشهد عدد من العلماء بهذا الحديث عند شرحهم قولَه -صلى الله عليه وسلم-[٤]: «الدمُ الدمُ و الهدمُ الهدمُ»، قال ابنُ قتيبة[٥]: "يجوز أَن يكون الْهدم الْقَبْر...فَكَأَنَّهُ أَرَادَ على هَذَا التَّأْوِيل: مقبري مقبرُكم، أَي: لا أَزَال حَتَّى أَمُوت عنْدكُم"، ثم استشهد لهذا التأويل بالحديث.

وكذلك استشهد به الزمخشري، وابن الجوزي، وابن الأثير[٦].

وقال النووي[٧]: "أَيْ: لا أحيا إِلا عِنْدَكُمْ وَلا أَمُوتُ إِلا عِنْدَكُمْ". فهو عندهم بمعنى الظرف.

٢- قال الملا علي القاري[٨]: "وَالْمَعْنَى: مَا حَيِيتُ أَحْيَا فِي بِلادِكُمْ كَمَا تَحْيُونَ فِيها، وَإِذَا تُوُفِّيْتُ تُوُفِّيْتُ فِي بِلادِكُمْ كَمَا تُتَوَفَّوْنَ لا أُفَارِقُكُمْ حَيًّا وَلا مَيِّتًا". فهو عنده بمعنى المصدر.

---

(١) ينظر: الكتاب ٨٧/٤ ومابعدها ومعاني القرآن للفراء ١٤٩/٢ومابعدها وإصلاح المنطق ١٦٢ومابعدها والمقتضب ١٢٠/٢ومابعدها وشرح المفصل ١٤٤/٤ومابعدها وشرح الشافية للرضي ١٨١/١ومابعدها وهمع الهوامع ٣٢٦/٣ وفتح الأقفال ٢٠٠ومابعدها والنحو الوافي ٣١٨/٣-٣٢٢ وتصريف الأسماء والأفعال ١٧١-١٧٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٤٩/٢ وإصلاح المنطق ١٦٣ والمصباح المنير ٧٠١.

(٣) ينظر: شرح المفصل ١٤٦/٤.

(٤) هذا جزء من حديث في مسند أحمد ٩٣/٢٥.

(٥) غريب الحديث لابن قتيبة ٣٠٤/١.

(٦) ينظر: الفائق ٢٥٢/١ وغريب الحديث لابن الجوزي (لدم) والنهاية (هدم).

(٧) المنهاج ١٢٩/١٢.

(٨) مرقاة المفاتيح ٤٠١٠/٩.

مناقشة الاحتمال:

(المحيا) من المشترك اللفظي؛ حيث أدى القياس إلى اتفاق المصدر والظرف في الصياغة؛ لأنه معتل اللام، قال سيبويه[١]: "فالموضع والمصدر فيه سَواءٌ؛ وذلك لأنه مُعْتَلٌّ "، وكذلك (الممات)؛ لأنه من (فعَلَ يفعُلُ)، قال سيبويه[٢]: " فهو بمنزلة ما كان (يَفْعَل) منه مفتوحاً ".

والاتفاق في الصياغة يعود لسببين:

١- الاشتراك في حقلٍ دلاليٍّ عام، وهو معنى المفعولية، فالمصدر: هو المفعول الصريح المطلق، والظرف: هو المفعول فيه[٣]، قال سيبويه عن مصدر (المُفاعلة)[٤]: "وجاء كالمفعول؛ لأن المصدر مفعول". وقال المبرد[٥]: "اعْلَم أَنَّ المصادر تلحقها الْمِيم فِي أَولها زَائِدَةً؛ لِأَن الْمصدر مفعول"، فهذه الصيغ تدل على المفعولية، وكان من حقِّ اسمِ المفعولِ الثُّلاثي المجرد أن يُصاغ مثلها، قال الرضي[٦]: "وكان قياسه أن يكون على زنة مضارعه كما في اسم الفاعل فيقال: ضرب يضرب، فهو مُضْرَب..."، كما أنها أقوى المفاعيل، وأقْرَبُها إلى الفعل، فالفعل يدل على المصدر بلفظه، وعلى اسم الزمان بصيغته، وعلى اسم المكان بمحلِّه؛ لذلك قدّمها سيبويه على سائر المفعولات[٧].

٢- طلب الخِفَّة، قال سيبويه في نحو: (المحيا)[٨]: " وكان الألفُ والفتحُ أخَفَّ عَلِيهِم من الكسرةِ مَعَ الياءِ، فَفَرُّوا إلى (مَفْعَلٍ)؛ إذْ كان مِمَّا يُبنى عليه المكان والمصدر". وقال أيضًا في نحو: (الممات)[٩]: " ولم يبنوه على مثال (يفعُل)؛ لأنه ليس في الكلام (مفعُلٌ)، فلما لم يكن إلى ذلك سبيلٌ، وكان مصيره إلى إحدى الحركتين ألزموه أخفهما".

---

(١) الكتاب ٤/٩٢.

(٢) المصدر السابق ٤/٩٠.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/٩٥ وشرح السيرافي ١/٢٦٥ والغرة لابن الدهان١/٢٨٩.

(٤) الكتاب ٤/٨٠.

(٥) المقتضب ٢/١١٩.

(٦) شرح الكافية ٣/٤٢٧.

(٧) ينظر: شرح السيرافي ١/٢٦٥، ٢٦٩.

(٨) الكتاب ٤/٩٢.

(٩) المصدر السابق ٤/٩٠.

ومن تبعات هذا الاشتراك الدلالي وقوع التناوب بينها؛ حيث ينوب المصدر عن الظرف إذا كان مضافًا إلى المصدر، فيحذف المضاف ويقوم المضاف إليه مكانه، نحو: (جِئتُكَ قُدومَ الحاج)، أي: (وقت قدومِ الحاج)[١]، وكذلك في بعض الألفاظ المسموعة، نحو: (جهدَ رأيي أنك قائم)[٢]، كما أنّ (بينَ) الظرفية كانت في الأصلِ مصدرًا بمعنى الفراق، وقد انتقلت من المصدرية إلى الظرفية[٣].

وجميع المعاني –فيما يظهر لي– مقصودة في (المحيا) و(الممات)؛ للمبالغة والتأكيد، بينما يتعين المكان في (محياكم) و(مماتكم)؛ لأنّ المقامَ طمأنةُ الأنصار –رضي الله عنهم– بالبقاء معهم في المدينة، وتقدير الكلام: (الحياةُ وزمانها ومكانها مكانُ حياتكم، والموتُ وزمانُه ومكانُه مكانُ موتكم)، وقد عُدل عن ذلك إلى صيغة (مَفْعَل)؛ لجمع المعاني المتعددة في كلمة واحدة، وذلك من جوامع الكلم الذي أوتيه رسولنا الكريم –صلى الله عليه وسلم–.

ويمكن تحليل المعاني العميقة للصيغة الصرفية (مَفْعَل) ممثلة بكلمة (محيا) في الحديث السابق بالشكل الآتي:

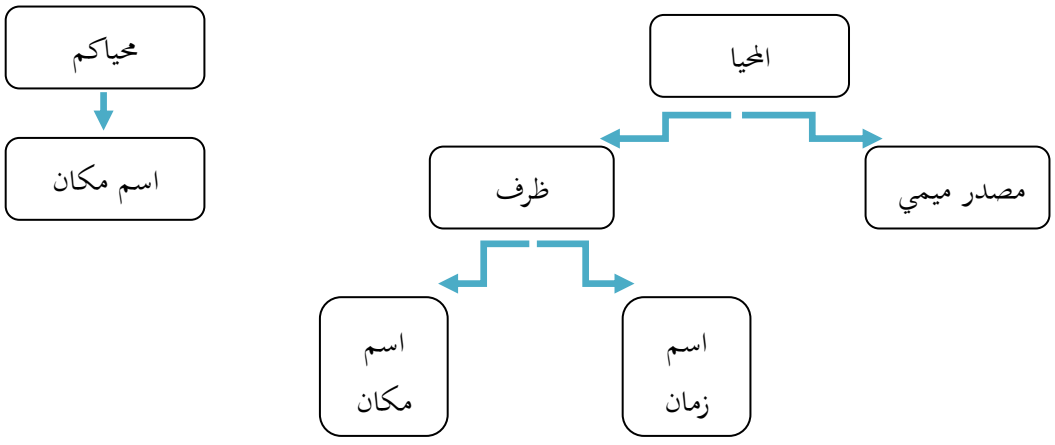

(١) ينظر: الكتاب ٢٢٢/١ وشرح المفصل٤٣٠/١ وأوضح المسالك ٢٣١/٢.
(٢) ينظر: أوضح المسالك ٢٣٤/٢.
(٣) ينظر: الإغفال ٢٣٨/١ والمحتسب ١٩٠/٢.

المطلب الثاني: صيغة (مُفْعَل):

قال ابن الأثير[١]:

"وَمِنْهُ حَدِيثُ سَهْل: «بَعَثنَا رسول الله – صلى الله عليه وسلم– في غَزَاة، فلما بَلغْنا المُغَارَ اسْتَحْثَثْتُ[٢] فَرسي»[٣]، المُغَار بِالضَّمِّ: مَوْضِعُ الغَارَة، كالمُقَام مَوضع الإِقَامَةِ، وَهِيَ الإِغَارَة نَفْسُها أَيْضًا"[٤].

الاحتمال الصرفي:

(المُغار) على صيغة (مُفْعَل) عينُه واو، وبناؤه من مزيد الثلاثي الأجوف الواوي (أغَار)، وأصلُ (المُغار): (مُغْوَر)، نُقلت حركة الواو إلى الساكن قبلَها ثم قُلبت ألفًا؛ لتحرُّكها في الأصل، وانفتاح ماقبلها في الحال، أو اكتفاءً بجزء العلة.

ويشترك في صيغة (مُفعل) اسم المفعول، واسم المكان، واسم الزمان، والمصدر الميميّ لغير الثلاثي المجرد[٥]، وقد ذكر ابن الأثير أنّ لِلْمُغَار في الحديث معنيين: موضع الغارة؛ فيكون اسم مكان، أو الإغارة نفسها؛ فيكون مصدرًا ميميًّا، ويُصاغ اسم المكان والمصدر الميمي[٦] قياسًا للفعل غير الثلاثي المجرد، على زنة اسم المفعول، نحو: (مُجرى، مُطمأنّ، مُرتفَع).

---

(١) النهاية (غور).

(٢) استحثثت: استفعلت من الحث، وهو الاستعجال في الشيء، ينظر: جامع الأصول ٦٠٤/٢ و ٥٦١/١١.

(٣) هذا جزء من حديث، وهو في سنن أبي داود /كتاب الأدب/أبواب النوم/ باب مايقول إذا أصبح. وصحيح ابن حبان ٣٦٦/٥.

(٤) الإغارة: إِقْدَامٌ عَلَى أَخْذِ مَالٍ قَهْرًا أَوْ حربًا، يُقالُ: أغار على العدوِّ يُغيرُ إغارةً ومُغارا، والإغارة: شدةُ فَتْلِ الحَبْلِ، وَمِنْه: حَبْلٌ مُغَارٌ: مُحْكَمُ الفَتْلِ، وفَرَسٌ مُغَارٌ: يُسْرِعُ العَدْوَ . ينظر: العين ٤٤١/٤ ومعجم مقاييس اللغة واللسان وتاج العروس (غور).

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش١٤٨/٤.

(٦) ينظر: الكتاب ٨٧/٤ ومابعدها ومعاني القرآن للفراء ١٤٩/٢ومابعدها والمقتضب ١١٩/٢ومابعدها والأصول ١٤٠/٣ومابعدها وشرح المفصل ١٤٤/٤ومابعدها وشرح الشافية للرضي ١٦٨/١ و١٨١/١-١٨٦ومابعدها وهمع الهوامع ٣٢٦/٣ وفتح الأقفال ٢٠٠ومابعدها والنحو الوافي ٣١٨/٣-٣٢٢ وتصريف الأسماء والأفعال ١٧١-١٧٣.

هذا هو المذهب المشهور، وقد توسَّع فيه الفراء وتشدَّد الأصمعي:

أما الفراء فقد أجاز أن يُصاغ من (أفعلت) كالثلاثي، قال[١]: "وما كَانَ (مُفعَلٌ) مُشتقًّا من (أفعلت) فلك فِيهِ ضم الميم من اسمه ومصدره. ولك أن تُخرجَه عَلَى أوَّليته قبل أن تُزاد عَلَيْهِ الألف، فتقول: أخرجته مُخرجًا ومَخْرَجًا، وأنزلته مُنْزَلاً ومَنْزِلاً".

وأما الأصمعي فقد كان يوقف ذلك على السماع، وينكر مجيء أسماء الزمان والمكان والمصدر على وزن المفعول[٢]؛ لأنَّ "اسم المكان والمصدر على وزن المفعول في الرباعي قليل إلا أن تقيسه"[٣]، قال ابن الأثير[٤]: "تكون في الثلاثي مطردة، ولا تكاد تكون فيما فوقه إلا قليلاً أو قياسًا". والأصمعي -كما قال عنه ابن جني-[٥]: "ليس ممن ينشط للمقاييس".

آراء العلماء في (مُغَار) بوزن (مُفْعَل):

١- أورد ابن الأثير الحديث في (جامع الأصول) بروايتين، الأولى بضم الميم (المُغار)[٦]، والثانية بفتح الميم (المَغار)[٧]، ولم يشرح الأولى، وشرح الثانية، قال: "المَغار -بفتح الميم- موضع الغارة، وبضمها: الإغارة نفسها"، فهو لم يذكر أنها بالضم بمعنى المكان، وهذا خلاف ما ذكره في كتابيه: (النهاية) و(البديع)[٨]، وكأنه في (جامع الأصول) فرَّق بين الظرف والمصدر استنادًا على السّماع، وهذا مذهب الأصمعي.

---

(١) معاني القرآن للفراء ١٥١/٢.

(٢) ينظر: الخصائص ٣٦٧/١-٣٦٨.

(٣) المصدر السابق ٣٦٧/١.

(٤) البديع ق٢/ج٢/٤٦٧.

(٥) الخصائص ٣٦٢/١.

(٦) ينظر: جامع الأصول ٦٠٣/٢.

(٧) ينظر: المصدر السابق ٥٦١/١١، ورواية الفتح وردت في إحدى نُسخ سنن أبي داود المتأخرة جدًّا، يُنظر: سنن أبي داود بتحقيق محمد عوّامة ٣٨٨/٥ وتنبيه المحقق على رواية الفتح في حاشية (٥٠٤٠) في الصفحة نفسها، ووصْفُ النسخة ٥٤/١.

(٨) ينظر: البديع ق٢/ج٢/٤٦٩. فقد مثل ابن الأثير بكلمة (المُغار) لما استوى فيه المصدر والزمان والمكان كاسم المفعول.

٢- قال ابن يعيش[١]: "فأمَّا (المُغار) فهو موضع الإغارة، ويستعمل في المكان والزمان والمفعول به"، فلم يذكر المصدر رغم تقريره أن (مُفعلا) لفظ يشترك فيه المصدر والظرف والمفعول به.

مناقشة الاحتمال:

(المُغار) من المشترك اللفظي؛ حيث أدى القياس إلى اتفاق المصدر والظرف في الصياغة؛ لأن الفعل منه مزيد على الثلاثي، ويعود سبب الاشتراك في الصيغة إلى الاشتراك في معنى المفعولية، قال سيبويه[٢]: "وكان بناء المفعول أولى به؛ لأن المصدر مفعولٌ، والمكان مفعولٌ فيه، فيضُمُّون أوَّلَه كما يضمون المفعول". وقال المبرد[٣]: " وَاعْلَم أَنَّ الْمصدرَ وَاسمَ الْمَكَان وَالزَّمَان بِزِيَادَة الْمِيم فى أَوائلها، يكونُ لَفظُهَا لفظَ الْمَفْعُول اذا جَاوَزت الثَّلَاثَة من الْفِعْل؛ وذلك لأنها مفعولات ". وقال ابن يعيش[٤]: "وإنما اشتركت هذه الأشياء في لفظٍ واحد؛ لاشتراكها في وصول الفعل إليها، ونصبه إياها، فلما اشتركت في ذلك، اشتركت في اللفظ".

ولم يختلف صوغُ غير الثلاثي اختلافَ الثلاثي؛ لأن مضارعه على منهاجٍ واحد لايختلف، وهو كسر عينه، بينما الثلاثي تختلف عين مضارعه بين الفتح والكسر والضم[٥].

والذي يظهر لي أن المعنيين محتمَلان، ويقوي المصدر أنَّ من بلغ الإغارة فقد بلغ مكانها، بل وزمانها أيضًا، ويُقوي الظرف قرينة الرَّصف[٦] بين مادة (بلغ) والظرف المشتق، فكثيرًا ما يصطحبان، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ أَبۡلُغَ مَجۡمَعَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ أَوۡ أَمۡضِيَ حُقُبٗا﴾[٧]، و قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَغۡرِبَ ٱلشَّمۡسِ﴾[٨].

ومع ذلك فإن الاحتمال قوي.

---

(١) شرح المفصل ١٤٩/٤.

(٢) الكتاب ٩٥/٤.

(٣) المقتضب ١٠٨/١.

(٤) شرح المفصل ١٤٨/٤.

(٥) ينظر: المقتضب ١٢٤/٢ وشرح المفصل ١٤٨/٤.

(٦) الرصف هو الارتباط الاعتيادي لكلمة ما في لغة ما بكلماتٍ أخرى مُعينة. ينظر: علم الدلالة لأحمد مختار ٧٤.

(٧) الكهف: من ٦٠.

(٨) الكهف: من ٨٦.

وقد اختلف العلماء في (المُغار) في قول حميد بن ثور الهلالي[١]:

وما هيَ إلاّ في إزارٍ وعِلْقةٍ ** مُغارَ ابنِ هَمّامٍ على حَيِّ خَثْعَما

فمذهب سيبويه[٢]، والزمخشري[٣] أنه ظرف، ومذهب المبرد[٤]، والفارسي[٥]، وابن جني[٦] أنه مصدر.

وحجة من قال بالمصدرية أنه عمل فيما بعده والظرف لايعمل، واحتُجَّ لمن قال بالظرفية بأن في الظَّرفِ رائحة الفعل، وهو أولى من تقدير محذوف[٧].

(١) البيت من الطويل، وهو في استدراكات ديوان حميد ١٧٣ وشرح أبيات سيبويه ٢٢٨/١.
والعِلْقَةُ: ثوبٌ صغيرٌ، وهو أوَّل ثوبٍ يُتَّخذ للصبيّ. الصحاح (علق).
(٢) ينظر: الكتاب ٢٣٥/١.
(٣) ينظر: المفصل ٣٠٤.
(٤) ينظر: المقتضب ١٢٢/٢ و٣٤٣/٤.
(٥) ينظر: الإغفال ٢١٤/٢.
(٦) ينظر: الخصائص ٢١٠/٢.
(٧) ينظر: تفصيل هذا الخلاف وحججه في الحاشية (٢) من تعليقات محقق المقتضب ١٢٢/٢.

المبحث الثاني

صِـيـغـتـا (مَـفْـعِـلَـة) و(مَـفْـعَـلَـة)

المطلب الأول: صيغة (مَفْعِلَة):

قال ابن الأثير(١):

"وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: «كَانَ إِذَا رَأَى مَخِيلَةً أقبلَ وأدْبَر»(٢)، الْمَخِيلَة: موضعُ الخَيْل، وَهُوَ الظَّنُّ، كالمَظِنَّة، وَهِيَ السَّحَابَةُ الخليقةُ بالمَطَر. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُسَمَّاةً بالمَخِيلَة الَّتِي هي مصدرٌ، كالمَحْبِسة من الحَبْس"(٣).

الاحتمال الصرفي:

(المخيلة) على صيغة (مَفعِلة)، أصلُها (مَخْيِلَة)، نُقلت كسرة عينها إلى الفاء، وهي من الفعل الثلاثي المجرد الأجوف اليائي (خالَ يَخَالُ) على (فَعِلَ يفْعَلُ)(٤)، قال الجوهري(٥): "وتقول في مُستقبَلِه: (إخَالُ) -بكسر الألف- وهو الأفصح. وبنو أسدٍ تقول: (أخَالُ) -بالفتح- وهو القياس".

وتحتمل (المخيلة) كما ذكر ابن الأثير أن تكون ظرفًا أومصدرًا سُمِّيَ به.

---

(١) النهاية (خيل).

(٢) هذا جزء من حديث، وهو في صحيح البخاري/كتاب بدء الخلق/بَابُ مَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ﴾الفرقان:من ٤٨. والأدب المفرد/ باب مايقول الرجل إذا رأى غيمًا. وسنن الترمذي/كتاب تفسير القرآن/باب ومن سورة الأحقاف. ومسند أحمد ٢١٠/٤٢ و١٦٣/٤٣.

(٣) ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد٢١٦/٢ وغريب الحديث للخطابي ٦٨١/١ وتفسير غريب مافي الصحيحين ٥٤٤ والفائق ٤٠٢/١. وفي اللسان (خيل): كالمَحسِبة من الحسْب. و ينظر معنى المخيلة في: إصلاح المنطق ٢٦١ وتهذيب اللغة ٢٣٠/٧ والمخصص ٤٢٥/٢-٤٢٦ وأساس البلاغة (خيل) وشمس العلوم ١٩٧٠/٣ وتاج العروس (خيل).

(٤) ينظر: الأفعال للسرقسطي ٤٧٠/١.

(٥) الصحاح (خيل).

وفي صوغ (المَفْعَل) مِنْ المعتل العين بالياء ثلاثة مذاهبَ[١]:

١- المشهور صوغه كالصحيح العين، فتُفْتَحُ عينُه للظرف والمصدر، وبناءً عليه فـ(المَخِيلة) شاذّةٌ ظرفًا ومصدرًا.

٢- التخيير بين الفتحِ والكسر، ووجهُ هذا القول أنه كَثُر الكسر والفتح فاقتاسا[٢]، وفيه مذهبان:

أ- مذهب ابن السكيت التخيير في المصدر والظرف[٣].وبناءً عليه فـ(المَخِيلة) قياسيَّةٌ مصدرًا وظرفًا.

ب-مذهب الزَّجَّاج التَّخييرُ في المصدرِ خاصةً[٤]، وَرَدَّهُ عَلَيْهِ أَبُو عَلِيٍّ الفارسي[٥]. وبناءً عليه فـ(المَخِيلة) قياسيَّةٌ مصدرًا، ومخالفةٌ للقياس ظرفًا.

٣- الاقتصار على السماع، وهو مذهب ابن القطاع[٦]، وهو الأولى عند ابن مالك[٧]، والأحوط عند أبي حيان[٨]، وبناءً عليه فـ(المَخِيلة) ظرفٌ ومصدرٌ موقوفانِ على السَّماع.

ودخول التاء على (مفعل) كثير، وهو على كثرته شاذٌّ غير مقيس عند كثير من العلماء[٩]، قال الرضي[١٠]: "والْمَفْعَل في المكان والزمان والمصدر قياسه التجرد عن التاء".

---

(١) ينظر: الأفعال لابن القطاع ١٧/١ والتسهيل ٥٨ والبحر المحيط ٤٠٢/٢و ٧٥٩-٧٦٠ وارتشاف الضرب ٥٠١/٢ والمصباح المنير ٧٠١ والدر المصون ٤١٩/٢ وفتح الأقفال ٢١٣ والنحو الوافي ٢٣٦/٣.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٤٠٢/٢ و٧٦٠.

(٣) ينظر: إصلاح المنطق ١٦٣.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٩٦/١.

(٥) ينظر: الإغفال ٨٠/٢.

(٦) ينظر: الأفعال لابن القطاع ١٧/١.

(٧) ينظر: التسهيل ٥٨ والمساعد ٦٣٢/٢.

(٨) ينظر: البحر المحيط ٤٠٢/٢ و٧٦٠.

(٩) ينظر: شرح الشافية للرضي ٣١٦/١ والنحو الوافي ٢٣٥/٣ و ٣٢٥.

(١٠) شرح الشافية للرضي ١٨٦/١.

وقد يتغير لأجل (التاء) المبنى والمعنى:

أما تغير المبنى فكما في (المعصية، والمقدُرة، والمَظِنّة) وغيرها من المصادر، كَانَ القياسُ فَتْحَ عينها؛ وإنَّما غُيرت لِأَجْلِ التاء(١)، قال الفراء(٢): "لأن الْهَاء إذا أدخلت سقط عنها بناء (فَعِل يفعَل) فصارت اسمًا مختلفًا".

وأما تغير المعنى فقد تُخصِّصُ التاءُ أسماءَ المكان، فـ(الْمَزرَعة) مكان مخصوص وليست اسمًا لكل مكان يزرع فيه(٣)، قال الرضي(٤): "كلُّ ما ثَبَتَ اختصاصُه بِبَعْضِ الأشياءِ دُونَ بعضٍ، وخروجُهُ عن طَريقةِ الفعلِ، فهو العُذْرُ في خُروجِهِ عن القياسِ".

وقد تكون للدلالة على كثرة الشيء بالمكان(٥)، نحو: (أرضٌ مَأْسَدة)، وقد تكون للمبالغة، نحو: (المثابة)(٦)، أو لتأنيث البقعة، نحو: (المدبغة)(٧)، كما تدخل على المصدر؛ لتدلّ على سبب الفعل ولبيان كثرة مسماه(٨)، نحو: (الولد مَجْبَنة)(٩)، أي: سببٌ لكثرة الجبن، قال الفراء(١٠): " وإن كَانَ من الياء والواو فأظهِرْهُمَا. تَقُولُ: هَذَا شرابٌ مَبْوَلَةٌ، وهذا كلامٌ مَهْيَبَةٌ للرِّجال"، وقال سيبويه(١١): "وهذا ليس بِمُطَّرِدٍ ".

---

(١) ينظر: الكتاب ٢٤٨/٢ ومعاني القرآن للفراء ١٥١/٢ والنهاية (ظنن).

(٢) معاني القرآن للفراء ١٥١/٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٤٨/٢ وشرح الشافية للرضي١٨٤/١.

(٤) شرح الشافية للرضي ١٨٥/١.

(٥) ينظر: الكتاب ٩٤/٤ والأصول ١٤٨/٣ والمحتسب ١٣٦/٢ وشرح الشافية ١٨٨/١ وشذا العرف ٧١.

(٦) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١٥٤/١.

(٧) ينظر: النحو الوافي ٣٢٥/٣

(٨) ينظر: شرح الشافية للرضي ١٦٢/١.

(٩) هذا جزء من حديث للرسول –صلى الله عليه وسلم– وهو قوله: «إنَّ الولد مَبْخَلَةٌ مَجْبَنَةٌ مَحْزَنَةٌ»، أورده ابن ماجة في سننه/كتاب الأدب/باب بر الوالدين والإحسان إلى البنات. وأبو يعلى في مسنده/١٠٣٢ والبيهقي في السنن الكبرى/ كِتاب الشَّهَادات /باب من قال: لا تجوزُ شَهادةُ الوَالد لولَدِهِ ، والوَلَدِ لوالدَيه.

(١٠) معاني القرآن للفراء ١٢٦/٢.

(١١) الكتاب ٣٥٠/٤.

آراء العلماء في (مخيلة) بوزن (مَفْعِلَة):

١- يرى أبو علي الفارسي أنها مصدر، قال[١]: " وما في الحديث، من قوله: «كان إذا رأى مخيلةً»، تقديره إقامةُ الصِّفةِ مُقَامَ الموصوفِ، وحذفُ المضافِ، كأنه: إذا رأى سحاباً ذا مخيلةٍ، والمخيلةُ: مصدرٌ على مَفْعِلَةٍ...".

٢- يرى المعري أنها موضع لأنَّهُ يُخالُ فيها المطر[٢].

٣- يرى الزمخشري أنّهَا موضعُ الْخَيل، وَيجوز أَن تكون مُسَمَّاة بالْمصدر، نحو: (الْكتاب وَالصَّيْد)[٣]، وتابعه ابن الأثير.

٤- يرى الفيومي أنها اسم مفعول، قال[٤]: " مُخِيلَةٌ بِالضَّمِّ اسْمُ فَاعِلٍ، وَمَخِيلَةٌ بِالْفَتْحِ اسْمُ مَفْعُولٍ؛ لأَنَّهَا أَحْسَبَتْكَ فَحَسِبْتَهَا ".

مناقشة الاحتمال:

تحتمل (المَخيلة) أكثر من صيغة، وأكثر من معنى، فقد وقع الاحتمال الصرفي فيها من جهتين:

١- تحتمل أن تكون على صيغة (مَفْعِلة) ولم يقع فيها إعلال بالحذف، فإمَّا أن تكونَ مصدرًا أو ظرفًا، وهذا عليه ابن الأثير وأكثر العلماء، ومجيئُهُا على صيغة (مفْعِلة) شاذّ قياسًا مطرد سَماعًا؛ لأنّ القياسَ يقتضي أن تُصاغ على (مفعَلة)، وقد سُمع (المَخالة) على القياس[٥]، والذي يظهر لي أن سبب خروجها عن القياس تخصيصُها بالسحابة، فلو أريد موضع الخيْل مطلقًا أو مصدره لكانت على القياس، فهي مثل: (المسجِد)، والذي مَهَّد لهذا التغيير دخولُ التاء عليها، فهي مثل: (المظِنّة)، و (المقدُرة).

---

(١) شرح الأبيات المشكلة ٤٥٨.

(٢) ينظر: عبث الوليد ٣٦٨ وخزانة الأدب ٢٧٤/٥، وقد ضبطتها محققة عبث الوليد بضم الميم، والراجح-فيما يظهر لي-ضبطها بالفتح، وهو ضبط محقق الخزانة.

(٣) ينظر: الفائق في غريب الحديث ٤٠٢/١.

(٤) المصباح المنير (خيل).

(٥) ينظر: المحكم ٢٥٨/٥ والمخصص ٤٧٣/٣.

٢- تحتمل أن تكون -في الأصل- (مخيُولة) على صيغة (مفعُولة) وقع فيها إعلال بنقل ضمة العين إلى الفاء، فترتَّب عليه التقاء ساكنين اقتضى التخلص منه حذفُ أحدِهِما، وفي المحذوف خلاف[١]:

على مذهب الخليل وسيبويه حُذفت واو (مفعول) ثم قُلبت الضمة كسرة لتسلم الياء، فأصبحت على (مَفْعِلة)، وعلى مذهب الأخفش حُذفت الياء (عين الكلمة) بعدما قُلبت الضمة قبلها كسرةً لمناسبتها، ثمَّ قلبت واو (مفعول) ياءً لمناسبة الكسرة، فأصبحت على (مَفِيلة).

وخلاصة القول أنَّ الاحتمالَ واقعٌ إذا كانت على (مفعِلة)؛ فتكون (المخيلة) من المشترك اللفظي، وسببه:

١- القياس على مذهب التخيير، حيث أدى ذلك إلى اتفاق صيغة المصدر والظرف.

٢- اختلاف اللهجات، على مذهب الاقتصار على المسموع، وهي-فيما يظهر لي-لهجة تميم، فهم قد يكسرون المصادر، نحو: (المطِلع)، أما أهل الحجاز فيفتحون[٢]، وقد سُمع (الْمَخَالة)[٣].

ويبدو لي أنَّه استُغنيَ بلهجة تميم عن اللهجة الأخرى، قال المعري[٤]: " وقلَّما يستعملون (مَخالة) استغنوا عنها بغيرها ". وعلى هذا فإنَّ (المخِيلة) مثل: (الْمَشِيئَةِ) قال سيبويه[٥]: "وربما استغنوا بمفعِلةٍ عن غيرها، وذلك قولهم: المشِيئة والْمَحْمِية. وقالوا: الْمَزِلَّة ".

٣- الإعلال بالحذف في اسم المفعول، وهذا على رأي الفيومي، فتحولت (مفعولة) إلى (مفعِلة)، على مذهب الخليل وسيبويه.

---

(١) ينظر: المنصف ٢٨٧/١.

(٢) ينظر: الكتاب ٩٠/٤ ودقائق التصريف لابن المؤدب ١٢٥.

(٣) ينظر: المحكم ٢٥٨/٥ والمخصص ٤٧٣/٣.

(٤) عبث الوليد ٣٦٨. وقد ضبطتها محققة عبث الوليد (المِخالة) بالضم.

(٥) الكتاب ٨٩/٤. و(الْمَحْمِية) الأَنَفَةُ والْحَمِيّة، ينظر: الصحاح (حمى).

وجميع المعاني –فيما يظهر لي– محتمَلةٌ من باب جواز استعمال المشترك في معانيه.

ولكل معنى ما يُقوِّيه؛ فإذا كانت اسم مفعول فهو على القياس، قال الفيومي(١): "رَأَيْتُ مُخِيلَةً –بِالضَّمِّ– لأَنَّ الْقَرِينَةَ أَخَالَتْ أَيْ أَحْسَبَتْ غَيْرَهَا، وَمَخِيلَةً –بِالْفَتْحِ– اسْمُ مَفْعُولٍ لِأَنَّكَ ظَنَنْتَهَا "، ويقوي معنى المصدرية ثبوت سماعه(٢)، وأنّ المختار في الذي لم يُسمع فيه شيء أن يكون قياس مصدره بالياء؛ حملاً على أكثر الوارد منه، وفرقًا بينه وبين معتل العين بالواو(٣)، ويقوي معنى الظرفية أنهم ربما كسروا الظرف فيما قياسه الفتح ليُفرِّقوا بينه وبين المصدر؛ لأنهم جعلوا الكسر علامةً له(٤).

(١) المصباح المنير (خيل).

(٢) ينظر: إصلاح المنطق ١٩٦ والصحاح ومجمل اللغة (خيل) والمحكم ٢٥٨/٥ وارتشاف الضرب ٢١٠١/٤ وهمع الهوامع ٥٤٣/١.

(٣) ينظر: فتح الأقفال٢١٤.

(٤) ينظر: إصلاح المنطق ٩٥.

المطلب الثاني: صيغة (مفعَلة):

قال ابن الأثير:[١]:

" وَفِي حَدِيثِ قِيَامِ اللَّيْلِ: «هُو قُرْبة إِلَى اللَّهِ، ومَنْهَاةٌ عَنِ الآثَامِ»[٢]**، أَيْ: حالةٌ مِنْ شأْنِها أَنْ تَنْهَى عَنِ الإِثْمِ، أَوْ هِيَ مَكانٌ مخْتصٌّ بِذَلِكَ. وَهِيَ مَفْعَلة مِنَ النَّهْي. والميمُ زَائِدَةٌ".**

الاحتمال الصرفي:

(الْمَنهاة) -كما قال ابن الأثير-: (مَفْعَلة) من النهي، وقال ابن القطاع[٣]: "ونَهَوتُ عنه نهوًا أيضًا"، فلامُها ياءٌ أو واوٌ، وأصلُها: (مَنْهَيَةٌ) أو (مَنْهَوَة)، تحرك المعتل وانفتحَ ماقبلَه فقُلب ألفًا. والمعتلُّ اللام يُصاغ مصدرُه الميمي وظرفُه على (مَفعَل) قياسًا[٤]، وقد دخلت التاء عليه شذوذًا على رأي كثير من العلماء[٥].

آراء العلماء في (مَنْهَاة) بوزن (مَفْعَلَة):

لم أعثر على آراء للعلماء في (مَنْهَاة) بوزن (مَفْعَلَة)، ولكني وجدت ابن الأثير قد ذهبَ في (جامع الأصول) إلى أنها مصدر فقط، ولم يذكر أنها مكانٌ[٦]، كما ذهب الملا علي القاري إلى أنها مصدرٌ ميمي بمعنى اسم الفاعل، وتابعه المباركفوري[٧].

مناقشة الاحتمال:

أدى القياس إلى اتفاق المصدر والظرف في الصيغة، فـ(المنهاة) من المشترك اللفظي، ووقوع الاحتمال من باب جواز استعمال المشترك في معنيَيْه.

---

(١) النهاية (نها).

(٢) هذا جزء من حديث، ورد مع اختلاف اللفظ في سنن الترمذي/ كِتَاب الدَّعَوَات/ بَاب دُعَاءِ النبي صلى الله عليه وسلم. وصحيح ابن خزيمة ١٧٦/٢ والسنن الكبرى للبيهقي/كِتَاب الصَّلَاةِ /جُمَّاع أَبْوَابِ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ، وَقِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ /بَاب التَّرْغِيبِ فِي قِيَامِ اللَّيْلِ. والمعجم الكبير للطبراني ٢٥٨/٦.

(٣) الأفعال ٢٧٨/٣.

(٤) ينظر: ص٨٢ – ٨٣ من هذا البحث.

(٥) ينظر: الاحتمال الصرفي في المطلب السابق من هذا المبحث.

(٦) ينظر: ٤٣٤/٩.

(٧) ينظر: مرقاة المفاتيح للقاري ٩٢٧/٣ ومرعاة المفاتيح للمباركفوري ٢٢٥/٤.

فإذا كانت مصدرًا فهي بمعنى اسم الفاعل، أي: ناهية عن الإثم، هذا على رأي الملا علي القاري، ويَرِدُ عليه ما ذكره السهيلي من أنَّ العرب لم تتوسَّع في المصادر الميمية، كما توسعت في المصادر الأصلية(١)؛ وعليه فلا يقال: الصلاة منهاةٌ، كما يقال: رجلٌ عدلٌ.

والأولى-فيما يظهر لي- أن تكونَ مصدرًا باقيًا على مصدريته؛ لبيان السبب وكثرته، على سبيل المبالغة(٢)، أي: سببٌ للنهي الكثير البالغ، فهي نظير: (مَبْخَلَة ومَجْبَنَة ومَحْزَنَة ومَطْهَرَة ومَرْضَاة) في قوله -صلى الله عليه وسلم- (٣): «إِنَّ الْوَلَدَ مَبْخَلَةٌ مَجْبَنَةٌ مَحْزَنَةٌ»، وقوله -صلى الله عليه وسلم- (٤): «السِّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ».

وإذا كانت بمعنى المكان فهي ظرفٌ تجوزًا، فكأن الصلاة مكانٌ مختصٌّ بنهي النفس عن الإثم، وكثرةُ الدخول فيها يؤدي إلى التخلص من الوقوع في الإثم.

ويقوي معنى المصدرية قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾(٥).

قال الواحدي(٦): "يعني: إنَّ في الصَّلاة منهاةً ومزدجراً عن معاصي الله تعالى، فمن لم تنهه صلاته عن المنكر فليست صلاته بصلاةٍ"، ويقوي معنى الظرفية كثرة التعبير عن افتتاح الصلاة بالدخول فيها، و "الدخول في الشيء إنما هو انتقالٌ من مكانٍ إليه"(٧)، ومن ذلك ماورد في الأثر عن نافع(٨):«أَنَّ ابْنَ عُمَرَ، كَانَ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلاَةِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ...».

وقد جمعت صيغة (مفْعَلة) هذين المعنيين؛ للتأكيد على فضل صلاة الليل، وبيان خطورة شأنها.

---

(١) ينظر: ص٨٢ من هذا البحث.

(٢) ينظر: المحتسب ١٣٦/٢-١٣٧ وشرح الشافية للرضي ١٦٢/١ وارتشاف الضرب ٥٠٤/٢ وعقود الزبرجد١٧٨/٣.

(٣) سبق توثيقه ص٩٣ ح٩ .

(٤) الحديث في صحيح البخاري/ كِتَاب الصَّوْمِ /بَاب سِوَاكِ الرَّطْبِ وَاليَابِسِ لِلصَّائِمِ. ومسند أحمد ١٨٦/١.

(٥) العنكبوت: من ٤٥.

(٦) التفسير الوجيز للواحدي ٨٣٤. وينظر: الكشاف ٤١٩/٢ وشرح الطيبي على مشكاة المصابيح ١٢٠٦/٤.

(٧) شرح السيرافي ٢٧٢/١.

(٨) هذا جزء من أثر في صحيح البخاري/كتاب الأذان/باب رفع اليدين إذا قام من الركعتين.

الفصل الرابع
الصِّيغ التي تحتمل المصدرية وغير الظرفية

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الصيغ التي تحتمل المصدرية والوصفية الفاعلية

وفيه مطلبان:

المطلبُ الأول: صيغة (فَعْل)

المطلبُ الثاني: صيغة (فَعْلى)

المبحث الثاني: الصيغ التي تحتمل المصدرية والوصفية المفعولية

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلبُ الأول: صيغة (فَعَال)

المطلبُ الثاني: صيغة (فُعْلى)

المطلبُ الثالث: صيغة (فَعْل)

المبحث الثالث: الصيغ التي تحتمل المصدرية والاسمية

وفيه مطلبان:

المطلبُ الأول: صيغة (فَعَال)

المطلبُ الثاني: صيغة (فَعْل)

المبحث الأول

الصيغ التي تحتمل المصدريَّة والوصفيَّة الفاعليَّة

المطلب الأول: صيغة (فَعْل):

قال ابن الأثير(١):

"فِيهِ: «اقتُلُوا شُيُوخَ المُشْركين واستحْيُوا شَرْخَهُمْ»(٢)**، أَرَادَ بِالشُّيُوخِ الرِّجَالَ الْمَسَانَّ أهلَ الجَلَدِ والقُوَّة عَلَى الْقِتَالِ، وَلَمْ يُرِد الهَرْمَى. والشَّرْخُ: الصِّغَارُ الَّذِينَ لَمْ يُدْرِكوا. وَقِيلَ: أَرَادَ بِالشُّيُوخِ الهَرْمَى الَّذِينَ إِذَا سُبُوا لَمْ يُنْتَفع بِهِمْ فِي الخدْمة، وَأَرَادَ بِالشَّرْخِ الشبابَ أهلَ الجلَد الَّذِينَ يُنتفَع بِهِمْ فِي الخِدْمة. وشَرْخُ الشَّبَابِ: أوّلهُ. وَقِيلَ: نَضَارتُه وَقُوَّتُهُ. وَهُوَ مَصْدَرٌ يقَعُ عَلَى الواحِدِ وَالِاثْنَيْنِ والجَمْع. وَقِيلَ: هُوَ جَمعُ شَارِخٍ، مِثْلُ: شَارِب وشَرْب"**(٣).

الاحتمال الصرفي:

(الشَّرْخ) على صيغة (فَعْل) يحتمل أن يكون:

١- مصدرًا سماعيًّا لفعلٍ ثلاثيٍّ لازم، قال الجوهري(٤): "شَرَخَ نابُ البعير شَرْخاً، إذا شَقّ البَضْعَةَ". وقياسه أن يكون على (فُعول)؛ لأنَّه لازم(٥)، وقد قال الخليل(٦): "شَرَخَ الناب يَشْرُخُ شُرُوخاً".

---

(١) النهاية (شرخ).

(٢) الحديث في مسند أحمد/٣٢١ وسنن أبي داود/ كِتَاب الْجِهَادِ/ بَابٌ فِي قَتْلِ النِّسَاءِ. وسنن الترمذي/ كتاب السِّيَرِ/بَابُ مَا جَاءَ فِي النُّزُولِ عَلَى الحُكْمِ.

(٣) ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد ١٦/٣ والغريبين (شرخ) وجامع الأصول ٥٩٧/٢. وينظر: الخلاف الفقهي في الاستذكار٥/٣٠ وبداية المجتهد ونهاية المقتصد١٤٧/٢.

(٤) الصحاح (شرخ). والبَضْعَةُ: القِطعةُ من اللحم. الصحاح (بضع).

(٥) ينظر: الكتاب ٩/٤.

(٦) العين ١٦٩/٤.

ويمكن أن يكون قياسيًّا بتوجيهين:

إمَّا أن يكونَ على مذهب الحجازيين فيما لم يُسْمَعْ مَصْدَرُه[١]، وإمَّا أن يكون من الأفعال التي استُخدمت على وجهين: متعدِّية ولازمة، نحو: (عَفا المنزلُ، وعفته الريح)[٢].

وفيما يظهر لي أنه استُعمل أولاً لناب البعير، ثم تطورت دلالته ليعمَّ الشَّابَّ من الإبل، قال ابن القطَّاع[٣]: "وشَرَخ نابُ البعير شُروخًا: طَلَعَ، والشارِخُ الشابُّ منه". ثم تطورت دلالته ليعم الإبل والناس. قال ابنُ دريد[٤]: "وَرُبمَا سُمِّيَ الوليدُ والفَطِيم شَرْخًا فَأَما إِذا ارْتَفَع فَلا".

٢- جمعَ شارِخٍ، قال الخليل[٥]: "والشّارِخُ: الحدث من الناس". وقال الأزهري[٦]:"وَالشَّارِخُ فِي كَلام الْعَرَب: الشابُّ، والجميع شَرْخٌ". ورَوى عن شَمِر[٧] أنَّه "اسمٌ يَقع موقع الْجَمْع". وعلى هذا يكون بمعنى الفاعلية؛ لأنه جمع اسم فاعل أو اسم جمعه، وقد اختُلِفَ في الجمع الذي جاء على صيغة (فَعْل) وله مفردٌ من لفظِهِ على مذهبين:

أ- مذهب سيبويه أنه اسم جمعٍ، قال[٨]: "فليس (فَعْلٌ) مما يكسَّر عليه الواحد للجميع". وعليه ابن الأثير، قال[٩]: "قد خصُّوا أمثلةً من الْجَمْع باسمِ الجمْع، ولم يجعلوها جمْعًا، نحو: صَحْب، وأَدَمٍ، وَعَمَدٍ، وغَزيٍّ، وكَلِيبٍ، وظُؤَارٍ...". و(صحْب) مثل (شَرْخ).

ب-مذهب الأخفش أنَّ " كلَّ ما يفيد معنى الجمع على وزن (فَعْل) وواحده اسم فَاعِل كصَحْب وشَرْب في صاحب وشارب، فهو جمع تكسيرٍ واحدُهُ ذلك الفاعل"[١٠].

---

(١) ينظر: شرح الشافية للرضي ١٥٧/١.

(٢) ينظر: الصحاح (عفا).

(٣) الأفعال ١٩٣/٢.

(٤) ينظر: هذا القول منسوبًا لابن دريد في المخصص ٥٧/١.

(٥) العين ١٦٩/٤.

(٦) تهذيب اللغة ٤٠/٧.

(٧) المصدر السابق. و(شمر) هو: أبو عمرو شمر بن حمدويه الهروي اللغوي (...-٢٥٥هـ). ينظر: إنباه الرواة ٧٧/٢.

(٨) الكتاب ٦٢٤/٣.

(٩) البديع/ق٢/ج١/١١١، وينظر: ق٢/ج١/ ١٠٨ و١٣٨.

(١٠) شرح الشافية للرضي ٢٠٣/٢. وينظر: معاني القرآن للأخفش ٣١٥/١ و٥٤٦/٢.

آراء العلماء في (شَرْخ) بوزن (فَعْل):

١- قال أبو عبيد[١]: "الشارِخُ: الشابُّ، والجمع شَرْخٌ". فهو عنده جمع (شارخ). وكذلك قال كراع النمل، والأزهري، والخطابي، والجوهري، والمطرزي[٢].

٢- قيل: الشَّرخُ: أوّلُ الشَّباب، فهو واحدٌ يكفي من الجمع والاثنين، كما تقول: رجلٌ صومٌ، ورجُلانِ صومٌ[٣].

مناقشة الاحتمال:

يعود سبب الاحتمال إلى تعدد معاني صيغة (فَعْل) فقد وُضعت لأكثر من معنى[٤]، فهي من الصيغ التي وُضِع عليها المصدر واسم الجمع أوالجمع، فـ(الشَّرخ) من المشترك اللفظي، وكلا المعنيين جائزٌ بناءً على جواز استعمال المشترك في معنييه.

ومثلُ (الشَّرْخ) في الاحتمال (الشَّربُ) في قول عُقْبة بن سابق الهِزاني[٥]:

وَعَنْسٍ قَدْ بَرَاهَا لَ (م) ـذَّةُ الْمَرَكَبِ والشَّرْبِ

قال أبو علي الفارسي[٦]: "فَيُمكن أنْ يعنيَ بالشَّرب المصدرَ، ويمكن أنْ يعنيَ به جمعَ شاربٍ، والمصدرُ أشبه؛ ليكون معطوفًا على مثله...".

وإذا كان أبو علي قد رجَّح المصدرية في (الشَّرب) لتحقيق المماثلة، فإنَّ احتمال الفاعلية في (الشَّرخ) أقوى لتحقيق المماثلة والمطابقة التامة مع (شيوخهم)، ويُقوِّيه أنَّه قول أكثر العلماء، وأنَّه لم يقُل أحدٌ بالمصدرية إلا مع الاحتمال -حسب ماوقفت عليه من آراء العلماء-.

و(الشرخ) بوزن (فعْل) يحتمل أيضًا الفردية والجمعية،كما سيأتي في الفصل السادس.

---

(١) الغريب المصنف ١١٧/١ وينظر: غريب الحديث لأبي عبيد ١٧/٣.

(٢) ينظر: المنتخب ١٤٦/١ و١٥٢ و تهذيب اللغة ٤٠/٧ ومعالم السُّنن ٢٨١/٢ والصحاح والمغرب (شرخ).

(٣) ينظر: الغريبين (شرخ).

(٤) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢٦٤-٢٦٥.

(٥) البيت من الهزج، وهو في ديوان الأصمعيات ٤٤ وتنظر: نسبة القصيدة لعقبة في سمط اللآلي ٨٧٩/١.
والعَنْس: النَّاقة الصلبة الشَّدِيدَة. جمهرة اللغة ٨٤٣/٢.

(٦) الحجة للقراء السبعة ٢٦١/٦

المطلب الثاني: صيغة (فَعْلى):

قال ابن الأثير[١]:

"وَمِنْهُ حَدِيثُ صَفِيّة: «لمَّا قِيلَ لَهُ: إنَّها حائضٌ، فَقَالَ: عَقْرَى حَلْقَى»[٢]، أَيْ: عَقَرَها اللهُ وأصَابَها بعَقْر فِي جَسَدها. وَظَاهِرُهُ الدُّعاء عَلَيْهَا، وَلَيْسَ بِدُعَاءٍ فِي الْحَقِيقَةِ، وَهُوَ فِي مَذْهَبهم معروفٌ[٣].

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ[٤]: الصَّواب: عَقْراً حَلْقاً –بِالتَّنْوِينِ– لِأَنَّهُمَا مصدَرَا عَقَرَ وحَلَقَ.

وَقَالَ سِيبَوَيْهِ[٥]: عَقَّرْتُه إِذَا قلتَ لَهُ: عَقْرًا، وَهُوَ مِنْ بَابِ سَقْياً، ورَعْياً، وجَدْعاً.

قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ[٦]: هُمَا صفَتان لِلْمَرْأَةِ المَشْئومة، أَيْ: أَنَّهَا تَعْقِرُ قومَها وتَحْلِقُهم، أي: تَسْتَأصِلُهم مِنْ شُؤْمها عَلَيْهِمْ.

ومَحَلُّهما الرفعُ عَلَى الخَبَرية، أَيْ: هِيَ عَقْرَى وحَلْقَى. ويَحْتمِل أَنْ يَكُونَا مَصْدَرَين عَلَى فَعْلى بِمَعْنَى العَقْر والحَلْق، كالشَّكْوَى للشكْوِ.

وَقِيلَ: الألفُ لِلتَّأْنِيثِ، مِثْلُهَا فِي غَضْبَى وسَكْرى".

---

(١) النهاية (عقر) وينظر: (حلق).

(٢) هذا جزء من حديث وهو في صحيح البخاري/كِتَاب الحَجِّ/بَاب التَّمَتُّعِ وَالإِقْرَانِ وَالإِفْرَادِ بِالحَجِّ... وصحيح مسلم/ كتاب الحج/ باب وُجُوبِ طَوَافِ الْوَدَاعِ وَسُقُوطِهِ عَنِ الْحَائِضِ. وقد ورد في مواضع أخر من الصحيحين.

(٣) هَذَا على مَذْهَب الْعَرَب فِي الدُّعَاء على الشَّيْء من غير إرادةٍ لوُقُوعه، عند الأمر يُعْجبُ مِنه، ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد ٢/٩٣-٩٤ و تأويل مشكل القرآن ١٧١ وتهذيب اللغة ٤/٣٨.

قال البخاري في أحد المواضع التي أورد فيها الحديث: «عَقْرَى حَلْقَى – لُغَةٌ لِقُرَيْشٍ –...». صحيح البخاري ٨/٣٧.

قال ابن حجر: "قَالَ ابن عَبَّاس: هِيَ لُغَة قُرَيْش، أَي: الدُّعَاء بِهَذَا". فتح الباري ١/١٥٨.

ينظر معنى الكلمتين والأقوال فيهما في: إصلاح غلط المحدثين ٥٣ والمحكم ١/١٨٤ وإحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد ٢/٩٦ وعقود الزبرجد ٣/٢٠٩.

(٤) ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد ٢/٩٤.

(٥) قال سيبويه: "هذا باب ما يُنْصَبُ من المصادر على إضمارِ الفعل غير المستعمل إظهاره، وذلك قولك: سَقياً وَرْعياً، ونحو قولك: خَيْبةً، ودَفْراً، وجَدْعاً وعَقْراً...". الكتاب ١/٣١١.

(٦) ينظر: الفائق في غريب الحديث ٣/١٠-١١.

الاحتمال الصرفي:

تحتمل (عقرى) و(حلقى) أن تكونا:

أ- صفتين مشبهتين على صيغة (فَعْلَى) تأنيث (فَعْلان)، نحو: (غضبى) و(سكْرى).

ب-مصدرين سماعيين، على صيغة (فَعْلَى)، نحو: (شكوى) و(نجوى)، وقيل: أصلهما (عقرًا) و(حلْقًا)، فحقُّهما أَن يُنوَّنا، لكنْ أُبدِل التنوينُ بالألفِ إجراءً للوصلِ مُجرَى الوقفِ[١]، قال المطرّزي[٢]: "وقِيل: الألف للوقفِ"، قال الملا علي القاري[٣]: "وفيهِ أَنَّهُ لا يساعده رسمها بالياءِ".

آراء العلماء في (عقرى) و (حلقى) بوزن (فعلى):

١- يرى بعض العلماء أَنَّهما وصفانِ، ويتفرَّعُ هذا الرأي إلى:

أ- من يرى الوصفيَّة الإفراديَّة، وهو رأي الخليل، قال[٤]: "ويقال: امرأة عقرى حلقى، توصَفُ بالخلاف والشُّؤم". وبه قال السَّرقُسْطي، والفيومي، وابن السِّيد[٥].

ب-من يرى الوصفيَّة الجمعيَّة، وهو رأي الفرَّاء[٦].

٢- يرى بعض العلماء أَنَّهما مصدران، ويتفرَّع هذا الرأي إلى:

أ- من يرى أَنَّهما مصدران على (فَعْلَى) بألف التأنيث المقصورة، وممن قال به ابن سيدَه[٧].

ب-من يرى أَنَّهما مصدران على (فَعْل)، ورواها المحدِّثون على (فَعْلَى)، وهذا رأي أبو عبيد[٨]، وتابعه ابن الأثير[٩].

---

(١) ينظر: مرقاة المفاتيح ١٨٤٢/٥.

(٢) المغرب (عقر).

(٣) مرقاة المفاتيح ١٨٤٢/٥.

(٤) العين ١٥١/١-١٥٢.

(٥) ينظر: الأفعال للسرقسطي ٢٩٦/١ و ٣٩٧/١ والمصباح المنير (حلق) ومشكلات موطأ مالك لابن السيد ١٤٤.

(٦) ينظر: منسوبًا إلى الفراء في غريب الحديث للحربي ١٠٠١/٣.

(٧) ينظر: المحكم ١٨٤/١.

(٨) ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد ٩٤/٢.

(٩) ينظر: النهاية (حلق) وجامع الأصول ٥٦/١١ و١٥١/٣.

٣- يرى بعض العلماء أنهما اسمانِ لداءينِ، وبه قال أبو هلال العسكري[١].

٤- يرى بعض العلماء أنَّهما تحتملان المصدرية والوصفية، وممن قال به ابن القطاع[٢]، والزمخشري[٣].

مناقشة الاحتمال:

الكلمتان من المشترك اللفظي، ويجوز حملهما على كل معنى من المعاني التي أوردها العلماء، ولكنَّ الأظهر والذي عليه جُلُّهم أنها إما صفة أو مصدر، فهي تحتمل الوصفية الإفرادية والمصدرية أكثر من الاسمية والوصفية الجمعية.

ويعود سبب الاحتمال إلى أمرين:

١- مجيء صيغة (فَعْلَى) في أسلوب الدُّعاء، والمشهور أن يكون بصيغة (فَعْل)، وهو قياس مصدر الثلاثي (عَقَرَ)، فيُقال: (عَقْرًا)، وبه مثّلَ سيبويه، وهذا ما صوَّبَهُ أبو عبيد، وقد روى الأزهري ما يدل على أنّ أباعبيد أجاز فيما بعد روايةَ المحدِّثين، قال[٤]: "وَقَالَ شمر: قلتُ لأبي عبيد: لم لا تجيز (عَقْرَى)؟ فَقَالَ: لأَن (فعْلَى) تَجِيء نعتاً، وَلم تجىءْ فِي الدُّعَاء. فقلتُ: روى ابْن شُميل عَن الْعَرَب: (مُطَّيرَى)[٥] و(عَقرى) أخفُّ مِنْهَا! فَلم يُنكرْه، وَقَالَ: صيِّروه على وَجْهَيْن".

وقول أبي عبيد: "لأَن (فعْلَى) تَجِيء نعتاً، وَلم تجىءْ فِي الدُّعَاء"، دليلٌ على أنّه كانَ يتّبعُ مذهب سيبويه في الوقوف عند المسموع من هذه المصادر التي يُدْعى بها.

---

(١) ينظر: جمهرة الأمثال ٢/٥٨-٥٩.

(٢) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢٩٠ والأفعال لابن القطاع ٢/٣٧٢.

(٣) ينظر: الفائق ٣/١٠-١١.

(٤) تهذيب اللغة ١/١٤٥.

(٥) قَالَ ابْن شُميل: مِنْ دُعاء صبيان الْعَرَب إِذا رَأَوْا خالاً للمطر: مُطَّيْرَى. تهذيب اللغة ١٣/٢٣٢.
و(ابن شميل) هو أبو الحسن النضر ابن شميل التميمي، من أصحاب الخليل، عالم متفنن، صاحب غريب ورواية للحديث، أول من أظهر السنة بخراسان، ولي القضاء بمرو (...-٢٠٣هـ). ينظر: معجم الأدباء ٦/٢٧٥٨ وإنباه الرواة ٣/٣٤٨.

ومسألةُ المصادر المسموعة عن العرب في الدعاء للإنسان أو عليه فيها ثلاثة مذاهب[١]:

أ- الاقتصار على المسموع من هذه الألفاظ، وعدم القياس، وهذا مذهب سيبويه[٢].

ب-القياس، وهذا مذهب الأخفش[٣]، والمبرد[٤].

ج- التفصيل، فيُقاس في ماله فعل من لفظه، ويقتصر على السماع في غيره، وهذا مذهب الفراء[٥] ووافقه ابن مالك[٦].

٢- تعدد معاني صيغة (فَعْلى) المختومة بألف التأنيث المقصورة، فهي من الصيغ التي وُضِعَتْ للدلالة على أكثر من معنًى، قال الزمخشري[٧]: "فالتي ألفُها للتأنيث أربعة أضرب: اسم عينٍ، كـ(سَلْمَى ورَضْوَى وعَوَّى[٨])، واسم معنى، كـ(الدَّعْوَى والرَّعْوَى[٩] والنَّجْوَى واللَّوْمَى[١٠])، ووصفٌ مفردٌ كـ(الظَّمْأَى والْعَطْشَى والسَّكْرَى)، وجمعٌ كـ(الْجَرْحَى والأَسْرَى)".

ويظهر أثر هذا الاحتمال الصرفي على الجانب النحوي، وينعكس على الاحتمال في الإعراب، فيجوز في كلا الكلمتين أن تُعربَ كمايأتي[١١]:

١- مفعولاً به بفعلٍ مضمر، كأنّه قال: اللهم اجعلْها عقرى.

٢- مفعولاً مطلقًا، من باب سقيًا وجدْعًا.

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/١٣٦٠-١٣٦١ و همع الهوامع ٢/١٠٥.

(٢) ينظر: الكتاب ١/٣٧١.

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/١٢٦.

(٤) ينظر: المقتضب ٣/٢٢١.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٣.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية٢/٦٦١.

(٧) المفصل ٢٥١.

(٨) العوّى: نجمٌ، يمدّ ويُقصر. ينظر: المحكم ٢/٢٠٧.

(٩) الرَّعوى: النزوع عن الجهل وحسن الرجوع عنه. ينظر: تاج العروس (رعو).

(١٠) اللَّومى: الملامة والعذل. ينظر: الصحاح واللسان (لوم).

(١١) ينظر: التعليق على الموطأ للوقّشي ١/٤٠٠ و الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه للتّلمساني ١/٤٥٨.

٣- خبرًا لمبتدإٍ محذوف، كأنه قال: هي عقرى وحلقى.

٤- اسمًا وُضع موضع المصدر، كقول الشاعر(١):

أَحافِرَةً على صَلَعٍ وشيبٍ ** مَعَاذَ الله من سَفَهٍ وعَارِ

والراجح-فيما يظهر لي- أنّ معنى الوصفية الفاعلية فيهما أقوى احتمالاً، بدليل اختصاصهما بالمؤنث، فلا يُقال للمذكر: (عَقْرَى حَلْقَى). ومما يرجحه أنه رأي أكثر العلماء.

قال الحميدي(٢): "وَقيل: إنَّ (عَقْرَى حَلْقَى) أصوب...".

وقال الوقّشي(٣): " ومجازُ رِوَايةِ من رَوَى : (عَقْرَى حَلْقَى) أن يكونا اسمينِ مَقْصُورَينِ بُنيا على مثال (فَعْلَى) كامرأةٍ خَزْيَا، فيكونا في موضعِ نصْبٍ بفعلٍ مضمرٍ، كأنّه قال: اللهمّ اجعلها عقْرى، أو في موضعِ خبرِ مبتدإٍ مضمرٍ، كأنّه قال: هي عقْرى، وإذا كان هذا التأويلُ مُمْكنًا فيهما فلا معنى لإنكار من أنْكرَها".

(١) البيت من الوافر، ولم أقف على قائله، وهو في: إصلاح المنطق ٢١٢ وأدب الكاتب ٤١٥ ومعجم ديوان الأدب ٣٦٥/١ وتهذيب اللغة ١٤/٥ والصحاح (حفر).

(٢) تفسير غريب مافي الصّحيحَين ٥٠٢.

(٣) التعليق على الموطأ ٤٠٠/١.

المبحث الثاني

الصِّيغ التي تحتمل المصدرية والوصفية المفعولية

المطلب الأول: صيغة (فَعَال):

قال ابن الأثير(١):

"فِيهِ: «لَمْ يكُن يذُمُّ ذَوَاقاً»(٢)**، الذَّوَاقُ: المأكُول والمشْرُوب، فَعَال بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، مِنَ الذَّوْقِ يَقَعُ عَلَى المصْدر وَالِاسْمِ. يُقَالُ: ذُقْتُ الشَّيْءَ أَذُوقُهُ ذَوَاقاً وذَوْقاً، وَمَا ذُقْتُ ذَوَاقاً، أَيْ شَيْئًا".**

الاحتمال الصرفي:

(الذّواق) على صيغة (فَعَال) اسم المأكول والمشروب، يحتمل أن يكون في الأصل:

١- مصدرًا للفعل الثلاثي المجرد الأجوف المتعدي (ذاقَ)، وهو مصدرٌ سماعيّ؛ لأنّ قياسَ مصدر الثلاثي المتعدي أن يكون على (فَعْل)، قال الخليل(٣): "ذاقَ يذوقُ ذَوْقاً ومَذاقةً ومَذاقاً وذَواقاً. وذَواقُه ومَذاقُه طيب أي: طعمُه".

وعلى هذا المعنى يكون (الذّواق) مَصْدَرًا أقيمَ مقامَ المفعول، قال الطَّبري(٤): "والعرب تفعل ذلك كثيرًا، تضع مفعولا في موضع المصدر، والمصدر في موضع مفعول"، ثم سُمِّي به، والتسمية بالمصدر تفيد المبالغة(٥).

---

(١) النهاية (ذوق).

(٢) هذا جزءٌ من أثرٍ طويل لهند بن أبي هالة التميمي -رضي الله عنه- في صفة الرسول -صلى الله عليه وسلم- وهو في الطبقات الكبرى لابن سعد١/٤٢٢ والأخبار الموفقيات ٢٩٣ وأنساب الأشراف للبلاذري ١/٣٨٦ والشمائل المحمدية للترمذي ٣٤ وجامع الأصول ١٢/٩٤.

(٣) العين ٥/٢٠١.

(٤) تفسير الطبري ١٣/٣٩. وينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٣٨ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/٢٠٥.

(٥) قال ابن عاشور: " وفي التسمية بالمصدر من معنى قوة الاتصاف بمادة المصدر ما هو معلوم ".
التحرير والتنوير ١٤/٩.

كما أنَّ المصدر جنسٌ، قال السهيلي[١]: "والمصدر جنس من الأجناس"؛ فإطلاقه على ما يتنوَّع فيه مناسبة معنويّة.

٢- وصفًا بمعنى مفعول، وحينئذٍ تكون (فَعَال) صيغة نابت عن المفعول[٢]، قال أبو حيان[٣]: "وَشَرَابٌ: فَعَالٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، كَطَعَامٍ بِمَعْنَى مَطْعُومٍ، وَلا يَنْقَاسُ فَعَالٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، لا يُقَالُ: ضَرَابٌ وَلا قَتَالٌ بِمَعْنَى مَضْرُوبٍ وَلا مَقْتُولٍ".

وهو معَ عدمِ القياس كثيرٌ فيما دلَّ على المأكول والمشروب، قال أبو عبيد[٤]: " قال الأصمعي: يُقال: ما ذُقْتُ أَكَالاً ولا لَمَاجًا[٥] ولا شَمَاجًا[٦] ولا ذواقًا.

وقال أبو زَيد: ما ذقت عَضَاضًا ولا مَضَاغًا ولا قَضَامًا ولا لَمَاظًا[٧].

قال: يعني ما يُعَضُّ أو يُمْضغ أو يُقضم أو يُتلمّظ به.

قال أبو عبيد: وكذلك تلك الحروف الأُوَل كلها مشتقة من الأفعال، وهي ما يُذاق أو يؤكل أو يُعْذَف[٨] أو يُلْمَج، ومعناها يرجعُ إلى ما يُنال من المَطْعَم.

وقال الأصمعي: فإن أرادوا نفيَ الشرابِ قالوا: ما ذقت لَمَاقاً[٩]".

قال الميداني[١٠]: "ومثل هذا كثيرٌ".

وعلى ماتقرَّرَ تكون الكلمة منتقلة من الوصفيّة إلى الاسميّة، ويكونُ ثمّةَ شَبهٌ دلالي بين صيغة (فَعَال) وصيغة (فعيلة) التي بمعنى (مفعولة)؛ حيث تنتقل الكلمة فيهما من الوصفية

---

(١) نتائج الفكر ١٤٤. وينظر: المحتسب ٣١٦/١.

(٢) ينظر: تصريف الأسماء والأفعال لقباوة ١٥٩.

(٣) البحر المحيط ٥٥١/٤.

(٤) الأمثال ٣٩٠.

(٥) اللمْجُ: الأكل بأطراف الفم، ينظر: الصحاح (لمج).

(٦) الشَّمْجُ: الخلْطُ، وشَمَجَ: اخْتَبَزَ من الشعير والأرز، ينظر: العين ٤١/٦ ومعجم مقاييس اللغة (شمج).

(٧) اللَّمْظُ: تتبع بقية الطعام في الفم باللسان، ينظر: الصحاح (لمظ).

(٨) وردَ ذكرُ (العَذُوفِ) و(الْعُذَافِ) قبل هذه الأمثلة في كتاب الأمثال، والْعَذْفُ: الأكلُ، ينظر: الصحاح (عذف).

(٩) اللَّمَاق: الْيَسِير من الطَّعَام وَالشرَاب. ينظر: المحكم ٤٤٣/٦.

(١٠) مجمع الأمثال ٢٨١/٢.

إلى الاسمية، كما أن الموصوف بهما ليس مفعولاً في الحقيقة، بل هو مُعّدٌ لذلك، فالذّواق مُعدٌّ لما يُذاق، والقَضامُ لما يُقضم، كما أنّ الذّبيحة لما يُذبح، فالوصف بالنظر إلى ما سيؤولُ إليه الموصوف، وهذا من علاقات المجاز المرسل(١).

آراء العلماء في (ذَواق) بوزن (فَعَال):

١- يرى الخليل أنَّ الذواق بمعنى المصدر أو الطَّعم(٢)، وقال الأزهري(٣): "فالذَّوَاق والمَذاق يكونَانِ مصدَرَين، ويكونانِ طَعْماً، كَمَا تَقول: ذَواقهُ ومذاقُه طيِّبٌ".

٢- يُفهم من رواية أبي عبيد السابقة، أنّ (الذّواق) عنده وعند أبي زيد بمعنى المفعولية، وهو رأي الزمخشري، وابن الجوزي(٤)، وكذا قال ابن الأثير في (منال الطالب)(٥).

مناقشة الاحتمال:

يعود سبب الاحتمال إلى ما يأتي:

١- تعدد معاني صيغة (فَعال)(٦)، معَ عدمِ وجودِ قرينةٍ تحْسِمُ الاحْتِمال.

٢- قصد مشاكلة اللفظ للمعنى مِمَّا أدَّى إلى صياغة الكلمة بهذه الصيغة المشتركة؛ لأنَّ المأكول والمشروب من الأمور الخفيفة على النفوس، وهذا المعنى العام تمثِّلُه صيغة (فَعَال)، قال السُّهيلي(٧): "كَأَنَّهُمْ قَصَدُوا بِتَوَالِي الْفَتَحَاتِ مُشَاكَلَةَ خِفّةِ اللّفْظِ لِخِفّةِ الْمَعْنَى، أَيْ الْمُسَمّى بِهَذِهِ الصّفَاتِ خَفِيفٌ عَلَى النّفْسِ".

---

(١) ينظر: الفرق بين فعيلة وفعيل ص٤٤ من هذا البحث.

ويقول الدكتور فخر الدين قباوة عن الصيغ النائبة عن اسم المفعول: "وكثيرٌ من مفردات هذه الصِّيغ،...سَماعي لايُقاسُ عليه، ويستوي فيه المذكّر والمؤنّث، وقلَّ أن يُسْتَخْدَمَ صفةً؛ لأنّهُ أقْرب إلى أسْماءِ الذَّوات الجامِدة، وما وُصِفَ به من ذلك، يضُمُّ إلى معنى اسم المفعول ضربًا من المبالغة". تصريف الأسماء والأفعال ١٦٠.

(٢) ينظر: العين ٢٠١/٥.

(٣) تهذيب اللغة ٢٠٣/٩.

(٤) ينظر: الفائق ٢٣١/٢ و ٩٠/٢ وغريب الحديث لابن الجوزي (ذوق).

(٥) ينظر: ٢١٢/١.

(٦) تنظر: معاني صيغة (فَعَال) في المقتضب ٣٦٨/٣ وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢٧٥ والمزهر ١٢٨/٢.

(٧) الروض الأنف ٤٦/٧.

٣- كثرة وضع المصدر موضع اسم المفعول مجازًا في كلام العرب[١].

٤- الملابسة بين المصدر واسم المفعول، ويمكن ملاحظتها في:

أ- علاقة الأصل والفرع بين المصدر واسم المفعول.

ب-انتمائهما إلى حقل المفعولية.

ج- التقارض بين صيغ المصدر وصيغ المفعول، كالخلْق بمعنى المخلوق، والمجلود بمعنى التجلّد.

٥- المصدرِ وسيلةَ الحكم على المفعول بالذم أوالمدح في هذا السياق؛ فالذَّوْق إدْرَاكُ طَعْمِ المَذُوقِ واختبارُه، وبه يُحْكَمُ بالْمَدْحِ أو الذّم على المَذُوقِ.

قال ابن فارس[٢]: "الذَّالُ وَالْوَاوُ وَالْقَافُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ اخْتِبَارُ الشَّيْءِ مِنْ جِهَةِ تَطَعُّمٍ". وقال الفيُّومي[٣]: "الذَّوْقُ: إدْرَاكُ طَعْمِ الشَّيْءِ بِوَاسِطَةِ الرُّطُوبَةِ الْمُنْبَثَّةِ بِالْعَصَبِ الْمَفْرُوشِ عَلَى عَضَلِ اللِّسَانِ، يُقَالُ: ذُقْتُ الطَّعَامَ أَذُوقُهُ ذَوْقًا وَذَوَقَانًا وَذَوَاقًا وَمَذَاقًا إذَا عَرَفْتَهُ بِتِلْكَ الْوَاسِطَةِ".

ومثل (الذواق) في الاحتمال (الشَّرَاب)، قال المُبرِّدُ -في معرض حديثه عن مصدر ذوات الثلاثة-: "وَيكونُ على (فَعَال) نَحْو: ذهب ذَهَابًا، وخفيت خَفَاءً، وشربت شرابًا، يَقُول بَعضهم: هُوَ مصدر، وَأمّا أَكثر النَّحْوِيين فالشراب عِنْده المشروب، وَهَذَا لا اخْتِلَاف فِيهِ، وَإِنَّمَا تزْعمُ طَائِفَةٌ أَنّهُ يكونُ للمصدر"[٤]. ومفهوم كلام المبرد -والله تعالى أعلم- أنَّه لاخلافَ في دلالة (شراب) على الشيء المشروب بين عامة النحاة وإنما اختُلف في أصلها الوضعي على قولين:

أ- يرى أكثر النحاة أنها وضعت للمشروب أصالةً.

ب-يرى طائفةٌ من النحاة أنها وضعت للمصدر أصالةً.

و(الذواق) مثل (الشراب) وزنًا، وأعم منه دلالةً، فهو بمعنى المأكول والمشروب، وليس بمنأى عن الخلاف الذي ساقه المبرد -والله تعالى أعلم-.

---

(١) ينظر: ص٥٨ – ٦١ من هذا البحث.

(٢) معجم مقاييس اللغة (ذوق).

(٣) المصباح المنير (ذوق).

(٤) المقتضب ١٢٦/٢.

المطلب الثاني: صيغة (فُعْلَى):

قال ابن الأثير(١):

"وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: «أَنَّهُ نُثِرَ شيءٌ فِي إِمْلاكٍ، فَلَمْ يأخُذوه، فَقَالَ: مَا لَكُمْ لا تَنْتَهِبُونَ؟ قَالُوا: أَوَلَيْسَ قَدْ نَهَيْتَ عَنِ النُّهْبَى؟ فَقَالَ: إِنَّمَا نَهَيْتُ عَنْ نُهْبَى الْعَسَاكِرِ، فَانْتَهَبُوا»(٢)**، النُّهْبَى: بِمَعْنَى النَّهْبِ، كالنُّحْلَى والنُّحْل، للعَطِيَّة. وَقَدْ يَكُونُ اسمَ مَا يُنْهَبُ، كالعُمْرَى والرُّقْبَى"**(٣).

الاحتمال الصرفي:

(النُّهْبى) مصدرٌ سماعيٌّ على صيغة (فُعْلى)، قال الفارسي(٤): "نُهْبى: مصدرٌ من النَّهْبِ على فُعْلى، ونظيرُهُ في التنزيل: ﴿إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجْعَىٰ﴾(٥)، أي: الرُّجوع".

وقد يوضع هذا المصدر موضع المفعول، فيكون بمعنى (المنهوب)، قال الأخطل(٦):

كَأَنَّما المِسكُ نُهبى بَينَ أَرحُلِنا ** مِمّا تَضَوَّعَ مِن ناجودِها الجاري

---

(١) النهاية (نهب).

(٢) هذا جزء من حديث، رواه -باختلاف اللفظ- الطبراني في المعجم الكبير٩٧/٢٠ وأبو نعيم في حلية الأولياء ٢١٥/٥ والبيهقي في السنن الكبرى/كتاب الصداق /جماع أبواب الوليمة /باب ما جاء في النثار في الفرح، ولم ترِدْ عندهم كلمة (نهبى) بل (نُهبة)، وهو مروي في بعض الكتب الفقهية بلفظ (النهبى)، ينظر: نهاية المطلب للجويني ١٩٢/١٣، وقد وردت (النهبى) في أحاديث أُخر، منها مارواه البخاري في صحيحه: «نَهَى النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- عَنِ النُّهْبَى وَالمُثْلَةِ»، كِتَاب المظَالِمِ وَالغَصْبِ/ بَاب النُّهْبَى بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهِ.

(٣) الإمْلاكُ: التزويجُ. ينظر: الصحاح (ملك). والعمرى: أن يقول الرجل للرجل أعْمرتُك الشيءَ عُمْرَى، أي: جعلته لك عُمري أو عُمرَك، وأرقبتك الشيءَ رُقْبى، أي: جعلته لك مراقبةً، يرقب كل واحدٍ صاحبه ، فإن مات أحدهما فهو للباقي، والاسم العُمرى والرقبى. ينظر: تهذيب اللغة ٢٣٤/٢ و الفروق اللغوية ١٧٢ والصحاح والنهاية (رقب) و (عمر).

والنهبى التي فسّرها ابن الأثير تعرف بنهبى النِّثار، وفيها خلاف بين الفقهاء، ينظر: التلخيص الحبير ٤٠٧/٣ وتحفة المحتاج في شرح المنهاج ٤٣٧/٧ ونيل الأوطار ٢٢٠/٦.

(٤) المسائل العضديات ١١٦-١١٧.

(٥) العلق: ٨

(٦) البيت من البسيط، وهو في ديوانه صنعة السّكّري ١٢٩. وتضوَّع: تحرك وانتشرت رائحته، والنّاجود: كل إناء يُجعل فيه الشراب. ينظر: الصحاح (ضوع) و(نجد).

وقال المتنبي[١]:

سَرَايَاكَ تَتْرَى والدُّمسْتُقُ هاربٌ ** وأصحابُه قَتْلَى وأَمْوَالُه نُهْبَى

قال ابن جني شارحًا[٢]: "والنُّهْبى: المنْهُوب، وهي فُعْلى".

وقول ابن الأثير: وقد يكون اسمَ ما يُنْهَب، أي: ما يُعرَّض للنّهب، كالشيء المنثور في الإملاك، قال ابنُ جني[٣]: "يُقال: أَنْهَبْتُهُ المالَ، أي: جعلتُه نُهْبَى له". قال الزبيدي[٤]: "وأَما النُّهْبَى فَهُوَ كُلُّ مَا أُنْهِبَ...فَهُوَ مَصدرٌ بمعنَى الْمَفْعُول".

ثم إنه لكثرة استعماله بهذا المعنى سُمِّي به المفعول، وشاع هذا الاستعمال المجازي[٥] فأصبح للكلمة دلالتان: المصدريّة والمفعولية.

وقد وقع هذا الانتقال المجازي في كلماتٍ أخرى بوزن (فُعْلى)، نحو: (الفُقرى)[٦] و(الرُّقبى) و(العُمْرى) قال ابن سيده[٧]: "وَقد عمَّرْتُه إِيَّاه وأعْمَرْته: جعلته لَهُ عُمْرَهُ أَو عُمْرِي. والعُمْرَى: الْمصدر من كل ذَلِك، كالرُّجْعَى".

ومن أمثلة ذلك أيضًا: (الحُذْيَا) و(السُّقْيا)، قال سيبويه في باب ما جاء من المصادر وفيه ألف التأنيث[٨]: "وذلك قولك: رَجَعْتُهُ رُجْعَى، وبَشَرْتُهُ بُشْرَى...فأمَّا الْحُذْيَا فالعطية، والسُّقيَا ما سَقيت".

---

(١) البيت من الطويل، وهو في الفسر ١/٢٢٦.
والدمستق بالرومية: قائد جيوش الروم. ينظر: شرح شعر المتنبي لابن الأفليلي ق١/ج١/٣٣٨.
(٢) الفسر ١/٢٢٧.
(٣) المصدر السابق ١/٤١٠.
(٤) تاج العروس (نهب).
(٥) ينظر: علم الدلالة للدكتور أحمد مختار عمر ٢٤١.
(٦) (الفُقرى): مصدر أفقرني البعير، أي: أعارني ظهره للحمل أو الركوب. ينظر: المحكم ٦/٣٧٩.
(٧) المحكم ٢/١٤٩.
(٨) الكتاب ٤/٤٠.

قال السيرافي[١]: "وأمَّا الْحُذْيَا والسُّقْيا فمصْدران في الأصْل، مثل: الْفُتْيَا والرُّجْعَى، وإن كان قد وقعا على المفعول؛ لأنَّ المصدر قد يقع على المفعول كقولهم: درهمٌ ضربٌ في معنى مَضْرُوب...".

آراء العلماء في (نُهْبى) بوزن (فُعْلَى):

اختلف العلماء في النُّهبى على أربعة أقوال:

١- اسم ما انتُهِب أوأُنْهِب، قال الخليل[٢]: "والنُّهْبَى: اسمٌ لما انتهبته". وبه قال ابن دريد، والجوهري، وابن فارس، وابن الأثير في (جامع الأصول)[٣].

٢- اسم مصدر، قال أبو زيد[٤]: "والنُّهْبة والنُّهْبى والنُّهَيْبى والنُّهَّيْبى كُله: اسْم الانتهاب". وقال اللحياني بمثل قول أبي زيد[٥].

٣- مصدر، وهو قول أبي علي الفارسي[٦].

٤- مصدر أو اسم ما أُنهب، وممّن قالَ به أبو موسى المديني، وتابعه ابن الأثير في (النهاية) والمطرزي، والسيوطي، والملا علي القاري[٧].

---

(١) شرح كتاب سيبويه ٤/٤٢٥.

(٢) العين ٤/٥٩.

(٣) ينظر: الجمهرة١/٣٨٢ والصحاح ومجمل اللغة ومعجم مقاييس اللغة (نهب) وجامع الأصول ٢/٦١٩و ٧/٤٦٤.

(٤) ينظر: منسوبًا إلى أبي زيد في المخصص ٣/٤٤٦.

(٥) ينظر: مانُسب للحياني في المحكم ٤/٣٣٢-٣٣٣.

و(اللحياني) هو أبو الحسن علي بن المبارك، وقيل: ابن حازم، كان من أكابر أهل اللغة، أخذ عن الكسائي، وأخذ عنه أبو عبيد القاسم بن سلام، له كتاب النوادر. ينظر: نزهة الألباء ١٣٧ ومعجم الأدباء ٤/١٨٤٣.

(٦) ينظر: المسائل العضديات ١١٦-١١٧.

(٧) ينظر: المجموع المغيث و المغرب (نهب) وسنن النسائي بشرح السيوطي ٨/١٤٤ ومرقاة المفاتيح ٧/٢٧٨٦.

مناقشة الاحتمال:

الدِّلالة منفتحة على المعنيين؛ إذ النّهي الوارد في الحديث يحتمل أن يكون نَهيًا عن المنهوب، ويحتمل أن يكون نهيًا عن الفعل.

ويعود الاحتمال إلى عدة أسباب منها:

١- كثرة وضع المصدر موضع اسم المفعول مجازًا في كلام العرب.

٢- الملابسة بين المصدر والمفعول(١).

ويُقوِّي معنى المفعولية:

١- حديث: «لا تحِلُّ النُّهْبى، ولايحِلُّ كلُّ ذي نابٍ من السِّباع... »(٢)، فالنهي هنا عن المال المنهوب(٣).

٢- الرواية بلفظ (نُهْبة)، قال ابن خالويه(٤): "ليس في كلام العرب (فُعْلَة) إلا مَفْعُول".

ويُقوِّي معنى المصدرية:

١- حديث: « بَايَعْنَا النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- أَنْ لاَ نَنْتَهِبَ»(٥).

٢- كون النَّهبِ يأتي أولا ثم يأتي المنهوب مترتبًا عنه.

---

(١) ينظر: ص ١١١ من هذا البحث.

(٢) جزء من حديث في مسند أحمد ٢٧٧/٢٩.

(٣) ينظر: حاشية السندي على سنن النسائي ٢٠١/٧.

(٤) ليس في كلام العرب ٣١٣.

(٥) الحديث في صحيح البخاري/ كِتَاب المظَالِمِ وَالغَصْبِ/ بَاب النُّهْبَى بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهِ.

المطلب الثالث: صيغة (فَعْل):

قال ابن الأثير(١):

"وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ –رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا–: «مَنْ كَانَتْ فَتْرتُه إِلَى سُنّةٍ فَلأَمٍّ مَا هُو»(٢)**، أَي: قَصد الطَّرِيق الْمُسْتَقِيم، يُقَالُ: أَمَّهُ يَؤُمُّهُ أَمًّا، وتَأَمَّمَهُ وتَيمَّمه.**

ويَحتمل أَنْ يَكُونَ الأَمُّ أُقِيمَ مُقام الْمَأْمُومِ، أَيْ: هُوَ عَلَى طَرِيقٍ يَنْبَغِي أَنْ يُقْصد، وَإِنْ كَانَتِ الرِّوَايَةُ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى أَصْلِهِ مَا هُوَ بِمَعْنَاهُ"(٣).

الاحتمال الصرفي:

(الأَمُّ) على صيغة (فَعْل) مصدرٌ قياسيٌّ للفعل الثلاثي المتعدي (أَمَّ)، قال الخليل(٤): "والأَمُّ: القَصْدُ، فِعْلاً واسمًا".

ويحتملُ أن يكون هذا المصْدر بمعنى المفعول مجازًا، قال سيبويه(٥): "وقد يجيء المصدر على المفعول، وذلك قولك: لبنٌ حَلَبٌ، إنما تريد: محلوبٌ، وكقولهم: الْخَلْق، إنما يريدون: المخلوق. ويقولون للدرهم: ضرب الأمير، إنما يريدون: مضروب الأمير".

فـ(الأمُّ) يحتمل أن يدلَّ على المصدرية حقيقةً، ويحتمل أن يدلَّ على المفعولية مجازًا.

آراء العلماء في (أَمٍّ) بوزن (فَعْل):

لم أعثرْ على آراء للعلماء في (أَمٍّ) بوزن (فعْلٍ)، إلا رأيَ أبي موسى المديني، حيث قال(٦): "أي: قَصْد الطريق المستقيم. يُقال: تأمّمْتُهُ، وتيمّمْتُهُ، وقصدتُهُ.

---

(١) النهاية (أمم).

(٢) هذا جزء من حديث في مسند أحمد ١١/٩٨-٩٩.

(٣) في قوله: "فلأمٍّ ماهو" ثلاث رواياتٍ: بفتح الهمزة وضمها، والثالثة: (فَنِعِمَّا هو)، قال أبو موسى المديني: "وأُمُّ الشيء: أصله وموضعه، وفي روايةٍ: (فَنِعِمَّا هو)، فقوله: (فلأُمٍّ ما هو) بمعناه". المجموع المغيث (أمم).

(٤) العين ٨/٤٣١.

(٥) الكتاب ٤/٤٣.

(٦) المجموع المغيث (أمم).

ويحْتملُ أنْ يكونَ (الأمُّ) أُقيم مُقام (المأموم)، أي: هو على طريق ينبغي أن يُقصد ويُتَّبعَ، و(أمٌّ مَأْمُوم): يأْخُذُ به النَّاسُ ويأتَمُّون به".

وقد تابعه في هذا ابن الأثير.

مناقشة الاحتمال:

يعود سبب الاحتمال إلى كثرة وضع المصدر موضع اسم المفعول مجازًا في كلام العرب، وإلى الملابسة بين المصدر والمفعول(١).

فإن كان (الأَمُّ) مصدرًا بمعنى المفعول، فالمعنى: هُوَ عَلَى طَرِيقٍ يَنْبَغِي أَنْ يُقْصد، قَالَ يُونُسُ(٢): "هَذَا أَمْرٌ مَأْمُومٌ: يَأْخُذُ بِهِ النَّاسُ". ويقوِّيه تسمية الطريق بالإمام، قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُمَا لَبِإِمَامٍ مُّبِينٍ﴾(٣)، قال الفراء(٤): "فجعل الطريق إمامًا لأنّه يُؤَمّ ويُتَّبع". و(إمام) بمعنى (مأموم)، كـ(إله) بمعنى (مألوه)(٥).

وإن كان (الأمّ) مصْدرًا على حقيقته، فالمعنى: قَصد الطَّرِيق الْمُسْتَقِيم، ويُقوِّيه أنَّ (الأمَّ) بمعنى (القصْد)، و-(القصدُ) كما قال الخليل-(٦): "استقامة الطريقة". وهو الراجح-فيما يظهر لي- لأنه حملٌ لِلَّفظ على ظاهره.

---

(١) ينظر: ص ١١١ من هذا البحث.

(٢) معجم مقاييس اللغة (أم).

(٣) الحجر: من ٧٩.

(٤) معاني القرآن للفراء ٩١/٢.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١٤٩/١ والصحاح واللسان والتاج (أله).

(٦) العين ٥٤/٥.

المبحث الثالث

الصِّيغُ التي تَحْتَمِلُ المصدريَّة والاسميَّة

المطلب الأول: صيغة (فَعَال):

قال ابن الأثير(١):

"وَمِنْهُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ: «اللَّقاح واحِد»(٢)، هُوَ –بِالْفَتْحِ– اسْم مَاء الفَحْل، أَرَادَ أَنَّ مَاء الفَحْل الَّذِي حَمَلَت مِنْهُ وَاحِدٌ، واللَّبن الَّذِي أرْضَعَت كُلُّ واحِدةٍ مِنْهُمَا كَانَ أصْلهُ مَاءَ الفَحْل. ويَحْتَمِل أَنْ يَكُونَ اللَّقاح فِي هَذَا الْحَدِيثِ بمعْنى الإِلْقَاح. يُقَالُ: أَلْقَحَ الفَحْل النَّاقة إِلْقَاحاً ولَقَاحاً، كَمَا يُقال: أعْطَى إعْطاءً وَعَطاءً.

والأصْل فِيهِ للإبل. ثم اسْتُعير للناس"(٣).

الاحتمال الصرفي:

(اللَّقَاح) على صيغة (فَعَال) يحتمل أن يكون:

١- اسمَ ذاتٍ نكرةٍ وُضِعَ للدلالة على ماءِ الفحل، نحو: (غَزَالٍ) و(قَذَال)(٤).

٢- اسم مصدرٍ للفعل الثلاثي المزيد بالهمزة (أَلْقَحَ)، و(فَعَال) قد يكون اسم مصدر (أفعل)، كما قال سيبويه في باب (ما جاء المصدر فيه على غير الفعل؛ لأن المعنى واحد)(٥): "وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾(٦)؛ لأنه إذا قال: أنبته فكأنه قال: قد نبت".

---

(١) النهاية (لقح).

(٢) هذا جزء من أثر لابن عباس –رضي الله عنه–، وهو في الموطأ/كتاب الرضاعة/رضاعة الصغير. وضُبط (اللِّقاح) بكسر اللام في مسند الشافعي/كتاب الرّضاع وسنن الترمذي/أَبْوَاب النِّكَاحِ/بَاب مَا جَاءَ فِي لَبَنِ الفَحْلِ.

(٣) ينظر: النهاية (لبن) وجامع الأصول ٤٩٢/١١ والشافي في شرح مسند الشافعي ١٠٤/٥.

وينظر: الخلاف الفقهي في الاستذكار٦/٢٤٤ وبداية المجتهد ٦٢/٣ والمغني لابن قدامة ١١٣/٧وفتح الباري ١٥١/٩.

(٤) ينظر: الكتاب ٢٤٩/٤ والممتع ٦٤ وارتشاف الضرب ١٤٩/١.

(٥) الكتاب ٨١/٤.

(٦) نوح: ١٧.

آراء العلماء في (لَقاح) بوزن (فَعَال):

١- يرى فريق من العلماء أنَّ (اللَّقاح) -بالفتح-: مصدرُ: لقِحَتِ الناقةُ تَلْقَحُ لَقاحاً. ومِمَّن قال به الخليل وثعلب وابن دريد وأبو الوليد الوقَّشي والمطرِّزي[١] والقاضي أبو عبد الله الْيَفُرَنِيِّ[٢]. وقد فرَّقوا بينه وبين (اللِّقاح) -بالكسر- فذهبَ الخليل إلى أنَّه -بالكسر- اسمُ ماءِ الفحْل، وذهب ثعلب إلى أنّه جمعُ لِقْحة.

٢- قال أبو عبيد القاسم بن سلام[٣]: "فَهَذَا تَأْوِيل لبن الْفَحْل". فهو عنده اسم ذات.

٣- يرى الأزهري وأبو عبيد أحمد الهروي و ابن الجوزي أنه اسم ماء الفحل، ويحتمل أن يكون اسم مصدرٍ بمعنى الإلقاح[٤]. وتابعهم ابن الأثير.

مناقشة الاحتمال:

يعود سبب الاحتمال إلى تعدد معاني صيغة (فَعَال) فقد وُضعت لأكثر من معنى، فهي من الصيغ التي وُضِعَت عليها أسماء الذوات والمصادر[٥]، فـ(اللَّقاح) من المشترك اللفظي، وكلا المعنيين جائز بناءً على جواز استعمال المشترك في معنييه.

ويُقوِّي احتمال اسم الذات أنَّ العلماء عبروا بمصطلح (لبن الفحل) في حديثهم عن هذه القضية[٦].

---

(١) ينظر: العين ٤٧/٣ و الفصيح ٢٩٨ وجمهرة اللغة ٥٥٩/١ والمغرب (لقح) والتعليق على الموطّأ ٦٣/٢-٦٤.
و(أبو الوليد الوقشي) هو هِشَامُ بنُ أَحْمَدَ بنِ خَالِدٍ الكِنَانِيّ، الأَنْدَلُسِيّ، كان عالما بالعربية والحديث والفقه، متوسعا في ضروب المعارف (٤٠٨هـ -٤٨٩هـ). ينظر: معجم الأدباء٢٧٧٨/٦ وسير أعلام النبلاء١٣٤/١٩.

(٢) ينظر: المغرب (لقح) والاقتضاب في غريب الموطأ ١٦٢/٢.
و(الْيَفُرَنِيِّ) هو مُحَمَّد بن عبد الْحق بن سُلَيْمَان، قاضي تِلمْسَان، كان معنيًّا بِالْحَدِيثِ وَرِوَايَته. (...-٦٢٥هـ).
ينظر: التكملة لكتاب الصلة ١٦٦/٢ وسير أعلام النبلاء٢٦١/٢٢.

(٣) غريب الحديث لأبي عبيد ٣٥/٣.

(٤) ينظر: تهذيب اللغة ٣٣/٤-٣٤ والزاهر في غريب ألفاظ الشافعي٢٣١ والغريبين وغريب الحديث لابن الجوزي (لقح). وفي الغريبين ضُبط (اللِّقاح) -بالكسر- وأظنُّه تحريفًا ويدل على ذلك أن الأزهري ضبطها بالفتح والهروي صاحبه، وكلامهما متقارب، كما أن ابن الأثير ضبطها باللفظ، و(الغريبين) مصدر ابن الأثير، كما أن الهروي قد مثَّل بالعَطاء وهو وزان اللَّقاح، كما أنه لم يذكر أحد من العلماء-فيما أعلم- أنَّ اللِّقاح -بالكسر- مصدر (لقِح).

(٥) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢٧٥.

(٦) تنظر: الآثار الواردة في مصنف عبدالرزاق الصنعاني/ كِتَاب الطَّلَاقِ/بَاب لَبَنِ الْفَحْلِ.

ويُقوّي احتمال المصدريَّة أنَّ الخليل فرَّق بين معنى (اللِّقاح) و(اللَّقَاح)، وذكر أنَّ الأول اسم ماء الفحل والثاني مصدر.

وهنا إشكالٌ لابُدَّ من الوقوف عندَه، وهو أنَّ القائلين بأنَّ (اللَّقاح)-بالفتح- بمعنى ماء الفحل يستشهدون بما جاءَ في (العين)، والذي في العين (اللِّقاح)-بالكسر-، والاحتمالُ إنَّما يرِدُ على اللفظ الواحد لاعلى اللفظين المُختلِفين.

ويُمكن توجيه ذلك بالآتي:

١- احتمال وقوع تحريفٍ في ضبط (اللِّقاح) في (كتاب العين)، ويُقوِّيه أنَّ من أنْكَرَ روايةَ كسر اللام أنكرها لأنها جمع لِقْحة، ولو كانت بمعنى ماء الفحل لكان للرواية وجهٌ، قال الْيَفُرَنِّي[١]: "هو مفْتُوحُ اللام، مصدرُ: (لَقِحَتْ الأُنْثَى لَقَاحًا) ومَنْ كَسرَهَا فقد أخْطَأ، إنَّمَا اللِّقَاحُ -بالْكَسْر- جمعُ (لِقْحَة)، هذا قولُ ابنُ السِّيد، وتَبِعَ الحربيَّ على إنكار الكسر".

٢- احتِمَال كون (اللَّقاح) لهجةٌ في (اللِّقَاح)، أو العكس، قال الزبيدي[٢]: "ولَقِحَت تَلْقَح لَقَاحاً ولَقْحاً: (قَبِلَت اللِّقَاحَ) ، بِالْكَسْرِ وَالْفَتْح مَعًا، كَمَا ضُبط فِي نُسختنا بالوَجْهَين".

وقد وردت كلمة (اللَّقاح) بوزن (فَعَال) محْتمِلةً المعنيين في قولُ ابن ميَّادَة[٣]:

يحدو ثمانيَ مُولَعاً بلَقاحِها ** حتَّى هَمَمْنَ بِزَيْغةِ الإرْتاجِ

قال ابنُ السِّيرافي[٤]: "مولعاً بِلَقاحِها: بأن يركبها حتى تَحْمِلَ، واللَّقاحُ: حملُها". وقال الأعلم الشنتمري[٥]: "وصفَ إبِلاً أُولِعَ راعيها بلَقاحها حتى لَقِحَت". فاللَّقاح عندهما مصدر.

بينما قال البغدادي[٦]: "واللَّقَاحُ كَسَحَاب مَاءُ الْفَحْل فِي رحم النَّاقة". فاللقاح عنده اسم ذات.

---

(١) الاقتضاب في غريب الموطأ ١٦٢/٢. وينظر: مشارق الأنوار ٣٦٢/١. ولم أجد رأي ابن السيد في كتابه: (مشكلات موطأ مالك)، ولا رأي الحربي في الجزء المطبوع من كتابه: (غريب الحديث).

(٢) تاج العروس (لقح).

(٣) البيت من الكامل، وهو في ديوان ابن ميادة ٩١ والكتاب ٢٣١/٣ وشرح الكافية للرضي ١١٠/١.

(٤) شرح أبيات سيبويه ٢٦٠/٢.

(٥) تحصيل عين الذهب ٤٥٥.

(٦) خزانة الأدب١٥٩/١.

المطلب الثالث: صيغة (فَعْل):

قال ابن الأثير:[١]:

"فِي حَدِيثِ نَعِيم الْجَنَّةِ: «وَلا خطَر عَلَى قَلْب بَشَر، بَلْهَ مَا اطَّلَعْتُم عَلَيْهِ»[٢]**. بَلْهَ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ بِمَعْنَى: دَعْ واتْرك، تَقُولُ: بَلْهَ زيْداً. وَقَدْ يُوضَع مَوْضع الْمَصْدَرِ وَيُضاف، فَيُقَالُ: بَلْهَ زَيْدٍ، أَيْ: تَرْكَ زَيدٍ. وَقَوْلُهُ (مَا اطَّلَعْتُم عَلَيْهِ) يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبَ المحَلّ وَمَجْرُورَهُ عَلَى التَّقْدِيرَين، وَالْمَعْنَى: دَعْ مَا اطَّلَعْتم عَلَيْهِ مِنْ نَعيم الْجَنَّةِ وعرَفْتُموه مِنْ لذَّاتها"**[٣].

الاحتمال الصرفي:

(بَلْه) على صيغة (فَعْل) من ألفاظ الاستثناء على مذهب الكوفيين والبغداديين، وجمهور البصريين على أنه لايستثنى بها[٤]، وقد اختُلِفَ في اشتقاقِها، فقيل: ليست مشتقة، وزعم العبدي[٥] والسُّهيلي[٦] أنها مشتقة من لفظ (الْبَلَه)، أي: الغفلة.

وقد ذكر ابن الأثير أنها بمعنى اسم فعلٍ أو مصدر، فيحتمل أن تكون:

١- مصدرًا قياسيًّا لفعلٍ ثلاثيٍّ متعدٍّ مُمَات بمعنى: (تَرَكَ)، ويُعرب حينئذٍ مفعولاً مُطْلقًا كقوله تعالى: ﴿ فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ ﴾[٧]، وقد أُقيمَ هذا المصدر مُقام فعْله المحذوف وجوبًا[٨].

---

(١) النهاية (بله).

(٢) هذا جزء من حديث في صحيح البخاري/ كِتَابُ تَفْسِيرِ القُرْآنِ/ باب قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾ السجدة: من ١٧. وصحيح مسلم/كتاب الْجَنَّةِ وَصِفَةِ نَعِيمِهَا وَأَهْلِهَا. ولفظ البخاري: (بلْه ما أُطْلِعْتُمْ عليه)، ولفظ مسلم: (بَلْهَ مَا أَطْلَعَكُمُ اللهُ عَلَيْهِ).

(٣) ينظر: البديع القطب الأول/ج٢/٥٣٠ وجامع الأصول ٤٩٦/١٠.

(٤) ينظر: المخصص ٢٣٤/٤ ومفتاح العلوم للسكاكي ١٠٤ وارتشاف الضرب ١٥٥٤/٣ وشرح المزج للدماميني ٦٠١.

(٥) ينظر: مانسب إليه في ارتشاف الضرب ٢٢٩٦/٥.

و(العبدي) هو أبو طالب أحمد بن بكر، صحب أبا علي الفارسي النحوي وأخذ عنه، واعتنى بشرح الإيضاح والتكملة، عاش إلى قريب سنة ٤٢٠هـ. ينظر: إنباه الرواة ٣٨٦/٢.

(٦) ينظر: الروض الأُنُف ٢٦٦/٦.

(٧) محمد: من ٤.

(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية ٦٦٠/٢ وأوضح المسالك ٢١٧/٢.

وعلى هذا تكون (بلهَ) مصدرًا مضافًا ، وفتحة هائها فتحةَ إعراب، و(ما اطَّلعْتُم عليه) في محل جر بالإضافة، والجملةُ فعليّة[١] حُذِف صدرُها وجوبًا، والأمر بالمصدر يدل على التأكيد والدوام المستفاد من حذف الفعل الدال على الحدوث والتجدد[٢].

٢- اسم فعل أمرٍ سماعيٍّ متعدٍّ بمعنى (اتْرك). نُقِل من المصدرية إلى الاسميّة؛ ليكون علمًا على معنى الفعل كما نُقلت المصادر لتكون أعلامًا للذوات[٣]. والدليل على نقلِه من المصدرية بناؤه؛ لأنَّ البناء ينفي المصدرية؛ وإنَّما بُنِيَ لشبهه بالحرف لكونه أبدًا عاملاً غير معمول[٤]. ولايُسْتعملُ إلا مَعْرِفة[٥]. ولا يتصرَّف تصرُّف المصادر[٦].

وكونُه اسمًا، هذا على رأي البصريين، أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّ أسماءَ الأفعالِ أفعالٌ جَرَتْ في أَلْفاظِهَا على طريقِ الأسْمَاء[٧]، واحتُجَّ عليهم بأنه لو كانت كذلك لاتّصلت بها الضمائر على حدِّ مايتَّصِل بالأفعال[٨]، ولأنَّ كُلَّ ما دلَّ على الأمر لا تثبت فعليّتُه حتى يصلحَ لياء المخاطبة[٩].

وقد اخْتُلِف في محلِّها من الإعراب، فذهب بعض النحاة كالرّضي إلى أنَّهُ لامحلَّ لها من الإعراب[١٠]، وذكر ابن أبي الربيع أنها في محل نصب عند أكثر النحويين[١١].

---

(١) ينظر: خزانة الأدب ٦/٢١٣.
(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي ١/٣٠٦.
(٣) ينظر: المصدر السابق ٣/٨٧.
(٤) ينظر: حاشية الصبان ٣/٢٩٩.
(٥) ينظر: المفصل ٢٠٥ والبديع ق١/ج٢/٥٣١.
(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني ١/٥٣٠.
(٧) ينظر: البسيط ١/١٦٣-١٦٤ وارتشاف الضرب ٥/٢٢٨٩ والمقاصد الشافية ٥/٤٩٤.
(٨) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٥.
(٩) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/٢١٩.
(١٠) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣/٨٦.
(١١) ينظر: البسيط ١/١٦٤.

وعلى هذا تكون فتحةُ الهاء في (بلهَ) فتحةَ بناء، و(ما اطَّلعْتُم عليه) في محل نصْبٍ، مفْعُولاً به، والجملةُ جملةً اسميَّةً[١].

والأمر باسم الفعل فيه معنى الزجر بالصَّوت[٢]، والاختصار والمبالغة[٣].

آراء العلماء في (بَلْه) بوزن (فَعْل):

اختُلف في معنى (بَلْه) على النحو الآتي:

١- قال الخليل[٤]: "(بَلْهَ): كلمةٌ بمعنى: (أجل)...وبمعنى: (كيف)، ويكون في معنى: (دَعْ)، بكُلِّهِ نَطَقَ الشعر".

٢- يرى سيبويه أنها تأتي اسم فعل وتأتي مصدرًا مضافًا، قال[٥]: "وأما بَلْهَ زيدٍ، فيقول: دع زيداً. و(بَلْهَ) ههنا بمنزلة المصدر، كما تقول: ضَرْبَ زيدٍ"[٦]، وتابعه كثير من العلماء كالزجاجي، والزمخشري، وأبي موسى المديني، والعكبري[٧] وهو رأي ابن الأثير.

٣- نُسب للأخفش القولُ بأنَّهَا حرف جر للاستثناء، ونُسب إليه غير ذلك[٨].

٤- نُسب للأحمر، وأبي زيد، وقُطْرُبٍ القولُ بأنَّها بمعنى (كيف)، للاستفهام التَّعجُّبي[٩].

---

(١) ينظر: خزانة الأدب ٦/٢١٣.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرمّاني ١/٥٢٩-٥٣٠.

(٣) ينظر: البديع ق١/ج٢/٥٣١ وشرح الكافية للرضي ٣/٨٩.

(٤) العين ٤/٥٥.

(٥) الكتاب ٤/٢٣٢.

(٦) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب٢٦. وقال السيرافي في الاسم الواقع بعد (بله): "ومنهم من نَصَبَ...ولم يذكره سيبويه". شرح السيرافي ٥/١٠٧.

(٧) ينظر: حروف المعاني للزجاجي١٠ والفائق١/١٢٧ والمفصَّل١٩٦ والمجموع المغيث(بله) واللباب في علل البناء والإعراب ١/٤٥٩.

(٨) ينظر: مانُسب إليه في شرح الأبيات المشكلة ٢٥. ونسب الجوهري له القول بأنها مصدر، ونسب الرضي له القول بأنها بمعنى (كيف) ونسب المرادي له القول بأنها بمعنى (مِن) ينظر: الصحاح(بله) وشرح الكافية للرضي٣/٩٣ وتوضيح المقاصد ٢/٧٤٠.

(٩) ينظر: مانسب إليهم في غريب الحديث لأبي عبيد١/١٨٦ وشرح الأبيات المشكلة٢٦ والْفَسْر١/٩٨١ وخزانة الأدب٦/٢١٣. و(الأحمر) هو أبو الحسن علي بن الحسن، صاحب الكسائي، مؤدب الأمين. (...-١٩٤هـ). ينظر: معجم الأدباء ٤/١٦٧٠. و(قطرب) هو أبو علي محمد بن المستنير البصري، كان يُبَكِّرُ إلى سيبويه؛ للأخذ عنه، فقال له يوما: ما أنت إلا قطرب ليل، والقطرب دُويبّة تدب ولا تفتر، له من التصانيف: الاشتقاق والمثلث وغيرها (...-٢٠٦هـ). ينظر: معجم الأدباء ٦/٢٦٤٦.

٥- نُسب للفراء القول بأنها بمعنى (كيف) و(دَعْ)، ووافقه أبو عبيد القاسم بن سلام وأبو عبيد أحمد الهروي[١]، ونَسب أبو بكر الأنباري للفراء القول بأنها بمنزلة (على) وما أشبهها من حروف الخفض[٢].

٦- يرى ابن دريد أنها بمعنى (دعْ) وتابعه ابن الجوزي[٣]، فهي عندهما اسم فعل.

٧- يرى أبو علي الفارسي أنها تستعمل على ثلاثة أوجه: مصدرًا، واسم فعل، وحرف جر للاستثناء[٤].

٨- يرى الحميدي أنها بمعنى: (سوى) و(دَعْ)[٥].

٩- يرى الرضي وابن هشام أنها تستعمل على ثلاثة أوجه: مصدرًا، واسم فعل، وبمعنى كيف واشترط الرضي لمجيئها بمعنى (كيف) أن تُجَرَّ بـ(مِنْ)[٦].

مناقشة الاحتمال:

يعود الاحتمال إلى سببين:

١- التطور الدلالي بتضييق المعنى، حيث أصبح هذا المصدر لايدلُّ إلا على الأمر؛ وهذا التطور نشأ بسبب كثرة استعمال المصدر المُقامِ مُقامَ الفعل المحذوف وجوبًا، وذلك حين وصَلَ الأمر مع كثرة الاستعمال إلى مرحلة عدم تقدير الفعل قبلَه[٧]، وهذا ما عبَّر عنه الرضي بالتوغّل في حذف الفعل[٨]، وفي هذه المرحلة انتقلَ المصدر من المصدرية إلى الاسمية، ثمَّ إنَّ هذه المصادر المنتقلة إلى الاسمية على ثلاثة أصناف[٩]:

---

(١) ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد ١٨٦/١ والغريبين (بله).

(٢) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس ٩٥/١ ، ٢٥٩.

(٣) ينظر: جمهرة اللغة ٣٨٠/١ وغريب الحديث لابن الجوزي (بله).

(٤) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٢٥.

(٥) ينظر: تفسير غريب ما في الصحيحين ٣٢٥

(٦) ينظر: شرح الكافية ٩٣/٣-٩٤ و مغني اللبيب ١٥٦.

(٧) ينظر: شرح الكافية للرضي ٩٥/٣.

(٨) ينظر: المصدر السابق ٣٠٨/١-٣٠٩.

(٩) ينظر: المصدر السابق.

أ- صِنْفٌ خلُصَ للدّلالة على المعنى الجديد -معنى اسم الفعل- ونُسيَ أصله المصدري، نحو: (شتَّانَ).

ب-صِنْفٌ يجوزُ أن يُراعى أصلُهُ في المصدريَّة مع كونه اسم فعل، فيستعمل الفاعل والمفعول بعده استعمالهما مع المصدر، نحو: (هيهات)، في قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[1] فهو بمنزلة: بُعدًا لما توعدون استعمالاً، وأمَّا في المعنى، فهيهات اسم فعل.

ج- صِنْفٌ يجوز فيه أن يستعمل الاستعمالين، فيكون مصدرا واسم فعلٍ، نحو: (رُوَيدَ) و(بَلْهَ).

وبسبب هذا التطور الدلالي وقع الاشتراك في المعنى، ثمَّ وقع الاحتمال.

٢- عدم ظهور القرينة اللفظية الْمُوكلِ إليها تحديد المعنى ورفع الاحتمال، وهي حركةُ إعراب الاسم الذي يقعُ بعْدَ (بَلْهَ)، وذلك إذا كان الاسمُ الواقع بعدها مبنيًّا، نحو: (مَا).

ومثل الحديث في الاحتمال الواقع في (بَلْه)، قول أبي زبيد الطائي[2]:

حَـمَّـالُ أثـقالِ أهلِ الوُدِّ آونةً ** أُعْطِيهِمُ الْجُهْدَ منّي بَلْهَ مَا أَسَعُ

ويقوّي كونه اسمَ فعلٍ عدمُ سماعِ فعلِ المصدر، قال ابن جنّي عن بيت أبي زبيد[3]: "فتحْتمِلُ (مَا) أمْرَين: الجرُّ والنَّصْبَ، وإنَّما كانَ النَّصْبُ أقْوَى؛ لأنَّهُ لو كانَ (بَلْهَ) مَصْدَرًا لَوُجِدَ فِعْلُهُ، ولَسْنَا نَعْرِفُ لَهُ تَصَرُّفًا فينْبَغِي أنْ يكُونَ غيرَ مَصْدَرٍ، بِمَنْزِلَةِ (صَهْ) و(مَهْ) و(إيْهٍ) و(عَاءِ) و(حاءِ)[4]، وإنَّمَا جوَّزْنَا فيهِ الجَرَّ على أنْ يكونَ (بَلْهَ) مَصْدَرًا؛ لأنَّا قدْ وجدْنا مصادرَ لا أفعالَ لها، نحو: (ويلٍ) و(ويْحٍ) و(ويسٍ)...".

(١) المؤمنون: ٣٦.

(٢) البيت من البسيط، وهو في مجاز القرآن ٢٨/٢ وغريب الحديث لأبي عبيد ١٨٦/١ وجمهرة اللغة ٣٨٠/١ والزاهر في معاني كلمات الناس ٩٤ وشرح الأبيات المشكلة ٢٥.

(٣) الفَسْر ٩٨٠/١.

(٤) عاءِ حاءِ: اسما صوتٍ لزجر الإبل وغيرها. ينظر: سر صناعة الإعراب ٢٤٦/١.

ويُقوّي معنى المصْدريَّة دخول (مِنْ) على (بله) في بعض روايات الحديث[١].

وقد حكى أبو زيد قول العرب: إنَّ فُلانًا لايُطيقُ أن يحْمِلَ الْفِهْرَ[٢]، فَمِنْ بلهِ أن يأتيَ بالصخّرة! ، وبعضهم يقلبُ فيقول: من بهلِ أن يحملَ الصّخرة![٣].

قال أبو علي الفارسي[٤]: " فما حكاه أبو زيد، من دخول (مِنْ) عليه، والإضافةِ والقلبِ، يدّل أنّه مصدرٌ، وليس باسم فعل، لأن أسماءَ الفعل لا تضافُ، ولا يدخل عليها عواملُ الأسماءِ، ألا ترى أنّ أبا الحسن يقول: إنّ دونك ليس ينتصب على حدّ انتصابه قبل.

ويقوّي كونه مصدراً، أنّ أبا عمرو الشّيبانّ حكى[٥]: ما بَلْهَك لا تفعل كذا؟ أي: مالك؟".

وقال أيضًا[٦]: "ولَمْ أعْلم أحدًا حكى لحاق الكاف (بلْهَ)، وقياس من جعلها اسمًا للفعل أنْ يُجوِّزَ لحاق الكاف لها".

---

(١) ينظر: مسند أحمد ٧١/١٦ ، ٢٦٥ وتقييدات الفروق بين نسخ صحيح البخاري في هامش ١١٦/٦ وسنن ابن ماجة/ كِتَاب الزُّهْدِ/ بَاب صِفَةِ الْجَنَّةِ وإرشاد الساري ٢٩١/٧ وخزانة الأدب ٢٣٤/٦.

وقد اختُلف في معنى (بله) المجرورة بـ(مِنْ). ينظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار ٢٥٧/١ وشرح الكافية للرضي ٩٤/٣ ومغني اللبيب ١٥٦ وفتح الباري ٥١٦/٨-٥١٧ وعمدة القاري ١١٤/١٩ وخزانة الأدب ٢٣٥/٦.

(٢) الفِهْرُ: الحجر ملء الكفِّ، الصحاح: (فهر).

(٣) ينظر: مانسب إلى أبي زيد في شرح الأبيات المشكلة ٢٦.

(٤) شرح الأبيات المشكلة ٢٧.

(٥) (أبو عمرو الشيباني) هو إسحاق بن مِرَار الكوفي، كان راويةَ أهلِ بغداد، واسِعَ العلم، ثِقةً، أخذ عنه أحمد بن حنبل وأبو عبيد القاسم بن سلام، له : (الجيم) و(غريب الحديث) وغيرها. (...- ٢٠٦هـ). ينظر: معجم الأدباء ٢٢٥/٢.

والذي في (الجيم) ٧٨/١: " ما بَلَعُكَ ألَّا تفعل كذا وكذا، أي: مالك؟ ".

(٦) شرح الأبيات المشكلة ٢٨.

الفصل الخامس
الصِّيَغُ التي تحتمل الظرفيَّة و غير المصدرية

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: صيغة (مُفَعَّل) تحتمل الظرفية والمفعولية

المبحث الثاني: صيغة (مِفْعَلة) تحتمل الظرفية والآلـيَّة

المبحث الأول

صيغة (مُفعَّل) تحتمل الظرفية والمفعولية

قال ابن الأثير(١):

"وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ(٢): «﴿ثُمَّ مَحِلُّهَآ إِلَى ٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾(٣) **وَذَلِكَ بَعْدَ المُعَرَّف»**(٤)**، يُرِيد بِهِ بَعْدَ الوُقُوفِ بعَرَفَة، وَهُوَ التَّعْرِيف أَيْضًا. والمُعَرَّف فِي الأَصْل: موضعُ التَّعْرِيف، ويكونُ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ".**

الاحتمال الصرفي:

(المُعرَّف) على صيغة (مُفعَّل) يصْلُحُ أن يكون اسم مفعول، أو اسم مكان، أو اسم زمان، أو مصدرًا ميميًّا(٥)؛ لأنه من مزيد الفعل الثلاثي مضعّف العين (عَرَّف)، وقد ذكر ابن الأثير أنّ المُتعيِّن منها معنيان: الظرفية المكانية والمفعولية.

فإذا كان بمعنى الظرفيّة فهو من (عرّف) اللازم المشتق من الاسم الجامد (عرفة) أو (عرفات)(٦).

قال الفرزدق(٧):

إذا هبطَ النَّاسُ المُحصَّبَ مِنْ مِنى ** عشيَّةَ يومِ النَّحْرِ من حيثُ عرَّفُوا

---

(١) النهاية (عرف).

(٢) قال النووي: "الَّذِي عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ كافة سوى ابن عَبَّاسٍ أَنَّ الْحَاجَّ لَا يَتَحَلَّلُ بِمُجَرَّدِ طَوَافِ الْقُدُومِ بَلْ لا يَتَحَلَّلُ حَتَّى يَقِفَ بِعَرَفَاتٍ"، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ٨/٢٣٠.

(٣) الحج: ٣٣.

(٤) لفظ: (وذلك بعد المعرف) من كلام ابن جريج، وهو في صحيح البخاري/كتاب المغازي/باب حجة الوداع. وصحيح مسلم/كتاب الحج/باب تقليد الهدي وإشعاره عند الإحرام.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٤/١٤٨.

(٦) تنظر أسماء يوم عرفة والأقوال في اشتقاقه في: المحرر الوجيز ١/٢٧٤ والتفسير الكبير للرازي ٥/٣٢٥.

(٧) البيت من الطويل، في شرح ديوان الفرزدق ٢/١٢٧ ونقائض جرير والفرزدق ٥٧٢ والمحصّب: موضع الجمار، ينظر: النهاية (حصب).

و(عرَّف) بمعنى: شهِد عرفة، قال أبو زيد[١]: "فَأَما شَهَادَات الْمَوَاضِع فتجيء على فعّلوا، كَقَوْلِهِم: عرّفوا: شهِدوا عرَفةَ، المُعرَّف: الْموقف، ووسّموا: شهِدوا الموسِم، وَقد قَالُوا: وسَّموا، وعيّدوا: شهِدوا الْعِيد". فالمُعرَّف موضع الوقوف بعرفات.

وإذا كان بمعنى المفعولية فهو من (عرَّف) المتعدي، قال تعالى: ﴿وَيُدۡخِلُهُمُ ٱلۡجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمۡ﴾[٢]، وقد ذكر العلماء من معانيه: بيَّن و حدَّد و طيَّب و أعْلا، فالمُعرَّف من العِرْفَان بمعنى المُعلَم المُبيّن، وقد بُيِّن هذا المكان فُعلِمَ موضعه، أوبمعنى المُحدَّد، وقد حُدِّدَ باستثناء بطن عُرنة، وهذا رسمٌ له ونوع من التعريف، أو بمعنى المُطيَّب من العَرْف وهو الرائحة الطيبة، فهو مُطيّبٌ بِخلاف مِنى التي فيها الفروث والدماء، أو بمعنى المُشرَّف المُعظَّم من عُرف الأرض أي: ما ارتفع منها[٣].

ومفهوم كلام ابن الأثير أن السياق كان يقتضي أن يقع المصدر: (الوقوف) أو (التعريف) موقع (المُعرَّف)، إلا أنه أقيمَ الظرفُ مُقام المصدر، فنبه على ذلك بقوله: "و المُعرَّف في الأصل..."، أي: أقام الظرف مُقام المصدر، هذا إذا كان بمعنى الظرفية[٤].

أما إذا كان بمعنى المفعولية فاسم المكان محذوف والتقدير: (المكان المُعرَّف)، حُذِف الموصوف وأُقيمت الصفة مقامه، وسوّغ ذلك أن كُلاً من المصدر والظرف والمفعول ينتمي إلى حقل المفعولية العام[٥]، و إقامة المكان مُقام المصدر–فيما يظهر لي– من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

---

(١) ينظر: هذا القول منسوبًا لأبي زيد في المخصص ٣١٢/٣.

(٢) محمد: ٦.

(٣) ينظر: الصحاح وتاج العروس (عرف) وتفسير الآية في: الكشاف ٣١٨/٤ والمحرر الوجيز ١١١/٥ والتفسير الكبير للرازي ٣٢٥/٥ وتفسير القرطبي ٤١٥/٢.

(٤) قال المعلقُ على صحيح البخاري ١٧٥/٥ مصطفى البغا : "فأطلق اسم المكان – وهو المعرَّف – على الفعل وهو التَّعريف".

(٥) ينظر: ص٨٥ من هذا البحث.

وتقدير الكلام على احتمال الظرفية: (بعد شهود المُعرَّف)، وعلى احتمال المفعولية: (بعد شهود المكان المُعرَّف)، فهو في الحذف كقوله -صلى الله عليه وسلم-[١]: "الحجُّ عَرَفة...". أَيْ: "مَلاكُ الحجِّ ومُعْظَمُ أركانِهِ وُقُوفُ عَرَفَةَ"[٢].

آراء العلماء في (مُعَرَّف) بوزن (مُفَعَّل):

١- يرى أبو زيد[٣]، وابن السكيت، والجوهري، وغيرهم[٤] أن المُعرَّف: الموقف بعرفات، أي: مكان الوقوف.

وهو معنى قوله -صلى الله عليه وسلم-[٥]: «عَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، وَارْتَفِعُوا عَنْ بَطْنِ عُرَنَةَ...».

٢- قال ياقوت الحموي[٦]: " المُعرَّف: اسم المفعول من العرفان ضد الجهل، وهو موضع الوقوف بعرفة".

٣- يرى الحَميدي، والعيني، والقَسْطَلاني[٧] أنه مصدر، قال العيني[٨]: "قَوْله: (بعد الْمُعَرّف)، بِفَتْح الرَّاء: التَّعْرِيف، أَي: الْوُقُوف بِعَرَفَة".

---

(١) هذا جزء من حديث في سنن الترمذي /كتاب الحج/بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ أَدْرَكَ الإِمَامَ بِجَمْعٍ فَقَدْ أَدْرَكَ الحَجَّ.

(٢) مرقاة المفاتيح ١٨٦٣/٥.

(٣) ينظر: ما نُسب لأبي زيد في المخصص ٣١٢/٣

(٤) ينظر: إصلاح المنطق ٢٠١ والصحاح (عرف) ومراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ١٢٨٩/٣ وما اتفق لفظه واختلف مسماه من الأمكنة ٥٧٨.

(٥) الموطّأ/كتاب الحج/ باب الْوُقُوف بِعَرَفَةَ وَالْمُزْدَلِفَةِ.

(٦) معجم البلدان ١٥٥/٥.

(٧) ينظر: تفسير غريب مافي الصحيحين ١٥٦ وعمدة القاري ٣٧/١٨ وإرشاد الساري ٤٤٣/٦.

(٨) عمدة القاري ٣٧/١٨.

مناقشة الاحتمال:

أدّى القياس إلى اتفاق الظرف والمفعول في الصيغة؛ لأنها صِيغت لغير الفعل الثلاثي المجرد، فوقع بذلك الاشتراك اللفظي، ثم احتملَ الكلام أسلوبًا من أساليب التركيب وهو حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، فوقع الاحتمال لحذف القرينة التي يتحدد بها معنى المشترك.

والراجح -فيما يظهر لي- أن الظرفية أقوى احتمالاً؛ لأنه يحتمل معها حذف المضاف فقط، بعكس معنى المفعولية، فإنها تقتضي حذف المضاف والمضاف إليه الموصوف؛ إذِ الأصلُ معها: (شهود المكان المُعرَّف).

كما يظهر لي أيضًا احتمالُ كون (المُعرَّف) ظرفَ زمانٍ ومكانٍ في آن، فالموسم والعيد في كلام أبي زيدٍ السابق ليست أمكنةً بل أزمنة مخصوصة، وقد جعل بعض العلماء عرفة اسم زمانٍ، وعرفات اسم مكان[١]، و (عرّف) يحتمل أن يكون مشتقًّا من أحدهما، فيحتمل أن يكون بمعنى شهد مكان التعريف أو زمانه؛ وعليه فـ(المُعرَّف) مكانُ الوقوف بعرفات، وزمان الوقوف يوم عرفة وهو التاسع من ذي الحجة، وربما أطلق (المُعرَّف) على عرفات، أو على الحج إطلاق الخاص على العام، قال جرير[٢]:

أَلَمَ تَرَ أَنَّ اللَهَ أَخزى مُحاشِعاً ** إِذا ضَمَّ أَفواجَ الحَجيجِ المُعرَّف

وقال رجلٌ من هوازن[٣]:

نحن ضربنا رُكْبَةَ المخندفِ

إذ مدَّها في أشهر المعرَّفِ

(١) ينظر: تفسير البغوي ٢٢٨/١ والتفسير الكبير للرازي ٣٢٥/٥ وعمدة القاري ٦٠/٣.

(٢) البيت من الطويل، في ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب ٩٢٩ ونقائض جرير والفرزدق برواية أبي عبيدة ٥٩١، وقد فُسِّر المُعرَّف فيهما بعرفات.

(٣) البيتان من مشطور الرجز، ولم أقف على قائلهما، وهما في المنمق في أخبار قريش ١٦٢ وأنساب الأشراف ١٣٠/١١ والدلائل في غريب الحديث ٦٩٢/٢ والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم ٢٩٠/٢.

ويظهر لي أيضًا جوازُ كونِ (المُعرَّف) مصدرًا ميميًّا، فالقياس لا يأباه، والقول به يُغني عن التأويل والتقدير، وهو رأي بعض العلماء كما سبق، كما أنه ظاهر كلام ابن الأثير في (جامع الأصول)، قال[١]: " المُعرَّف: شهود عرفة في الحج".

ويبدو أنَّ ابن الأثير اتّبع في كتاب (النهاية) مذهبَ الأصمعي[٢] في الوقوف عند السماع، وقد ثبت فيما مرّ من الشواهد أن (المُعرَّف) ظرفٌ، وقد فرّق العلماء على هذا المذهب بين الظرف والمصدر، قال القاضي عياض اليحصبي[٣]: "(الْمُعَرّف) -بِضَم الْمِيم وَفتح الْعين-: مَوضِع الْوُقُوف بِعَرَفَة، والتعريف: الْوُقُوف بهَا".

(١) ٣٠٩/٣.

(٢) ينظر: ص٨٨ من هذا البحث.

(٣) مشارق الأنوار ٣٩٣.

المبحث الثاني

صيغة (مِفْعَلة) تحتمل الظرفية والآليّة

قال ابن الأثير(١):

"في حديث عثمان: «وأبلغتُ الرّاتعَ مِـسْقَاته»(٢)**، الْمَـسْقَاةُ – بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ–: موضعُ الشُّرب. وَقِيلَ: هُوَ بِالْكَسْرِ آلَةُ الشُّرب، يُرِيدُ أَنَّهُ رَفَقَ بِرَعيَّته ولاَنَ لَهُمْ فِي السِّياسةِ؛ كَمَنْ خلَّى المالَ يَرعى حَيْثُ شَاءَ، ثُمَّ يُبْلِغُه المَورِدَ فِي رِفْقٍ"**(٣).

الاحتمال الصرفي:

(المِسْقاة) على صيغة (مِفْعَلة) من السقي، لامها ياء، وأصلها (مِسْقَيَة)، تحركت الياء وانفتح ماقبلها فقلبت ألفًا، وذكر ابن الأثير أنها تحتمِل معنيين:

أولاً: أنْ تكونَ ظرفَ مكان:

وتكون حينئذٍ شاذّة مخالفةً للقياس؛ لِكَسْرِ ميمِها ودخول الهاء عليها، والقياسُ أن تُصَاغَ على (مَسْقى)؛ لأنها من الفعل الثلاثي المجرد المعتل اللام، واختُلِف في نِسبة مجيء (مِفعل) للدلالة على المكان فذكر أبو حيان أنَّه نادر(٤)، وقال السيوطي(٥): "وَكثر (مِفعل) بِكَسْر الْمِيم وَفتح الْعين (للمكان) كمِطبخ لمَكَان الطَّبْخ ومِرفق لبيت الْخَلاء".

وفي كسر ميمها توجيهات:

١- كُسِرت لحْنًا، فهي على هذا من لحن العوام(٦).

---

(١) النهاية (سقي). وينظر: (مسق) ومنال الطالب ٣٤٤/٢.

(٢) جزء من حديث عثمان -رضي الله عنه- حين تنكر له الناس، وهو في غريب الحديث لابن قتيبة ٧٨/٢-٧٩ وبلاغات النساء ١٠ وأمالي الزجاجي ١٩٨ ونثر الدر في المحاضرات ٤٥/٢ ومجمع الأمثال ٣٩٩/٢ والفائق في غريب الحديث ٦٦/٢.

(٣) والمِسْقاة أيضًا: تُتخذ للجرار والأكواز تعلق عليها، وآلةٌ لطيفةٌ تُتخذ لصب الماء في المحبرة، وقناةٌ يُسقى منها الزرع والحيوان. ينظر: العين ١٩٠/٥ والصحاح ولسان العرب (سقي) وصبح الأعشى ٥١١/٢ والمعجم الوسيط (سقي).
والراتع من الماشية: التي أكلت ما شاءت من الخصب، ينظر: الصحاح و النهاية (رتع).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٠٦.

(٥) همع الهوامع ٣٢٧/٣.

(٦) ينظر: غريب الحديث لابن قتيبة ٨٢/٢.

٢- كُسِرت لغةً[١]، وتحتمل على هذا -فيما يظهر لي- أن تكون قبل الكسر (مَسْقاة) من الثلاثي (سقى)، أو (مُسْقاة) من مزيد الثلاثي (أسقى)، وقد كُسرت ميمها تخفيفًا، قال الفراء[٢]: "وقد استثقلت العرب الضَّمَّة في حروف فكسرت ميمها، وأصلها الضم، من ذلك: مِصْحَف ومِخْدَع ومِطْرَف ومِغْزَل ومِجْسَد[٣]؛ لأنها في المعنى مأخوذة من أُصْحِف: جمعت فيه الصُّحُف..."، والكسر لغة تميم والفتح لغة قيس[٤].

٣- كسرت لتخصيصها بالاسم، قال سيبويه[٥]: "ويجيء المِفْعل اسماً كما جاء في المسجِد والمنكِب، وذلك: المِطبخ، والمِربد".

والراجح -فيما يظهر لي- أنها كُسِرت تخصيصًا وتشبيهًا بالآلة، فقد نبَّه العلماء إلى أنّ التغيير في صيغة الظرف والآلة ينقلها من العموم إلى الخصوص، فتصبح أسماء مخصوصة لمُسمّياتِها، فـ(المسجِد) اسمٌ للبيت المعروف، ولو أريد موضع السجود مطلقًا لما غُيّرت صيغته، ولجاء على (مسْجَد)، و(المقبُرة) اسم موضع القبور، ولو أريد موضع الفعل لقيل: (مقبَرٌ)، والمُكحُلة اسمٌ لوعاءِ الكُحل، والمُدُقّ صار اسماً له كالجلمود[٦].

وعبروا عن ذلك التخصيص بقولهم: لا يُذهبُ بها مذهب الفعل[٧]، قال الرضي[٨]: "وذلك أنَّ مُطلقَ الفعل لا اختصاصَ فيه بموضعٍ دون موضع"، فقصدُ التخصيص هو الدّاعي لخروجها عن القياس. وقال أيضًا[٩]: "كلُّ ما ثبت اختصاصه ببعض الأشياء دون بعض، وخروجه عن طريقة الفعل فهو العذر في خروجه عن القياس".

وعلى هذا فإن كسر ميمِ المَسْقاةِ لتخصيصِها بموضِع سقيِ الرّاتِع لا لمُطلقِ السّقي، فهي كالمِطبخ والمِربد والمِرفق، لمّا اختصَّت غُيِّرت بكسر الميم[١٠]، وَكانَ ينبغي للتغيير أن

(١) معجم ديوان الأدب ٣٦/٤. وينظر: شمس العلوم ٣١١٩/٥.

(٢) ينظر: مانُسِبَ إليه في إصلاح المنطق ٩٤.

(٣) المِجْسَد: مايلي الجسد من الثياب. والمِطرف: ردائٌ جُعِلَ في طرفيه العلمان. ينظر: الصحاح (جسد) و(طرف).

(٤) ينظر: إصلاح المنطق ٩٥.

(٥) الكتاب ٩٢/٤.

(٦) يُنظر: الكتاب ٩٠/٤-٩١ وشرح المفصل ١٤٧/٤.

(٧) ينظر: المفصل ٣٠٣، ٣٠٧ وشرح الشافية للرضي ١٨٣/١، ١٨٧، ١٨٨.

(٨) شرح الشافية للرضي ١٨٤/١.

(٩) المصدر السابق ١٨٥/١.

(١٠) ينظر: المصدر السابق ١٨٤/١.

يكونَ بغيرِ كَسْرِ الميم؛ لأنّ فيه إخراجًا لها منْ قالبِ الظّرْفيَّة إلى قالبِ الآليّة، وَهذا يُؤدِّي إلى اللبس، ولكنّ هذا التغيير بهذه الحركة –فيما يظهر لي– تغييرٌ مقصود؛ لِلَمْحِ معنى الآلية، وفتحِ الدِّلالةِ على المعنيين، وتصوُّر الآلية والظرفية فيها ممكن، قال الفرّاء[١]: "فمن كسرها شبّهها بالآلة التي يُعمل بِهَا. ومن فتح قَالَ: هَذَا موضعٌ يُفعل فِيهِ، فجعله مخالفًا ففتح الميم".

فالمِسْقاةُ آلةٌ من جهةٍ، وظرفٌ من جهةٍ أخرى، آلةٌ يُعملُ بها السقي، ظرفٌ يُفعلُ فيها السقي، قال ابن جني[٢]: "والمِسقاة: الإناء يسقى به وفيه".

وهذا الانفتاحُ الدلالي مُتصوّرٌ –فيما يظهر لي– في:

١– كلِّ آلةٍ لِحفظِ الأشياء واستيعابِها، كالمُكحُلة والمُدهُن، وقد أجاز الرضي فيهما أن تكونا آلتين أو موضعين[٣]، وهو متصورٌ في المِسقاة إن كانت إناءً يسقى به وفيه.

٢– كلِّ آلةٍ ثابتةٍ لاتزول عن موضعها، كالمِرقاة والمِسقاة[٤].

٣– كُلِّ موضعٍ يختص بفعلٍ ويكثر فيه، فكأنه آلةٌ له على سبيل المبالغة، نحو: المِرْبد، كأنه آلة حبس الإبل، وحفظ التمر[٥]، وهو متصورٌ في المِسقاة إن كانت بمعنى موضع السقي، أو قناة للسقي.

ثانيًا: أنْ تكونَ اسمَ آلة:

لا خلاف في دلالة (مِفْعَلة) على الآلية، ولكن اختُلِف في دخول الهاء عليها على النحو الآتي:

١– مذهب الأكثرين أن (مِفْعَلة) من صِيَغ الآلة القياسيّة[٦]، قال سيبويه[٧]: "وكل شيءٍ يعالَجُ به فهو مكسورُ الأول، كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن، وذلك قولك: مِحْلَبٌ ومِنْجَلٌ ومِكْسَحَةٌ ومِسَلَّةٌ..."[٨].

---

(١) معاني القرآن للفراء ١٥١/٢.

(٢) التمام في تفسير أشعار هذيل ٨٠.

(٣) ينظر: شرح الشافية ١٨٧/١–١٨٨.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٥١/٢. والمرقاة: الدَّرَجة. ينظر: الصحاح (رقي).

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٥٠٧/٢.

(٦) ينظر: الكتاب ٩٤/٤ والأصول ١٥١/٣ والمفصل ٣٠٧ وشرح الشافية ١٨٦/١ وهمع الهوامع ٣٢٧/٣.

(٧) الكتاب ٩٤/٤.

(٨) المنجل: مايُحصد به. والمكسحة: مايُكنسُ به. والمِسلَّة: الإبرة العظيمة. ينظر: الصحاح: (نجل) و(كسح) و(سلل).

٢- ذهب ابن الحاجب إلى أن دخول الهاء شاذ، كما شذ دخولها على اسمي المكان والزمان[١]، ويرى ابن كمال باشا أنها صيغة سماعية[٢].

وهي حينئذٍ تحتمل أن تكون اسم آلةٍ حقيقةً، وتحتمل أن تكون واقعةً موقع الظرف مجازًا مرسلا علاقته الآلية[٣]، وإنما أقيمت الآلة مُقام اسم المكان – الذي يقتضيه السياقُ- تأكيدًا واختصارًا؛ أمّا التّأكيد فلأن من بلغَ آلة الشرب فقد بلغ موضعَه، وباشرَ الشُّربَ باسْتلامِ آلته، فهو قد بلغ الموضع وزيادة، وأما الاختصار فَلِلدِّلالة على أن الشُّرب في ذلك الموضع يكون بهذه الآلة، وهذا شبيهٌ بإقامةِ الآلةِ مُقامَ المصْدَرِ في قولهم: ضربْتُهُ سوطًا[٤].

وجاز ذلك لما بين الظرف والآلة من مُلابسة واشتراك في عدة أمور، منها:

١- الظرف مفعولٌ فيه، والآلة واسِطةٌ بين الفاعل والمفعول، وقد يطلق اسم الآلة على ما يُفعل فيه كالمِحلب[٥].

٢- اسم الآلة والظرف لايحتملان ضميرًا كبقية المشتقات[٦]؛ لذلك يعدهما بعض العلماء من الجوامد[٧].

آراء العلماء في (مِسْقاة) بوزن (مِفْعَلة):

١- ذهب بعض العلماء كالفراء، وابن السكيت، وابن جني، والحريري[٨]، إلى أنّ المِسْقاةَ آلة، فإن أراد المتكلم موضعًا ثابتًا، أو آلة لا تُتناقلُ باليد فتح الميم، قال الفراء[٩]: "فمن كسرها شبّهها بالآلة التي يُعمل بِهَا. ومن فتح قَالَ: هَذَا موضع يُفعل فِيهِ".

---

(١) ينظر: الإيضاح لابن الحاجب ٦٦٨.

(٢) ينظر: الفلاح شرح المراح ٧٩

ويرى الحملاوي أنها فرعٌ عن مِفعال. ينظر: شذا العرف ٧٢.

(٣) ينظر: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح ٤٧١/٣.

(٤) ينظر: الأصول ٣٦٢/١ واللباب في علل البناء والإعراب ٢٦٣/١.

(٥) ينظر: شرح مراح الأرواح لديكنقوز ٧٨ والفلاح شرح المراح لابن كمال باشا ٧٨.

(٦) ينظر: توضيح المقاصد ٤٧٨/١ وشرح ابن عقيل ٢٠٦/١.

(٧) ينظر: شرح الأشموني ١٨٧/١.

(٨) ينظر: معاني القرآن للفراء١٥١/٢وإصلاح المنطق١٦١/١والتمام في تفسير أشعار هذيل٨٠ ودرة الغواص ١٨٩.

(٩) معاني القرآن للفراء ١٥١/٢.

٢- ذهب فريقٌ آخر كأبي عبيد أحمد الهروي، وابن سيده، إلى أنها موضِع السّقي[١]، قال ابن سيده[٢]: "والْمَسقاة، والْمِسقاة، والسِّقاية: مَوضِع السَّقْي".

واختَلفُوا في توجيه كسر ميمِها كالآتي:

أ- يرى ابن قتيبة أنها من لحْن العوام، وتابعه ابن الجوزي[٣].

ب-يرى الفارابي أنها لغة، قال[٤]: "والمِسقاةُ: لغةٌ في الْمَسْقاةِ".

ج- يرى الجوهري أنَّ الكسرَ لِلَمْحِ معنى الآليّة، قال[٥]: "والمَسْقاةُ -بالفتح-: موضع الشرب، ومن كسر الميم جعلها كالآلة التي هي مِسْقاةُ الديك"، وتابعه الفيومي[٦].

مناقشة الاحتمال:

تحتمل كلمة (المِسقاة) أمرين:

أ- أن تكون على صيغة (مِفْعَلة)، فتدلُّ حينئذٍ على الآلية حقيقةً، أوعلى الظرفية مجازًا.

ب-أن تكون -في الأصل- على صيغة (مَفْعَلة)، ثم غُيرت بكسر ميمها، بسبب التخفيف أو التخصيص، فاشترك الظرف والآلة في صيغةٍ واحدة، فوقع الاحتمال.

كل ما سبق محتمل، والراجح فيما يظهر لي- والله تعالى أعلم- أنَّ المسؤول عن الاحتمال هو التطور الدلالي بتخصيص الظرف، وذلك بتغييرِهِ تغييرًا يُلائمُ معنى الآليّة الملحوظة فيه؛ لأن المِسقاة من الأشياء التي يُلحظُ فيها معنى الآلية والظرفية، ويؤكد ذلك أن ابن الأثير أعاد شرح (المَسقاة) - بفتح الميم - في مادة (مسق)، ولم يذكر فيها إلا الظرفية.

ويُقوّي معنى الظرفيَّة قرينة الرَّصف[٧] بين مادّة (بلغ) والمكان.

ويُقوّي معنى الآليّة دِلالةُ الصيغة، فقد كُسرت ميمُ (مِفْعَل) تمييزًا للآلة عن الظَّرف[٨].

---

(١) ينظر: الغريبين (سقا) والمخصص ٢/٤٥٦.

(٢) المحكم ٦/٤٨٨.

(٣) ينظر: غريب الحديث لابن قتيبة ٢/٨٢ وأدب الكاتب ٣٨٩ و٤٢٤ و٥٥٩ وغريب الحديث لابن الجوزي (مسق).

(٤) معجم ديوان الأدب ٤/٣٦. وينظر: شمس العلوم ٥/٣١١٩.

(٥) الصحاح (سقى).

(٦) ينظر: المصباح المنير (رقي).

(٧) الرصف هو الارتباط الاعتيادي لكلمة ما في لغة ما بكلماتٍ أخرى مُعينة. ينظر: علم الدلالة لأحمد مختار ٧٤.

(٨) ينظر: ملاح الألواح للعيني، تحقيق: عبد الستار جواد، مجلة المورد، (العدد ٢/ج ٥/ ١٧٣).
وشرح مراح الأرواح لديكنقوز ٧٩.

الفصل السادس
الصِّيغ التي تحتمل الفرديّة والجمعيّة

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: صِيغة (فَعْل)

المبحث الثاني: صِيغة (فِعَال)

المبحث الأول

صِـــيـــغـــة (فَـــعْـــل)

قال ابن الأثير(١):

"وَفِيهِ: «إِنَّ لِزَوْرِكَ عَلَيْكَ حَقًّا»(٢) **الزَّوْرُ: الزَّائِرُ، وَهُوَ فِي الأصْل مصدَرٌ وُضع مَوضِع الاسْم، كَصَوم ونَوْم بِمَعْنَى صَائِم ونَائِم. وَقَدْ يَكُونُ الزَّوْرُ جمعَ زَائِرٍ، كَرَاكِب ورَكْب".**

الاحتمال الصرفي:

(الزَّور) على صيغة (فَعْل) يحتمل أحد احتمالين، وهما:

الأول: أن يكونَ مصدرًا قياسيًا للفعل الثلاثي المتعدي (زارَ)، قال ابن دريد(٣): "وزُرْتُ الرجلَ أَزورهُ زَوْراً من الزِّيارة". وهو حينئذٍ مصدرٌ وضع موضع اسم الفاعل مجازًا.

والثاني: أن يكونَ جمعًا لزائر، وهذا على مذهب الأخفش؛ لأنَّ (فَعْلاً) عنده من صيغ الجموع، قال(٤): "وما أراه في القياس إلا مطردًا، قد قالوا: صائم وصَوْم، ونائم ونَوْم، وشاهد وشَهْد، وزائر وزَوْر". أمَّا على مذهب سيبويه فإن مادل على الجمع وجاء على صيغة (فَعْلٍ) فهو اسم جمع(٥)، وقول ابن الأثير: "وَقَدْ يَكُونُ الزَّوْرُ جمعَ زَائِرٍ " يحتمل أن يكون على مذهب الأخفش، ويحتمل أنّه أطلق مصطلح الجمع تجوزًا على طريقة بعض أهل اللغة في تسمية اسم الجمع بالجمع(٦).

---

(١) النهاية (زور).

(٢) هذا جزء من حديث وهو في صحيح البخاري/كِتَاب الصَّوْمِ/بَاب حَقِّ الضَّيْفِ فِي الصَّوْمِ، و بَاب حَقِّ الجِسْمِ فِي الصَّوْمِ. وكِتَاب الأَدَبِ/ بَاب حَقِّ الضَّيْفِ. وصحيح مسلم/كِتَاب الصِّيَامِ/بَاب النَّهْيِ عَنْ صَوْمِ الدَّهْرِ لِمَنْ تَضَرَّرَ بِهِ...

(٣) جمهرة اللغة ٢/٧١١.

(٤) ينظر: منسوبًا للأخفش في ارتشاف الضرب١/٤٠٣، وقد عزاه أبو حيان إلى كتاب (الأوسط) للأخفش.

(٥) ينظر: ص١٠١ من هذا البحث.

(٦) ينظر: حاشية الشهاب على البيضاوي ١/٣٠٢.

ويُرجِّحُهُ أنَّ ابن الأثير نصَّ في موضعٍ آخر على أنَّ (الركب) اسم جمعٍ لاجمع[١]، كما فرّق بين الجمع واسم الجمع في كتابه (البديع)[٢].

ويظهر أثر الخلاف في تصغيره، حيثُ يُصغر على مذهب سيبويه على لفظه: (زُوير)، أمَّا على مذهب الأخفش فَيجوز على قُبحٍ أنْ يُردَّ إلى مفرده ويصغّر ثم يجمع، قال السيرافي – ممثلاً لمذهب الأخفش[٣]–: "وتقولُ في تصْغيرِ (زَوْرٍ) إذا كانَ جمْعَ (زَائرٍ) مذكر: (زُوَيِّرُونَ)، وإن كان للنساء: (زُوَيِّرات)".

آراء العلماء في (زَوْر) بوزن (فَعْل):

للعلماء في الزور ثلاثة آراءٌ، وهي:

الرأي الأول: أنه مصدر، وممن قال به: الفراء، والبخاري، وثعلب، والطبري، وأبو علي الفارسي، وأبو موسى المديني، وهو رأي ابن الأثير في (جامع الأصول)[٤].

الرأي الثاني: أنه جمع زائر، وممن قال به: أبو عبيدة[٥]، والأخفش[٦]، والجوهري، والخطابي، والقاضي عياض اليحصبي[٧].

الرأي الثالث: أنه يأتي على الوجهين، قال ابن دريد[٨]: "والنَّوْب: جمع نَائِب كَمَا قَالُوا: زائر وزور". وقال في موضعٍ آخر[٩]: "وَيُقَال: رجل زَوْرٌ، وَقوم زَوْرٌ، وَامْرَأَة زَوْرٌ، الْوَاحِد والجميع فِيهِ سَوَاء".

---

(١) ينظر: النهاية (ركب).

(٢) ينظر: البديع/ق٢/ج١/ ١٠٨، ١١١، ١٣٨.

(٣) شرح السيرافي ٣٦٩/٤. وينظر: تعقيب أبي حيان على السيرافي في ارتشاف الضرب٤٠٣/١. وضبطَ محقق شرح السيرافي (زُوَيْرون) و(زُوَيْرات) بإسكان الياء، وفي هذا عدم ردٍّ إلى المفرد. وفي المخصص (زُويئرون) و(زويئرات) بالهمز، ينظر: ٢٧٤/٤.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٥٥/٢ و١٧٢/٣ وصحيح البخاري/كِتَابُ الأَدَبِ/بَابُ إِكْرَامِ الضَّيْفِ... والفصيح ٢٨٨ وتهذيب الآثار للطبري ٣٩٩/١ والحجة للقراء السبعة ١٢٧/٢ والمجموع المغيث (زور) وجامع الأصول ٢٨٨/٦.

(٥) ينظر: مانُسب إليه في فتح الباري ٥٣٢/١٠.

(٦) ينظر: مانسب إليه في شرح السيرافي ٣٦٩/٤ وارتشاف الضرب ٤٠٣/١ والمساعد ٣٩١/٣.

(٧) ينظر: الصحاح (زور) وغريب الحديث للخطابي ٥٢٦/١ ومشارق الأنوار ٣١٣/١ و٢٩٢/٢.

(٨) جمهرة اللغة ٣٨٢/١.

(٩) المصدر السابق ٧١١/٢. وينظر: ١٢٥١/٣.

وقال ابن سيده[١]: "ورَجُلٌ زائِرٌ من قَوْمٍ زُوَّرٍ، وزُوَّارٍ، وزَوْرٍ، الأَخيرةُ اسْمٌ للجَمْعِ، وقِيلَ: هو جَمْعُ زَائِر، ورَجُلٌ زَوْرٌ، وقَوْمٌ زَوْرٌ، يكونُ للواحِدِ والجَمِيعِ والمذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ بلفْظٍ وَاحِدٍ؛ لأَنَّه مَصْدَرٌ". وكذا قال الراغب الأصفهاني، والْكَرْمَاني[٢].

مناقشة الاحتمال:

يمكن تصوّر الاحتمال على النحو الآتي:

١- إذا كان مصدرًا فهو مفردٌ لفظًا، محتملٌ الفردية و الجمعية معنًى[٣].

٢- إذا كان جمعَ زائر، فهو جمعٌ لفظًا ومعنًى.

٣- إذا كان اسمَ جمعٍ فهو مفردٌ لفظًا جمعٌ معنًى[٤].

ويعود الاحتمال إلى عدة أسباب منها:

١- تعدد معاني صيغة (فَعْل)، فقد وضعت لعدّة معانٍ منها المصدر واسم الجمع أو الجمع على مذهب الأخفش[٥].

٢- الملابسة بين المصدر والجمع، فالمصدر جنس من الأجناس[٦]، والجنس فيه معنى الجمع، والجمع فيه معنى الجنس، قال أبو البقاء الكفوي[٧]: "وَالْجِنْس فِيهِ معنى الْجمع؛ لكَونه معروض الْكَثْرَة ذهنًا أَو خَارِجًا، وَكَذَا الْجمع فِيهِ معنى الْجِنْس؛ لأنَّ كل فَرد مِنْهُ يتضمنه، لَكِنَّ الْجِنْس مَا يُمكن أَن يكون معروض الْوحدَة وَالْكَثْرَة، وَأمَّا فِي الْجمع لَيْسَ كَذَلِك".

---

(١) المحكم ١٠١/٩.

(٢) ينظر: المفردات (زور) وصحيح البخاري بشرح الكرماني ١٣٣/٩.

و(الكرماني) هو: مُحَمَّد بن يُوسُف بن عَليّ بن سعيد الْكرْمَانِي، الإِمَام الْعَلامَة فِي الْفِقْه والْحَدِيث وَالتَّفْسِير والأصلين والمعاني والعربية، له الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (٧١٧هـ - ٧٨٦هـ). ينظر: بغية الوعاة ٢٨٠/١.

(٣) ينظر: الكتاب ٤٤/٤ والمقتضب ١٧٣/٢.

(٤) ينظر: شرح الشافية للرضي ٢٦٥/١ و٢٠٢/٢ وشرح الرضي على الكافية ٣٦٦/٣-٣٦٧.

(٥) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢٦٤، ٢٦٥.

(٦) ينظر: المنصف لابن جني١٧٩/١ والمحتسب ٣١٦/١ ونتائج الفكر ١٤٤ وشرح الشافية للرضي ٢٠٠/٢ والبسيط لابن أبي الربيع٤٧٢/١.

(٧) الكليات ٣٤٠.

٣- الملابسة بين المفرد والجمع، ويظهر ذلك جليًّا في التناوب بينهما، فقد جاء المفرد في موضع الجمع[١]، كوضع (البطن) موضع (البطون) في قول الشاعر[٢]:

كُلوا في بعضِ بطنِكُمُ تَعِفّوا ** فإنّ زمـــانَكُمْ زمنٌ خَـــميصُ

كما جاء الجمع في موضع المفرد[٣]، نحو: (بعيرٌ أصْهَبُ الْعَثَانِين)[٤]، ووُصف المفرد بالجمع، نحو: (ثوبٌ أخلاق)[٥]، كما وُصف الجمع بالمفرد، نحو: (قومٌ عدلٌ ورضًا)[٦].

٤- الملابسة بين اسم الجمع والجمع من جهةٍ، وبينه وبين المفرد من جهةٍ أخرى، فلفظه مفرد ومعناه الجمع.

٥- وضعُ المصدر موضع اسم الفاعل مجازًا في الاستعمال العربي، ومن ثَمَّ تطور دلالته، وهذا فيما يظهر لي -والله تعالى أعلم- السَّبب الرئيس في نشوء الاحتمال.

ويمكن تصور هذا التطور الدلالي في المراحل الآتية:

أ- مرحلة الوصف بالمصدر، بوضعه موضع اسم الفاعل مجازًا مع احتفاظه بخصيصته في عدم تثنيته وجمعه وتأنيثه؛ لأنه يدل بلفظه على القليل والكثير، كأسماء الأجناس، ومن ثَمَّ لم تجب مطابقته للموصوف[٧].

---

(١) ينظر: الكتاب ٢١٠/١ وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ١٧٣ والمحتسب ٨٧/٢ والصاحبي ٣٥٨ وشرح الرضي على الكافية ٣٦٢/٣ والبسيط ٥٢٢/١-٥٢٤.

(٢) البيت من الوافر، من أبيات سيبويه التي لم يعرف قائلها، وهو في الكتاب ٢١٠/١ ومعاني القرآن للفراء ٣٠٧/١ ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٩/١ وشرح أبيات سيبويه ٢٤٧/١ وشرح الرضي على الكافية ٣٦٢/٣ .

والخميص: الضَّامر. ينظر: الصحاح (خمص).

(٣) ينظر: تأويل مشكل القرآن ١٧٣ والصاحبي ٣٦٠ وشرح الرضي على الكافية ٣٦٣/٣.

(٤) العُثْنون: شعيراتٌ طِوالٌ تحت حنك البعير. الصحاح (عثن).

(٥) ينظر: تأويل مشكل القرآن ١٧٥ وشرح الرضي على الكافية ١١١/١، ١٥١ و٣٠٦/٢ وشرح الشافية للرضي ٧٩/٢.

(٦) ينظر: الصاحبي ٣٦٢.

(٧) ينظر: إسفار الفصيح ٥٥٩/١.

ب-مرحلة الاستغناء عن ذكر الموصوف؛ لكثرة استعماله في الوصف، حتى زال عن شبه المصدر، ودخل في باب الأسماء والصفات[١]، فوقع الاحتمال بعدم ذكر موصوفه الذي كان قرينةً في تحديد دلالته على المفرد أو المثنى أو الجمع.

ج- مرحلة تخصيص المعنى؛ حيث اختصّت بعض هذه المصادر بالدلالة على جمع اسم الفاعل دون مفردِه، ويبدو أنَّ ذلك يرجع لكثرة استعمالها في هذا الموضع قبل استغنائها عن موصوفها؛ ونتيجةً لهذا التطور أصبحت هذه المصادر تدلُّ على الجمعيَّةِ مجازًا لاحقيقةً، ثم تُنوسي أصلها المجازي فأصبحت بمنزلة الجموع التي وُضعت لهذا المعنى.

وعلى ضوء هذا التطور الدلالي ومراحله يمكن تفسير الخلاف الذي وقع في بعض الكلمات المحتملة الفردية (في صورة المصدر) والجمعية (في صورة الجمع أو اسم الجمع)، والتي جاءت على وزن (فعْل) ولها مفرد من لفظها، نحو: (الشَّرْخ، والشَّرْب، والْيَنْع، والنَّوح، والصَّوم، والنّوم، والشَّهد)[٢].

ويؤيد هذا التفسير ثلاثة أمور:

أ- إلماح بعض العلماء القدامى إليه، قال أبو عبيدة[٣] في قوله تعالى: ﴿ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ وَيَنۡعِهِۦٓ﴾[٤]: "يَنْعه: مصدرٌ من ينَع إذا أينع؛ أي: من مَدركه، واحده يانع والجميع يَنْعٌ...". فالضمير في (واحده) يعود إلى (مصدر). قال الطبري[٥]: "هو جمع يانِعٍ...وكان بعض أهل الكوفة ينكر ذلك ويرى أنه مصدر".

ب-القول بأنها مصادر مُسلِّمٌ من الخلاف والإشكال، بينما القول بأنها غير مصادر يوقع فيهما.

---

(١) ينظر: إسفار الفصيح ٥٦٠/١.

(٢) سبق الحديث عن (الشَّرخ والشَّرب) ص١٠٠ من هذا البحث. وينظر: تفسير (اليْنع) في مجاز القرآن ٢٠٢/١ وتفسير الطبري ٤٥١/٩ وكلام أبي علي الفارسي عن كلمة (النوح) في البغداديات ٢٠٥ و ٢٠٦. أمَّا بقية الكلمات فهي من أمثلة الأخفش التي وردت في ص ١٣٩.

(٣) مجاز القرآن ٢٠٢/١. وينظر: الصاحبي ٣١٥-٣١٦.

(٤) الأنعام: من ٩٩.

(٥) تفسير الطبري ٤٥١/٩.

ج- عدم اختصاص بعضها بالجمع، نحو: (الزَّور، والسَّفْر)[١].

بناءً على ماسبق فإنَّ الرَّاجحَ -فيما يظهر لي- أن (الزَّور) مصدر؛ لأنه لايختص بجمع الزائر، فهو كما قال الخليل[٢]: "الذّي يزورك، واحداً كان أو جميعاً، ذكراً كان أو أنثى". قال ابن سيده[٣]: "لأنّه مصدر".

وقال أبوعلي الفارسي[٤]: "والدّليل على أنَّ زورًا مصدرٌ، وليس كراكب وركبٍ، ما أنشده أحمد بن يحيى[٥]:

ومشيهنّ بالخَبيب مَورُ

كـأنهنّ الْفَتَيَاتُ الزَّورُ".

فلو كان (الزَّور) جمع زائر أو اسم جمع زائر في قوله: (الفتيات الزور) لكان وصفًا للمؤنث بالمذكر، وهذا تركيب فاسد؛ لتخلُّفِ شرط المطابقة بين الوصف والموصوف.

وقبلَ أن أختم حديثي حول هذا المبحث أحبُّ أن أنبِّهَ إلى أنَّ الاحتمال في المعنى الصَّرفي لكلمة (الزَّوْر) احتمالٌ مُركَّبٌ، متعدِّد المحاور؛ إذ يجوز تصنيفُهُ على أنَّه:

أ- احتمال بين الفردية والجمعية، وهذا مابحثته هنا.

ب-احتمال بين المصدرية والوصفية الفاعلية.

ج- احتمال بين المصدرية والاسمية.

---

(١) ينظر: جمهرة اللغة ١٢٥١/٣.

(٢) العين ٣٨٠/٧.

(٣) المحكم ١٠١/٩.

(٤) الحجة للقراء السبعة ١٢٧/٢.

(٥) البيتان من مشطور الرجز، ولم أجدهما في فصيح ثعلب ومجالسه، وهما غير منسوبين في جمهرة اللغة ٤٦٨/١ و٧١١/٢ و١٢٥١/٣ ومعجم مقاييس اللغة (زور) والمحكم ١٠١/٩ ولسان العرب (زور).

و(الخبيب) بطن الوادي، و(المور) سهولة السَّيْر وسُرْعته. ينظر: لسان العرب (خبب) و(مور).

المبحث الأول

صِـــيـــغـــة (فِـــعَـــال)

قال ابن الأثير[١]:

"وَمِنْهُ حَدِيثُ مَسْرُوقٍ[٢]: «جَالَسْتُ أصحابَ رَسُولِ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم– فَوَجَدْتُهُمْ كالإِخَاذِ» هُوَ مُجْتَمَعُ الْمَاءِ. وَجَمْعُهُ أُخُذٌ، كَكِتَابٍ كُتُبٌ. وَقِيلَ هُوَ جَمْعُ الإِخَاذة وَهُوَ مَصْنَعٌ لِلْمَاءِ يَجْتَمِعُ فِيهِ. وَالأَوْلَى أَنْ يَكُونَ جِنْسًا للإِخَاذة لا جَمْعا".

الاحتمال الصرفي:

يحتملُ (الإخَاذ) على صيغة (فِعَال) أن يدُلَّ على:

١- الفرديَّة، فيكون مُفْرَدًا وُضِعَ على صيغة (فِعَال)، ويجمع على (أُخُذ)، نحو: (كِتاب) و(كُتُب)، وهو على هذا مفردٌ وُضِعَ موضعَ الجمع، و(أل) فيه تفيد الجنسية[٣].

٢- الجمعيّة، واختُلِف فيما يُفرَّق بينه وبين مفرده بالتاء على مذهبين[٤]:

أ- يرى الكوفيون ومنهم الفراء أنَّه جمع تكسير، قال الرَّضي [٥]: "وقولهم فاسدٌ من حيث اللفظ والمعنى: أما للفظ فلتصغير مثل هذا الاسم على لفظه...و-أيضًا- لغلبة التذكير على المجرد من التاء فيها، نحو: تمر طيب، ونخلٌ مُنقعر، ولا يجوز رجالٌ فاضلٌ؛ وأما المعنى فلوقوع المجرد من التاء منه على الواحد والمثنى -أيضًا- ، إذ يجوز لك أن تقول: أكلت عنباً أو تفاحاً، مع أنك لم تأكل إلا واحدة أو اثنتين ".

---

(١) النهاية (أخذ).

(٢) هذا جزء من أثرٍ مروي عن مسروق، وهو في الطبقات الكبرى لابن سعد ٣٤٣/٢ والعلم لزهير بن حرب ٢٨ والعلل لابن المديني ٤٢ والمدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي ١٦١.

و(مسروق) هو أبو عائِشةَ مسْروق بنُ الأجْدَعِ الهَمْدَانِيُّ، سُرِقَ وهو صغيرٌ، ثُمَّ وُجِدَ، فَسُمِّيَ مَسْرُوْقاً، من كبارِ التَّابعينَ الذينَ أسلمُوا فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- (...-٦٢هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء ٦٣/٤.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣٢٢/١ والجنى الداني ١٩٤.

(٤) ينظر: شرح الشافية للرضي ١٩٣/٢، ١٩٤ وشرح الرضي على الكافية ٣٦٧/٣.

(٥) شرح الشافية ١٩٤/٢-١٩٥.

ب- يرى البصريون أنَّه اسم جِنْس، وتابعهم ابن الأثير، وهو على هذا المذهب من أنواع اسم الجنس الجمعي؛ لأنه يفرق بينه وبين مفرده بالتاء[١].

وفيما يظهر لي -والله تعالى أعلم- أنَّ (الإخاذ) يصلُحُ أن يكونَ-أيضًا-على مذهب البصريين- جمعَ تكسيرٍ بتوجيهين:

أ- يحتمل أن يكونَ جمعَ تكسير اتفق مع المفرد في الصيغة، مثلَ: (هِجَان)، و(دِلاص)[٢]، وقد ذكرَ ابنُ فارسٍ أنَّ (إخاذًا) يُجمع على (إِخَاذ)[٣].

ب-يحتمل أن يكونَ جمعَ تكسيرٍ لِـ(إخاذة) اتفق مع اسمِ جنسها في الصيغة، وتمثيل ذلك أن يُقالَ في المفرد: (إخاذةٌ)، نحوُ: (طَلْحَةٍ)، وفي جمع القلة: (إخاذاتٌ)[٤]، نحوُ: (طَلَحاتٍ)، فإذا أُريد جمع الكثرة فله طريقان:

١- عن طريق الجنس؛ وذلك بحذفِ التاءِ من المفرد، فيُقال: (إخاذٌ)، نحوُ: (طَلْحٍ).

٢- عن طريقِ جمعِ التكسير؛ حيثُ تجمع (إخاذة) على (فِعال)، فيقال: (إخاذ)، كما تجمعُ (طلحةٌ) على (طِلاح)[٥]. ومثلُ (الإخاذ) في الوزن والاحتمال: (دِجاج)، قال سيبويه[٦]: "واعلم أنَّ (فِعالاً، وفعيلاً، وفُعالاً، وفَعالاً) إذا كان شيءٌ منها يقع على الجميع فإنَّ واحدَه يكون على بنائِه ومن لفظِه، وتلحقه هاء التأنيث، وأمرُها كأمر ما كان على ثلاثة أحرف[٧]. وذلك قولُك: دَجَاجٌ ودَجَاجَةٌ ودَجَاجَاتٌ. وبعضهم يقول: دِجَاجةٌ ودِجَاجٌ ودِجَاجَاتٌ". وقال أيضًا[٨]: "وقالوا: دِجَاجٌ كما قالوا: طلحةٌ وطِلاحٌ".

آراء العلماء في (إخاذ) بوزن (فِعَال):

اختلف العلماء فيه على النحو الآتي:

---

(١) ينظر: التصريح ١٨/١.

(٢) ينظر: الكتاب ٦٣٩/٣ وشرح السيرافي ٣٨٤/٤ والتعليقة للفارسي ١١٢/٤ وشرح الشافية للرضي ١٣٥/٢.
والهِجان من الإبل: البِيض، وامرأة هِجان: كريمة. والدِّلاص: اللَّيِّنُ البرَّاق. ينظر: الصحاح (هجن) و(دلص).

(٣) ينظر: مجمل اللغة (أخذ).

(٤) ينظر: النهاية (أخذ).

(٥) ينظر: أوجه جمع (طلحة) في الكتاب ٥٨٢/٣.

(٦) الكتاب ٦١١/٣.

(٧) يقصد بذلك أمثال: (طلْحة).

(٨) الكتاب ٦١٢/٣.

١- ذهبَ فريقٌ من العُلماء إلى أنَّ (الإخاذَ) جمعٌ، واختلفوا في مفرده على قولين:

أ- قالَ بعْضُهم: هو جمعُ (إخْذٍ)، ويُنسبُ هذا القول إلى أبي عبيدة، قال[١]: "الإخَاذَةُ والإخَاذُ - بِالْهَاءِ وَغير الهاءِ -: جمْعُ إِخْذٍ، والإخْذُ: صِنْعُ المِاء يجتمعُ فِيهِ". وممن قالَ بهِ ابنُ دريد، وأبو هلال العسكري، والخطابي، وابن سيده[٢].

ب-قال بعضهم: هو جمعُ (إخَاذة)، قالَ شِمِرٌ عن أبي عدنان[٣]: "إخاذٌ: جمعُ إخاذةٍ، وأُخُذٌ: جمعُ إخاذ". وقال الجوهري[٤]: "والإخاذة: شيءٌ كالغدير، والجمعُ إخاذٌ، وجمعُ الإخاذِ أُخُذٌ، مثالُ كتابٍ وكتُبٍ، وقد يخَّفف".

٢- ذهب فريقٌ من العلماء إلى أنَّ (الإخاذَ) مفردٌ، ويُنسبُ هذا القول إلى أبي عمروٍ[٥]، وأبي زيد[٦]، وأبي عبيدة[٧]، وأبي عبيد[٨]، قال أبو زيد[٩]: "الإخاذ: كلُّ مَا أمسك مَاء السَّمَاء من غَدِيرٍ أَو غَيره من كل مَا صُنِعَ لماء السَّمَاء، وَجمعه أُخُذٌ وآخاذ"، وممن قالَ به أبو بكر ابن الأنباري[١٠]، والبغوي، وابن مالك، والفيروزآبادي[١١].

٣- قال ابن فارس[١٢]: "والإخاذُ: شيءٌ كالغدير...ويجمع على الأُخُذ والإخاذ".

---

(١) تهذيب اللغة ٢١٧/٧. وينظر: الغريبين واللسان (أخذ).

(٢) ينظر: جمهرة اللغة ١٠٥٣/٢ والفروق اللغوية ١٣٨ وغريب الحديث للخطابي ١٧٩/٣ والمحكم ٢٣٣/٥.

(٣) تهذيب اللغة ٢١٦/٧ والغريبين (أخذ).

و(أبو عدنان) هو عبد الرَّحْمَن بن عبد الأَعْلَى بن سمعون مولى مُوسَى بن عبد الله بن حَازِم السّلمِيّ، وكنيته أشهر من اسمه، كَانَ عَالما باللغة، وراويةً لأبي الْبَيْدَاء الريَاحي. أَخذ عَن أبي زيد وَأبي عُبَيْدَة والأصمعي، بَصرِي شَاعِر. صنف فِي اللُّغَة وغريب الحَدِيث. ينظر: إنباه الرواة ١٤٨/٤ والوافي بالوفيات ٩٣/١٨ وبغية الوعاة ٨٠/٢.

(٤) الصحاح (أخذ). والتخفيف بإسكان العين لغة تميم، ينظر: الكتاب ٦٠١/٣.

(٥) ينظر: ما نُسب إلى أبي عمرو في غريب الحديث لأبي عبيد ٣٦٧/٤ وتهذيب اللغة ٢١٦/٧.

(٦) ينظر: مانسب إلى أبي زيد في المخصص ٣٦/٣.

(٧) ينظر: ما نسب إلى أبي عبيدة في غريب الحديث لأبي عبيد ٣٦٧/٤ وتهذيب اللغة ٢١٦/٧.

(٨) ينظر: مانُسب إلى أبي عبيد في تهذيب اللغة ٢١٦/٧ والغريبين ومعجم مقاييس اللغة واللسان وتاج العروس (أخذ).

(٩) المخصص ٣٦/٣.

(١٠) ينظر: مانسبه القرطبي في تفسيره إلى ابن الأنباري ٣٥/١، وقد عزاه إلى كتاب (الرَّدِّ)، ولم أقف عليه.

(١١) ينظر: شرح السنة ٢٨٩/١ وإكمال الإعلام ٣٨/١ والقاموس المحيط (أخذ).

(١٢) مجمل اللغة (أخذ).

مناقشة الاحتمال:

يعود الاحتمال إلى عدة أسباب، منها:

١- تعدد معاني صيغة (فِعَال)، فهي من الصيغ المشتركة بين المفرد والجمع والجنس[١].

٢- الملابسة بين المفرد والجمع[٢].

٣- الملابسة بين اسم الجنس والجمع من جهةٍ، وبينه وبين المفرد من جهةٍ أخرى، فلفظهُ مفرد ومعناه الجمع، وقد يقع على الواحد والاثنين[٣].

٤- تطور دلالة المصدر وانتقاله من المصدرية إلى الوصفية ومن ثَمَّ إلى الاسمية، والراجح -فيما يظهر لي -والله تعالى أعلم- أنَّه السبب الرئيس في هذا الاحتمال، ويمكن رصد هذا التطور في المراحل الآتية:

أولاً: مرحلة استخدام المصدر بمعناه الأصلي؛ حيث يبدو لي أن (الإخاذ) في الأصل مصدر: (أخذَ يأخُذُ إخاذًا)، والحقيقة أني لم أجد في المعاجم -حسب ماوقفت عليه- من ذكر أنَّ (الإخاذ) مصدرٌ، ولكني وجدتُ بيتًا لابن مقبل ذكر فيه (الإخاذ) على وجهين: مصدر واسم، قال يصف مطرًا[٤]:

سَرَى المَاءُ حَتَّى لَمْ يَدَعْ لِإخاذِهِ ** إِخَاذاً فَأَضْحَى المَاءُ يَطْفَحُ جَانِبُهْ

ثانيًا: مرحلة الانتقال من المصدرية إلى الوصفية، حيثُ استُعملَ المصْدرُ بمعنى الوصفِ المشتقِّ اسْتعمالاً مجازيًّا؛ بمعنى فاعل أو مفعول، وقد أشار إلى ذلك الخليل بقوله -معلِّلاً التسمية-[٥]: "لأنَّ الإِنْسَانَ يَأخُذُهُ لِنَفْسِهِ، وَجَائِزٌ أَنْ يُسَمَّى إِخَاذًا، لأخْذِهِ مِنْ مَاءٍ".

ثالثًا: مرحلة الانتقال من الوصفية إلى الاسمية؛ حيثُ سُمِّي مُجتمع الماء بالإخاذ، وقد أشار إليها الخليل في قوله السابق.

---

(١) ينظر: الكتاب ٦١١/٣ و٢٤٩/٤ وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢٧٦.

(٢) ينظر: مناقشة الاحتمال في المبحث الأول من هذا الفصل.

(٣) ينظر: شرح الشافية للرضي ١٩٥/٢-١٩٦.

(٤) البيت من الطويل، وهو في ديوان ابن مقبل ٢٤٨ والوحشيَّات لأبي تمام ١١٨.

(٥) ينظر: منسوبًا للخليل في معجم مقاييس اللغة (أخذ).

وعلى ضوء هذا التطور الدلالي، يمكن تفسير اختلاف أقوال العلماء، فهي ليست بمعزلٍ عن تأثير هذا التطور، وتفسير ذلك:

١- أنَّ قول من قال: إن (الإخاذ) مفرد يُجمعُ على (أُخُذ)، مثل: (كِتاب) و(كُتُب) فيه مراعاةٌ للحالة المنتقَل إليها وهي الاسمية، وهو مثل(الكتاب) في الوزن والتطور الدلالي، قال ابن الأثير[١]: "والكِتاب مَصْدرٌ، يُقَالُ: كَتَبَ يَكْتُب كِتَاباً وكِتَابَة. ثُمَّ سُمّي بِهِ المَكْتُوب".

٢- أنَّ قول من قال: إنّه جمع (إخاذة) فيه مُراعاةٌ للأصل المصدري، ومنه اكتسب (الإخاذ) معنى الجنسيَّة، وهذه التاء ليست -في الأصل- إلا تاء الوَحْدة التي في المصدر، نحو: (لقيتُهُ لِقَاءَةً)، قال الرضي[٢]: "وليس أسماء الأجناس التى واحدها بالتاء قياسًا، إلا في المصادر".

٣- أنَّ قول من قال: إنَّه جمعُ (إخاذ)، فيه تفصيل:

أ- إن قيل في مُثنَّاه: (إخاذان) فقد رُوعِيت الاسمية أو الوصفية، وهو كـ(هِجَان) عند الخليل وسيبويه. قال سيبويه[٣]: "فالتثنية دليل في هذا النحو".

ب-إن قيل في مُثنَّاه: (إخاذ) كالمفرد، فقد روعيت المصدرية، وهو كـ(هِجَان) عند أبي عمر الجرمي[٤]. قال ابن سيده[٥]: "وَإِنَّمَا حَمَلَ سِيبَوَيْه أَن يجعَل (دِلاَصاً) و(هِجَانًا) فِي حَدِّ الجمْع تكسيراً لـ(هِجَانٍ) و(دِلاَص) فِي حَدِّ الإفْراد قولهُم: (هِجَانانِ) و(دِلاصانِ)؛ وَلَوْلا ذَلِك لحمله على بابِ رِضًى؛ لأنّهُ أَكثر، فافهمه".

وأمَّا قول من قال: إنَّ (إخاذًا) و(إخاذةً) جمعُ (إخْذ) فهذا على القياس؛ لأنَّ قياسَ (فِعْل) أن يُجمعَ على (فِعَال) جمع كثرة، نحو: (بِئر) و(بِئَار)، و(ذِئْب) و(ذِئَاب)[٦].

ودخول التاء على (إخاذة) جمعًا نظيرُ دخولها على: (جِمَالة) و(حِجَارة) و(فِحَالة)[٧]، قال سيبويه[٨]: "وقد يُلْحِقون الفِعَال الهاء..."، وهي لتحقيق التأنيث عند الخليل[٩]،

---

(١) النهاية (كتب).

(٢) شرح الشافية ٢/٢٠٠.

(٣) الكتاب ٣/٦٤٠.

(٤) ينظر: مانُسب للجرمي في شرح السيرافي ٤/٣٨٤ والمخصص ٥/١٠٣.

(٥) المحكم ٤/١٢٠.

(٦) ينظر: الكتاب ٣/٥٧٥.

(٧) الجِمَالة: الإبل الذكور. والفِحالة: جمع فحْلٍ. ينظر: الصحاح (جمل) و(فحل).

(٨) الكتاب ٣/٥٧١.

(٩) ينظر: المصدر السابق ٣/٥٦٨.

ولتأكيد معنى الجمعية عند الرضي[١]. وليس في هذا القول تأثُّر بالتطور الدلالي لـ (إخاذ) المصدر، ولكنَّني أسْتأنِسُ به، ففيه إشارة إلى أنَّ أصل الكلمة مصدر؛ لأنَّ (إخْذًا) على صيغة (فِعْلٍ) بمعنى مفعول، أصله (أخْذٌ) مصدر: (أخذَ يأخذُ أخْذًا)، كُسرت فاء الكلمة لمعنى المفعولية، والمصدر قد تُغيَّر صيغته للدلالة على انتقاله من المصدرية إلى الوصفية، قال سيبويه[٢]: "ومما جاء مخالفاً للمصدر؛ لمعنى، قولهم: أصاب شِبْعَه، وهذا شِبْعُه، إنما يريد قدر ما يُشْبِعُه. وتقول: شَبِعْتُ شِبَعًا، وهذا شِبَعٌ فاحشٌ، إنما تريد الفعل...". وقال أيضًا[٣]: "وقالوا: لُعْنَةٌ للذي يُلعن، واللَّعْنة المصدر. وقالوا: الخلْق، فسوَّوا بين المصدر والمخلوق، فاعرف هذا النحو وأجره على سبيله".

ويقوّي كونه جمعَ تكسير مقابلته للأصحاب.

ويقوّي كونه اسم جنس مجيئه بالتاء في تتمة الأثر، في إحدى الروايات، حيث قال[٤]: «... فَكَانُوا كَالْإِخَاذِ: الْإِخَاذَةُ تَرْوِي الرَّاكِبَ، وَالْإِخَاذَةُ تَرْوِي الرَّاكِبَيْنِ، وَالْإِخَاذَةُ تَرْوِي الْعَشَرَةَ،... ».

ويقوّي كونه مفردًا ورودُه في سياقٍ لايحتمل معه إلا الفردية، فقدْ رُويَ عَن ابْنِ عَبَّاسٍ[٥]: «أَنَّهُ كَانَ هُوَ وَابْنُ عُمَرَ بِإِخَاذٍ بِالْجُحْفَةِ يَتَرَامَسَانِ وَهُمَا مُحْرِمَانِ». قَالَ ابن حزم[٦]: "الإِخَاذُ الْغَدِيرُ، وَالتَّرَامُسُ التَّغَاطُسُ". ويُمكن حمله على الجنس المطلق على الواحد، فاسم الجنس قد يُطلق على الواحد والمثنى والقليل والكثير، وهذا مما يمتازُ به عن اسم الجمع[٧].

***

(١) ينظر: شرح الشافية ٩١/٢.

(٢) الكتاب ٤٢/٤.

(٣) المصدر السابق ٤٣/٤.

(٤) ينظر: إعلام الموقعين ٢٥/٢-٢٦.

(٥) المحلى ٢٧٩/٥.

(٦) المصدر السابق ٢٧٩/٥.

(٧) ينظر: شرح الشافية للرضي ١٩٥/٢ وشرح الرضي على الكافية ٣٦٦/٣-٣٦٧.

الخـــاتمـــة

اللهم إني أحمدك الحمد كلَّه، في مُختتم أمري ومُستهلِّه، وأثني عليك بما أنت أهلٌ له، الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات حمدا كثيرا، والصلاة والسلام على نبينا المبعوث بالرحمات بشيرا ونذيرا، وأستغفر الله وأتوب إليه أولا وأخيرا..

أمَّا بعد:

فإنَّ الاحتمال الصرفي المعنوي لصيغ الأسماء حديثٌ ذو شجون، ومعجم النهاية عامرٌ بشواهده، حافلٌ بشوارده، ولكنْ حسبك من القلادة ما أحاط بالعنق.

ومن النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث:

١- الكلمات ذوات الصيغ المحتملة أكثر من معنى صرفي، تتميز عن غيرها بعمقها الدلالي، وكثافتها المعنوية، وهي من شواهد جوامع الكلم الذي أوتيه نبينا صلى الله عليه وسلَّم.

٢- وجود هذه الصيغ وما يترتب عنها من انفتاحٍ دلالي للمعاني المختلفة يعد من خصائص اللغة العربية.

٣- احتمال الصيغة الصرفية للمعاني المختلفة مَنْشأُ وقوع بعض الظواهر اللغوية كالمشترك اللفظي والأضداد.

٤- أثر الاحتمال في معنى الصيغة لايقتصر على تعدد دلالة الكلمات ، بل قد يتعداه إلى وقوع الاحتمال النحوي وتعدد أوجه الإعراب، وهذا دليل على قوة أثر الصيغة الصرفية في اللغة العربية.

٥- المعنى الصرفي عنصرٌ مهم من عناصر الطيف اللغوي، واهتمام ابن الأثير بإيضاح معاني الصيغ المحتملة دليل على أنَّ الصيغة الصرفية تتحمّل جزءًا من أسباب وقوع الغرابة في الألفاظ.

٦- الصيغ الصرفية المحتملة أكثر من معنى قد تكون مركز الاحتمال المعنوي للسياق العام، والمسؤول عن توجيهاته المتعددة.

٧- القرينة -بنوعيها اللفظي والمعنوي- ليست -في بعض الأحيان- قادرة على تحديد المعنى الصرفي للصيغة المحتملة.

٨- كلما تعددت المعاني الصرفية للصيغة الواحدة احتاج الكلام لقرائن أقوى وأكثر لإزاحة المعاني غير المرادة وتحديد المعنى المطلوب.

٩- من أكثر الصيغ احتمالا للمعاني -في حالة التركيب- صيغة (فَعْل) و(فعيل) و(فِعَال).

١٠- النحاة الذين منعوا قياس (فعيل) بمعنى مفعول، ممَّا صيغ له (فعيل) بمعى فاعل، خوفَ اللبس، ترِد عليهم الأمثلة التي وردت على (فعيل) محتملةً المعنيين.

١١- العلماء الذين منعوا استعمال المشترك اللفظي في معنييه تردُ عليهم أمثلة البحث.

١٢- من أهم أسباب وقوع الاحتمال وضعُ الصيغة الواحدة لأكثر من معنى، وعدم تخصيص كل معنى بصيغة واحدة، كذلك التطور الدلالي لصيغ المصادر، والاستعمال المجازي.

١٣- بعض أسماء الأفعال نحو: (بَلْه)، وبعض أسماء الجنس نحو: (زَوْر)، و(شَرْخ) كانت في الأصل مصادرَ تطورت دلالتها.

١٤- لم تذكر المعاجم اللغوية كلمة (الإخاذ) بمعنى المصدر رغم مجيئها بهذا المعنى في الشعر العربي.

١٥- الحقول الدلالية الصرفية العامة كالمفعولية لها أثر في تشكيل الصيغ الدالة على المعاني الفرعية المندرجة تحتها، مثل صيغة (مُفْعَل) مصدرًا وظرفًا ومفعولا.

١٦- تخصيص المعنى قد يؤدي إلى تغيير الصيغة وخروجها عن القياس كما جاء في (الْمَخِيلَة).

١٧- لبعض العلماء كأبي عبيد القاسم بن سلام موقف من روايات المحدِّثين التي تؤثر في احتمال المعنى الصرفي لبعض الكلمات، وقد تأثر به ابن الأثير.

١٨- الاحتمال المعنوي للصيغة الصرفية، قضية مهمة لها حضور قوي في المعاجم وكتب التفسير وشروح الحديث، وهي جديرة بالبحث المستفيض والنظر المتعمق واستقصاء شواهدها.

١٩- لابن الأثير في كتبه الأخرى -خاصة في (جامع الأصول)، و(منال الطالب)- آراء مخالفة لآرائه التي في النهاية، مثل رأيه في فعول بمعنى مفعول. وهي حرية بالبحث والتحرير.

***

الفهارس العلمية المفصّلة

١٢. فهرس الآيات القرآنية.
١٣. فهرس القراءات القرآنية.
١٤. فهرس الأحاديث والآثار.
١٥. فهرس الأشعار والأرجاز.
١٦. فهرس أقوال العرب وأمثالهم.
١٧. فهرس المفردات اللغوية.
١٨. فهرس الأعلام.
١٩. فهرس البلدان والأماكن.
٢٠. فهرس المصادر والمراجع.
٢١. فهرس الموضوعات.
٢٢. فهرس الفهارس.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾	٢٢٥	البقرة	٨٢
﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ﴾	٦	النساء	٢٨
﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾	١٢٥	النساء	٤٢
﴿ ٱنظُرُوٓا۟ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَيَنْعِهِۦٓ ﴾	٩٩	الأنعام	١٤٣
﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾	٥٦	الأعراف	٣٦
﴿ وَإِنَّهُمَا لَبِإِمَامٍ مُّبِينٍ ﴾	٧٩	الحجر	١١٧
﴿ أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾	١	النحل	٢٦
﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾	٢٩	الإسراء	٣١
﴿ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴾	٤٣	الإسراء	٧٨
﴿ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِىَ حُقُبًا ﴾	٦٠	الكهف	٨٩
﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ ٱلشَّمْسِ ﴾	٨٦	الكهف	٨٩
﴿ ثُمَّ مَحِلُّهَآ إِلَى ٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾	٣٣	الحج	١٢٩
﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾	٣٦	المؤمنون	١٢٥
﴿ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا ﴾	٧٧	الفرقان	٦٥
﴿ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ﴾	٤٥	العنكبوت	٩٨
﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾	٤	القصص	٧٨
﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ مَنَامُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾	٢٣	الروم	٨٢
﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾	٧	سبأ	٢٨
﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾	٤	محمد	١٢١

﴿ وَيُدۡخِلُهُمُ ٱلۡجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمۡ ﴾	٦	محمد	١٣٠
﴿ ثُمَّ ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ كَرَّتَيۡنِ يَنقَلِبۡ إِلَيۡكَ ٱلۡبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾	٤	الملك	٣٠، ٣٤
﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتًا ﴾	١٧	نوح	٧٩، ١١٨
﴿ أَنَّا صَبَبۡنَا ٱلۡمَآءَ صَبّٗا ﴾	٢٥	عبس	٥٦
﴿ مِن مَّآءٖ دَافِقٖ ﴾	٦	الطارق	٢٤
﴿ فَصَبَّ عَلَيۡهِمۡ رَبُّكَ سَوۡطَ عَذَابٍ ﴾	١٣	الفجر	٦١
﴿ إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجۡعَىٰٓ ﴾	٨	العلق	١١٢

فهرس القراءات القرآنية

الآية	القراءة	رقمها	السورة	الصفحة
﴿ وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتۡلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴾	الشياطون	١٠٢	البقرة	١٧
﴿ وَمَن لَّمۡ يَسۡتَطِعۡ مِنكُمۡ طَوۡلًا أَن يَنكِحَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ﴾	المُحصِنات	٢٥	النساء	٦٨
﴿ وَجَعَلۡنَا قُلُوبَهُمۡ قَٰسِيَةً ﴾	قَسِيَّة	١٣	المائدة	٤٦

فهرس الأحاديث والآثار

أولًا: الأحاديث والآثار المدروسة

أ- الأحاديث

الحديث	الصفحة
اقتُلُوا شُيُوخَ المُشْرِكين واستحْيُوا شَرْخَهُمْ	١٠٠
إنَّ لِزَوْرِكَ عَلَيْكَ حَقًّا	١٣٩
أنه رخص في العرايا	٤٣
أَنَّهُ نُثِرَ شيءٌ فِي إِمْلاكٍ، فَلَمْ يأخُذوه...	١١٢
إِنِّي أَبْرَأُ إِلَى كُلّ ذِي خُلَّةٍ مِنْ خُلَّتِهِ	٣٧
بَعَثَنَا رسول الله – صلى الله عليه وسلم- في غَزَاة، فلما بَلغْنا المُغَارَ...	٨٧
الحَسِير لَا يُعْقَرُ	٣٠
قِيلَ لَهُ: إنَّها حائضٌ، فَقَالَ: عَقْرَى حَلْقَى	١٠٣
كَانَ إِذَا رَأَى مَخِيلَةً أقبلَ وأدْبَر	٩١
لم يكُن يذُمُّ ذَوَاقاً	١٠٨
المَحْيَا مَحْيَاكُمْ وَالْمَمَاتُ مَماتُكم	٨١
مَنْ كَانَتْ فَتْرَتُه إِلَى سُنّةٍ فَلأَمٍّ مَا هُو	١١٦
هُو قُرْبة إِلَى اللَّهِ، ومَنْهَاةٌ عَنِ الآثَامِ	٩٧
وَلا خطَر عَلَى قَلْب بَشَر، بَلْهَ مَا اطَّلَعْتُم عَلَيْهِ	١٢١

ب- الآثار

الأثر	الصفحة
جَالَسْتُ أصحابَ رَسُولِ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم- فَوَجَدْتُهُمْ كالإِخَاذِ...	١٤٥، ١٥٠
كتَب إِلَى مَيمُون بْن مِهْرانَ فِي مَظَالِمَ كَانَتْ فِي بَيتِ الْمال أَنْ يَرُدَّها عَلَى أرْبابها، ويأخذ منها زكاة عامها؛ فإنها كانت مالًا ضِمَارًا	٦٢
كُنتَ عَلَى الْكَافِرِينَ عَذابًا صَبًّا	٥٦

اللَّقاح واحِد	١١٨
وأبلغتُ الرّاتعَ مِـسْقَاته	١٣٣
وَذَلِكَ بَعْدَ المُعَرَّف	١٢٨

ثانيًا: الأحاديث والآثار المنثورة في البحث

أ- الأحاديث

الحديث	الصفحة
مَنْ نَامَ حَتَّى أصْبَح فَقَدْ بَالَ الشَّيْطَانُ فِي أذُنه	١٩
أن رسول الله-صلى الله عليه وسلم- أرخص لصاحب العرية...	٤٣
اجْتَنِبُوا السَّبْعَ المُوبِقَاتِ...	٦٦
أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى الله عليه وسلم- قَرَأَ هَذِهِ الآيَةَ فَرَدَّدَهَا حَتَّى أَصْبَحَ ...	٧١
قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- هَذِهِ الآيَةَ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ...	٧٦
الدمُ الدمُ و الهدمُ الهدمُ	٨٤
إنَّ الولد مَبْخَلَةٌ مَجْبَنَةٌ مَحْزَنةٌ	٩٣، ٩٨
السِّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ	٩٨
لا تحِلُّ النُّهْبى، ولايحِلُّ كلُّ ذي نابٍ من السِّباع...	١١٥
بَايَعْنَا النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- أَنْ لاَ نَنْتَهِبَ	١١٥
الحجُّ عَرَفة...	١٣٠
عَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ...	١٣١

ب- الآثار

الأثر	الصفحة
عن علي-رضي الله عنه-: أنه قضى في القارصة والقامصة والواقصة...	٢٤
أَنَّ ابْنَ عُمَرَ، كَانَ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلاَةِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ...	٩٨
أَنَّهُ كَانَ هُوَ وَابْنُ عُمَرَ بِإِخَاذٍ بِالْجُحْفَةِ يَتَرَامَسَانِ وَهُمَا مُحْرِمَانِ	١٥٠

فهرس الأشعار والأرجاز

القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
الباء			
الباء المفتوحة			
نُهبى	الطويل	المتنبي	١١٣
الباء المضمومة			
الكتائبُ	الطويل	النابغة الذبياني	١٨
جَانِبُهْ	الطويل	ابن مقبل	١٤٨
فصليبُ	الطويل	علقمة بن عبدة الفحل	٣٢
الباء المكسورة			
والشَّربِ	الهزج	عقبة بن سابق الهزاني	١٠٢
الجيم			
الإرْتاجِ	الكامل	ابن ميّادة	١٢٠
الحاء			
واضحهْ	السريع	طرفة	٤١
الراء			
الراء المفتوحة			
ضِمَارا	الوافر	رجل من بني تميم	٦٤
التذكيرا	الرجز	ابن مالك	٥٦
الراء المضمومة			
إدبارُ	البسيط	الخنساء	٥٧
فالضِّمارُ	الوفر	الصِّمّة القُشيري	٦٤
مَورُ	الرجز	لم أقف على قائله	١٤٤
الزَّورُ			
الراء المكسورة			
الجاري	البسيط	الأخطل	١١٢

عارِ	الوافر	لم أقف على قائله	١٠٧
الصاد			
خَـــميصُ	الوافر	لم أقف على قائله	١٤٢
العين			
أَسَعُ	البسيط	أبو زبيد الطائي	١٢٥
هُجُوعُ	الوافر	عمرو بن معد يكرب	٧٢
الفاء			
الفاء المضمومة			
عرَّفوا	الطويل	الفرزدق	١٢٨
المُعرَّفُ	الطويل	جرير	١٣١
الفاء المكسورة			
المخندفِ المعرَّفِ	الرجز	رجلٌ من هوازن	١٣١
اللام			
يُطَلُّ	المديد	ابن أخت تأبط شرًّا	٣١
لمقتولُ	البسيط	كعب بن زهير رضي الله عنه	٣١
الميم			
الميم المفتوحة			
خَثْعَمَا	الطويل	حميد بن ثور الهلالي	٩٠
الميم المضمومة			
حرَمُ	البسيط	زهير ابن أبي سلمى	٤٢
الياء			
ناهيًا	الطويل	سُحيم	٢٨

فهرس أقوال العرب وأمثالهم

القول أوالمثل	الصفحة
إِذَا لَمْ تْغلِب فَاحْلُبْ	١٩
إنَّ فُلانًا لايُطيقُ أن يحْمِلَ الْفِهْرَ، فَمِنْ بلهِ أن يأتيَ بالصخّرة! من بهلِ أن يحملَ الصّخرة!	١٢٦
أَيْنَ مَنْزِل الْمُشَرَّقِ؟	١٨
جِئتُكَ قُدومَ الحاج	٨٦
جهدَ رأيي أنك قائم	٨٦
عقرى حلقى	١٠٣، ١٠٤
ما بَلْهَك لا تفعل كذا؟	١٢٦
مُطَّيرَى	١٠٥
هَكَذَا يَكُونُ عَزَّ فَحَكَمَ	٧٤

فهرس المفردات اللُّغوية

أولًا: المفردات اللغوية المدروسة

الكلمة	الصفحة	الكلمة	الصفحة
الإخاذ	١٤٥	الشرخ	١٠٠
الأَمّ	١١٦	الضمار	٦٢
بله	١٢١	المعرَّف	١٢٨
الحسير	٣٠	العرية	٤٣
المحصن والمحصنة والمحصنات	٦٦	عقرى	١٠٣
الحكيم	٧١	المتعالي	٧٦
حلقى	١٠٣	المغار	٨٧
المحيا	٨١	اللَّقاح	١١٨
الخليل	٣٧	الممات	٨١
المخيلة	٩١	النهبى	١١٢
الذواق	١٠٨	منهاة	٩٧
الزور	١٣٩	الودود	٥٠
المِسقاة	١٣٣		

ثانيًا: المفردات اللغوية المنثورة في البحث

الكلمة	الصفحة	الكلمة	الصفحة
الإسار	٢٤	البَشَكَى	٢٢
الأسرى	١٠٦	بشير	٣٤
أكَالا	١٠٩	البَضْعَة	١٠٠
أنف مأنوف	٣١	مبطون	٣١
بئر بئار	١٤٩	البغاء	٢٥
البِخاع	١٧	يترامسان، الترامس	١٥٠

جدعًا	١٠٣، ١٠٦
جديد	٢٤، ٢٨
مُجْذّع	٦٧
اجرأشَّ مُجْرَأَشَّة	٦٧
جَرِيحٍ	٣٢
الجرحى	١٠٦
أَجْرَدُ	٢٥
جازي، جوازي، جزاء	٢٣
مِجْسَد	١٣٤
الجليس	٣٧
الجَمَزَى	٢٢
جِمالة	١٤٩
حاء	١٢٥
حجارة	١٤٩
الحذيا	١١٣
حسيب	٢٨
مِحْلَبٌ	١٣٥
المحْمِيَة	٩٥
الخبيب	١٤٤
مختار	٢٣
مِخْدَع	١٣٤
الخطَران	٢٢
الخليط	٣٧
أَخْلَقُ	٢٥
الخلق	١٥٠
خميص	١٤٢
الخنزوانة	٢٣
مخيس	٦٩
دابر	٢٧
دجاجة، دجاج، دجاجات	١٤٦
مُدجَّج	٦٩
الدعوى	١٠٦
دافق	٢٤
المُدُقّ	١٣٤
دلاص	١٤٦
ذئب ذئاب	١٤٩
ذَبِيحٍ	٣٢
المِربد	١٣٤
الراتع	١٣٣
رَعْيًا	١٠٣
الرّعوى	١٠٦
مِرفق	١٣٣
الرقبى	١١٢
المرقاة	١٣٥
الزِّبل	١٩
الزعزعة	٢٢
مسجد	١٣٤
سخِطَهُ سخَطاً	٢٥
سراويل	٢٤
السَّفْر	١٤٤
السُّقيا	١١٣
سَقْيًا	١٠٣، ١٠٦

سكرى	١٠٤، ١٠٦
مِسَلَّةٌ	١٣٥
أسهب مسهب	٦٦
مُسْهَم	٦٧
شِبع شِبَع	١٥٠
الشرب	١٤٣
الشرخ	١٤٣
الشكوى	١٠٣، ١٠٤
شماجا	١٠٩
شهود شاهد	٢٣
شاهد شَهْد	١٣٩، ١٤٣
شياطون	١٧
مِصحف	١٣٤
صرَّ، صرصر	٢٢
والصلصلة	٢٢
صائم صوم	١٣٩، ١٤٣
الضجيع	٣٧
مُضارّ	٢٣
مِطبخ	١٣٣، ١٣٤
طَحِينٍ	٣٢
مِطْرَف	١٣٤
طلح طلحات طلاح	١٤٦
الظمأى	١٠٦
عاء	١٢٥
العثانين	١٤٢
العديل	٣٧

العطشى	١٠٦
العذوف والعذاف	١٠٩
عرَّف	١٢٨، ١٢٩
عاشب عشب أعشب	٢٤
عضاضا	١٠٩
علا، العالي	٧٦، ٧٨
العلي	٧٦
تعالى	٧٧
العُمرى	١١٢
العنس	١٠٢
العوّى	١٠٦
الغثَيان	٢٢
مغرب	٦٩
مِغْزَل	١٣٤
غضبى	١٠٣، ١٠٤
غلَّق	٢٢
الغلَيان	٢٢
الإغارة	٨٧
مفؤودٌ	٣١
فتَّح	٢٢
فحالة	١٤٩
مفخوذٌ	٣١
الفقرى	١١٣
المقبُرة مقبَر	١٣٤
قتيل مقتول	٣١، ٣٢، ٣٦
قريب	٣٦

قضاما	١٠٩
قطَّع	٢٢
القلقلة	٢٢
الكتاب	٩٤، ١٤٩
مكاتب	٦٩
المُكحُلة	١٣٤
مِكْسَحَةٌ	١٣٥
كسَّر	٢٢
الْكَمِيعُ	٣٧
كناز	٦٢
لُعْنة لَعْنة	١٥٠
ألفج ملفج	٦٦
لقيته لقاءة	١٤٩
لكاك	٦٣
لماجا	١٠٩
لماظًا	١٠٩
اللَّمَعان	٢٢
اللماق	١٠٩
اللَّهَبان	٢٢
اللومى	١٠٦
ممزق	٢٨
مضاغا	١٠٩
مُطَّيرى	١٠٥

المكث	٢٥
أَمْلَسُ	٢٥
إملاك	١١٢
مور	١٤٤
مِنْجَلٌ	١٣٥
نحوى	١٠٤، ١٠٦
النحلى والنحل	١١٢
نذير	٣٤
النَّزِيع	٣٧
النُّقاوة	٢٥
المنكِب	١٣٤
ناهيا	٢٨
النوح	١٤٣
نائم نوم	١٣٩، ١٤٣
مُهْتَر أهتر	٦٧
هجان	١٤٦
هدان	٦٣
مُودَّأَة	٦٧
مُوقَرَة أوقرت	٦٧
الواقصة	٢٤، ٢٧
الوَلَقَى	٢٢
الوَهَجان	٢٢
الينع	١٤٣

فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
ابن الأثير	٨، ٩، ١٠، ١١، ١٤، ١٥، ١٨، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٣٠، ٣٣، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤١، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٥٠، ٥٦، ٥٩، ٦٢، ٦٦، ٧١، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٨١، ٨٤، ٨٧، ٩١، ٩٧، ١٠٠، ١٠١، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٨، ١١٠، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢١، ١٢٣، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٥، ١٤٩
أحمد بن يحيى = ثعلب	
الأحمر	١٢٣
الأخطل	١١٢
الأخفش الأصغر	٥٧
الأخفش الأوسط	٩٥، ١٠١، ١٠٦، ١٢٣، ١٢٦، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣
أرسلان شاه	٩
الأزهري	١٧، ٤٦، ٧٢، ٧٨، ٧٩، ١٠١، ١٠٢، ١٠٥، ١١٠، ١١٩
الأصمعي	٨٨، ١٠٩، ١٣٢
الأعلم الشنتمري	٦٦، ٧٣، ١٢٠
الألوسي	٧٣
الأنباري	٣٣
ابن بابشاذ	٧٣
البخاري	٥٤، ١٠٣، ١٤٠
ابن بري	٥٢، ٥٣، ٧٢
البعلي	٤٠
البغدادي	١٢٠
البغوي	٤٢، ٧٨، ١٤٧
أبو البقاء الكفوي	١٤١

أبو بكر ابن الأنباري	٤٠، ٥٣، ٧٢، ٧٥، ٧٧، ١٢٤، ١٤٧
أبو بكر الزبيدي	٤٨
البيضاوي	٥٣، ٧٨
ابن أخت تأبط شرا	٣١
ابن تيمية	٥١، ٥٣، ٥٤، ٥٥
ثعلب	٤٢، ٦٨، ٦٩، ١١٩، ١٤٠، ١٤٤
الجرجاني	٥٨
جرير	١٣١
ابن جني	٢٠، ٢١، ٢٢، ٣٣، ٣٥، ٤٥، ٦٠، ٦٥، ٨٨، ٩٠، ١١٣، ١٢٥، ١٣٥، ١٣٦
الجواليقي	٥١، ٦٧
ابن الجوزي	٨٤، ١١٠، ١١٩، ١٢٤، ١٣٧
الجوهري	١٧، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٥٣، ٥٤، ٧٢، ٧٤، ٩١، ١٠٠، ١٠٢، ١١٤، ١٢٣، ١٣٠، ١٣٧، ١٤٠، ١٤٧
أبو حاتم الرازي	٥٤، ٧٥
ابن الحاجب	٣٥، ٥٧، ٥٨، ١٣٥
الحربي	١٧، ١٢٠
الحريري	٥٢، ١٣٦
ابن حزم	١٥٠
ابن حجر	١٩، ٥١، ١٠٣
أبو الحسن = الأخفش الأوسط	
حميد بن ثور الهلالي	٩٠
الحميدي	٤٦، ٤٩، ١٠٧، ١٢٤، ١٣٠
أبو حيان	٢١، ٢٤، ٢٨، ٣٣، ٣٤، ٤٠، ٤٨، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٧٢، ٧٤، ٧٧، ٧٨، ٨١، ٩٢، ١٠٩، ١٣٣، ١٣٩، ١٤٠

الخطابي	١٧، ٣٩، ١٠٢، ١٤٠، ١٤٧
ابن خلكان	٩، ١٠
الخليل	٢٢، ٣٣، ٤٣، ٥٨، ٧٦، ٩٥، ١٠٠، ١٠١، ١٠٤، ١٠٨، ١١٠، ١١٤، ١١٦، ١١٧، ١١٩، ١٢٠، ١٢٣، ١٤٤، ١٤٨، ١٤٩
الخنساء	٥٧
ابن درستويه	٥٧
ابن دريد	٣٣، ٧٢، ١٠١، ١١٤، ١١٩، ١٢٤، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٧
الدمستق	١١٣
ابن أبي الربيع	٥٣، ١٢٢
الرازي	٥٣، ٧٩
الرضي	٣٣، ٣٥، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٤، ٤٥، ٤٨، ٥٧، ٥٨، ٦٥، ٦٨، ٦٩، ٧٢، ٧٩، ٨٥، ٩٢، ٩٣، ١٢٢، ١٢٤، ١٣٤، ١٣٥، ١٤٥، ١٤٩، ١٥٠
الراغب الأصفهاني	٣٣، ٧٧، ٧٩، ١٤١
أبو زبيد الطائي	١٢٥
الزبيدي	١٩
الزجاج	٤٢، ٥٠، ٥٣، ٥٤، ٧٢، ٧٤، ٧٨، ٩٢
الزجاجي	٥٣، ٥٤، ٧٢، ٧٤، ١٢٣
الزركشي	٥٣
الزمخشري	١٥، ١٧، ٢٤، ٤٠، ٤٩، ٥٠، ٦٣، ٦٥، ٧٢، ٧٤، ٧٨، ٨٤، ٩٠، ٩٤، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٦، ١١٠، ١٢٣
زهير	٤٢
الزوزني	٧٣
أبو زيد	١٠٩، ١١٤، ١٢٣، ١٢٦، ١٢٩، ١٣١، ١٤٧
سحيم	٢٨

ابن السراج	٣٣، ٤٤، ٤٧، ٥٧، ٥٨
السرقسطي	١٠٤
السعد التفتازاني	٧٣
سعيد ابن الدهان	١٠
ابن السكيت	٩٢، ١٣٠، ١٣٦
سليمان العقيلي	١٢
السهيلي	٣٢، ٨٢، ٩٨، ١٠٩، ١١٠
سيبويه	٢٢، ٢٥، ٣١، ٣٣، ٣٧، ٤٠، ٤٤، ٤٥، ٥٤، ٥٨، ٦٣، ٨١، ٨٥، ٨٩، ٩٠، ٩٣، ٩٥، ٩٨، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٦، ١١٣، ١١٦، ١١٨، ١٢٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٦، ١٤٩، ١٥٠
سيد علي المرصفي	٦٤
ابن السِّيد	١٠٤، ١٢٠
ابن سيده	٣٣، ٤٩، ٦٨، ٦٩، ٧٧، ١٠٤، ١١٣، ١٣٧، ١٤١، ١٤٤، ١٤٧، ١٤٩
السيرافي	١١٤، ١٤٠
ابن السيرافي	١٢٠
السيوطي	١٨، ١١٤، ١٣٣
ابن الشجري	٧٢، ٧٧، ٧٨
ابن الشعار الموصلي	١٢
شمر	١٠١، ١٠٥، ١٤٧
ابن شميل	١٠٥
الشهاب الخفاجي	٧٣
الصفدي	١٥
صفية رضي الله عنها	١٠٣
الصمة بن عبد الله	٦٤

الصيمري	٦٥
الطبري	٤٦، ٧٢، ٧٤، ٧٨، ١٠٨، ١٤٠، ١٤٣
طرفة	٤١
ابن طلحة	٣٢، ٥٢
ابن عاشور	٦٨، ٧٣، ٧٧، ١٠٨
أبو العالية	٥٠، ٥٤
ابن عباس رضي الله عنه	٣٣، ٥٣، ٥٤، ١٠٣، ١١٨، ١٢٨، ١٥٠
عثمان رضي الله عنه	١٣٣
ابن عبد العزيز	٦٢
عبد العزيز الخلاطي	١٢
عبد الكريم الرافعي	١١
عبد الله بن أحمد الطوسي	١٠
عبد الله بن مسعود رضي الله عنه	١٥٠
عبد المنعم الحراني	١٠
عبد الوهاب البغدادي	١٠
العبدي	١٢١
أبو عبيد أحمد الهروي	١٤، ١٥، ١٧، ١٩، ٤٦، ٧٨، ١١٩، ١٢٤، ١٣٧
أبو عبيد القاسم بن سلام	١٧، ٣١، ٦٢، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٩، ١١٠، ١١٩، ١٢٤، ١٤٧
أبو عبيدة	٧٢، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٧
أبو عدنان	١٤٧
ابن عطية	٢٧، ٥٠، ٥١، ٧٤
عمر السفني	١١
ابن عمر	٩٨، ١١٦، ١٥٠
أبو عمر الجرمي	١٤٩

أبو عمر الزاهد	٥٣
أبو عمرو الشيباني	١٢٦
أبو عمرو ابن العلاء	١٤٧
عمرو بن معد يكرب	٧٢
ابن عصفور	٣٠، ٥٧، ٥٨، ٨١، ٨٢
عقبة الهزاني	١٠٢
العكبري	٧٤، ٧٩، ١٢٣
علقمة بن عبدة الفحل	٣٢
علي ابن الأثير	٨، ١١، ١٢
أبو علي الفارسي	٢٤، ٤١، ٤٦، ٩٠، ٩٢، ٩٤، ١٠٢، ١١٢، ١١٤، ١٢١، ١٢٤، ١٢٦، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٤
الملا علي القاري	٨٤، ٩٧، ٩٨، ١٠٤، ١١٤، ١٢١
علي بن عبد الله الموصلي	١٢
علي بن محمد الأصبهاني	٩
علي بن يوسف القفطي	١١، ١٢
عياض اليحصبي	١٣٢، ١٤٠
العيني	١٣٠
الغازي بن مودود	٩
الفارابي	١٣٧
ابن فارس	٢٧، ٤٠، ٤٣، ٤٦، ٦٩، ١١١، ١١٤، ١٤٦، ١٤٧
الفارسي = أبو علي الفارسي	
الفراء	١٤، ٢٥، ٣٣، ٤٥، ٦٨، ٧٦، ٨٨، ٩٣، ٩٨، ١٠٤، ١٠٦، ١١٧، ١٢٤، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٤٠، ١٤٥
الفرزدق	١٢٨
الفيروزآبادي	١٤٧
الفيومي	١٨، ٤٦، ٥٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ١٠٤، ١١١، ١٣٧

ابن قاسم العبادي	٥١
قايماز	٩
ابن قتيبة	١٧، ٢٦، ٥٤، ٦٧، ٧٢، ٨٤، ١٣٧
القرطبي	٣١، ٣٣، ٤٠، ٤١، ٥١، ٧٨
القسطلاني	١٣٠
قطرب	١٢٣
ابن القطاع	٢٦، ٣٦، ٣٧، ٦٢، ٩٢، ٩٧، ١٠١، ١٠٥
ابن القيم	٥٤
ابن قيم الجوزية	٣٠
كراع النمل	١٠٢
الكرماني	١٤١
الكسائي	٤٥، ٥٠
كعب بن زهير رضي الله عنه	٣١
ابن كمال باشا	٥٢، ٥٣، ١٣٥
لؤلؤ	١٠
اللحياني	١١٤
مالك بن أنس	٦٤
ابن مالك	٣٣، ٣٩، ٤٨، ٥١، ٥٣، ٥٦، ٥٧، ٦٣، ٧١، ٧٢، ٩٢، ١٠٦، ١٤٧
المبارك ابن الأثير= ابن الأثير	
المباركفوري	٩٧
المبرد	٣٣، ٥١، ٥٣، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٧٢، ٨١، ٨٣، ٨٩، ١٠٦، ١١١
المتنبي	١١٣
مجاشع	١٣١
محمد بن طلحة القرشي	١٢

محمد بن محمد القرشي	١١
محمد بن محمد الموصلي	١١
المرادي	٤٨، ١٢٣
المرزوقي	٣٨
مسروق	١٤٥
مسعود بن مودود	٩
المطرزي	٤٦، ٦٩، ١٠٢، ١٠٤، ١١٤، ١١٩
المعري	٩٤، ٩٥
ابن مقبل	١٤٨
مكي الماكسيني	١٠
ابن منظور	١٨
مودود بن زنكي	٨
أبو موسى المديني	١٤، ١٥، ١٧، ١٩، ١١٤، ١١٦، ١٢٣، ١٤٠
ابن ميادة	١٢٠
الميداني	١٠٩
ميمون بن مهران	٦٢
ابن الناظم	٨١
نافع	٩٨
النحاس	٥١، ٧٨
نصر الله ابن الأثير	٨، ١١
النووي	١٩، ٨٤، ١٢٨
هرم بن سنان	٤٢
ابن هشام	٨١، ١٢٤
أبو هلال العسكري	١٠٥، ١٤٧
هوازن	١٣١
الواحدي	٣٣، ٣٤، ٤٠، ٥٣، ٩٨

الوقشي	١٠٧، ١١٩
ابن ولاد المصري	١٤
ياقوت الحموي	١٣، ١٣٠
يحي بن سعدون القرطبي	١٠
يعقوب الهذباني	١١
ابن يعيش	٤٨، ٥٨، ٨٩
اليفرنيّ	١١٩، ١٢٠
يونس	١١٧

فهرس البلدان والأماكن

البلد والمكان	الصفحة
الأبواء	١٦
أبين	١٦
الجحفة	١٥٠
الجزيرة، جزيرة ابن عمر	٨، ٩
الحجاز	٢٤
درب درَّاج	١٠
رضوى	١٠٦
الضمار	٦٤
عرفة وعرفات والمعرف	١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢
عرنة	١٢٩
الكوفة	١٤٣
المحصّب	١٢٨
المدينة	٨٦
مِنى	١٢٨، ١٢٩
المُنيفة	٦٤
الموصل	٩، ١٠

فهرس المصادر والمراجع

أولًا: البحوث المنشورة في المجلات

- دراسة في بعض الصيغ للدكتور إبراهيم أنيس. مجلة مجمع اللغة العربية-القاهرة، العدد (٢٢)، ١٣٨٧هـ.
- مجد الدين ابن الأثير ومنهجه في التأليف لسمير سعيد كجّو. مجلة التراث العربي-دمشق، العدد (٣٩-٤٠)، ١٤١٠-١٤١١هـ.
- موت الألفاظ في العربية للدكتور عبد الرزاق الصاعدي. مجلة الجامعة الإسلامية-المدينة المنورة، العدد (١٠٧)، ١٤١٨-١٤١٩هـ.
- المعنى النحوي مفهومه ومكوناته للدكتور محمد صلاح الدين بكر. مجلة الحصاد في اللغة والأدب-جامعة الكويت. العدد (١)، ١٩٨١م.
- ملاح الألواح للعيني، شرح مراح الأرواح لأحمد بن علي مسعود. ت: عبد الستار جواد، مجلة المورد-وزارة الثقافة والفنون العراقية. العدد (٢)، المجلد٥، ١٣٩٥هـ.

ثانيًا: الرسائل العلمية غير المطبوعة

- ابن الأثير المحدث ومنهجه في كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر لأميمة بدر الدين. رسالة دكتوراة، جامعة دمشق، ١٩٩٣-١٩٩٤م.
- شرح كتاب الجمل للزجاجي لابن بابشاذ. ت: حسين السعدي، رسالة دكتوراة، جامعة بغداد، ٢٠٠٣م.
- شرح كتاب سيبويه للرماني. ت: محمد إبراهيم يوسف شيبة، رسالة دكتوراة، جامعة أم القرى، ١٤١٤هـ.
- الصيغة الصرفية ودلالتها على المستويين الصرفي والنحوي لصلاح الراوي. رسالة دكتوراة، دار العلوم-القاهرة، ١٩٧٩م.
- صيغة فعيل دراسة نحوية صرفية دلالية لمرزوق عطيوي المرزوقي. رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٠٦هـ-١٤٠٧هـ.
- ظاهرة الإتباع في اللغة العربية لفوزية الإدريسي. رسالة دكتوراة، جامعة أم القرى، ١٤٠٧هـ.

ثالثًا: المصادر والمراجع المطبوعة

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف الزَبيدي. ت: د.طارق الجنابي، ط١، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية.
- آراء ابن بري التصريفية جمعًا ودراسة. إعداد: د. فراج الحمد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٧هـ.
- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطّاع. ت: أ.د. أحمد محمد عبد الدايم، ط٢، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية-القاهرة.
- أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية لنجاة عبد العظيم الكوفي، دار الثقافة- القاهرة، ١٤٠٩هـ.
- أبنية الصرف في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي. ط١، منشورات مكتبة النهضة-بغداد.
- الإبهاج في شرح المنهاج لتقي الدين السبكي وولده تاج الدين. دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤١٦هـ.
- الإتباع لأبي الطيب اللغوي. ت: عز الدين التنوخي، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٨٠هـ.
- الإتباع للسيوطي. ت: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي-القاهرة.
- الإتباع للقالي. ت: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي-القاهرة.
- الإتباع والمزاوجة لابن فارس. ت: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي-القاهرة.
- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد
- الأخبار الموفقيات للزبير بن بكار. ت: د.سامي العاني، ط٢، عالم الكتب-بيروت.
- أدب الكاتب لابن قتيبة. ت: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة-بيروت.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان. ت: د.رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي-القاهرة.
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلاني. ط٧، المطبعة الكبرى الأميرية-مصر.
- أساس البلاغة للزمخشري. ت: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت.
- الاستذكار لابن عبد البر القرطبي. ت: سالم محمد عطا ومحمد علي معوض، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت.
- إسفار الفصيح لأبي سهل الهروي. ت: أحمد قشاش، ط١، الجامعة الإسلامية-المدينة المنورة.

- الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى لمحمد بن أحمد القرطبي. ضبط وشرح: أ.د محمد جبل. تخريج وتعليق: طارق أحمد. إشراف: مجدي السيد، ط١، دار الصحابة للتراث-طنطا.
- الأشباه والنظائر للسيوطي. ط١، دار الكتب العلمية-بيروت.
- اشتقاق أسماء الله للزجاجي. ت: عبد الحسين المبارك، ط٢، مؤسسة الرسالة-بيروت.
- الأصمعيات. ت: د.محمد نبيل طريفي، ط٢، دار صادر-بيروت.
- إصلاح غلط المحدثين للخطابي. ت: د.حاتم الضامن، ط٢، مؤسسة الرسالة.
- إصلاح المنطق لابن السكيت. ت: محمد مرعب، ط١، دار إحياء التراث العربي.
- الأصول في النحو لابن السراج. ت: عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة.
- الأصول: دراسة إبيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي. د. تمام حسان، ط١، دار الثقافة-الدار البيضاء.
- في أصول اللغة. صدر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة في ثلاثة أجزاء:
  الأول: أخرجه محمد خلف الله ومحمد شوقي أمين، المطابع الأميرية، ١٣٨٨هـ.
  الثاني: أخرجه محمد شوقي أمين ومصطفى حجازي، المطابع الأميرية، ١٣٩٥هـ.
  الثالث: أخرجه مصطفى حجازي وضاحي عبد الباقي، المطابع الأميرية، ١٤٠٣هـ.
- التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة لعبد الحميد هندوي. المكتبة العصرية، ١٤٢٣هـ.
- إعراب الحديث النبوي للعكبري. ت: د. حسن موسى الشاعر، دار المنارة- جدة.
- الأعلام للزِّركلي، ط١٥، دار العلم للملايين.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن قيّم الجوزيّة. قراءة وتعليق وتخريج: أبي عبيدة مشهور آل سلمان، ط١، دار ابن الجوزي.
- الإغفال لأبي علي الفارسي. ت: عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، ط١، المجمع الثقافي بالتعاون مع مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث-أبو ظبي.
- الأفعال للسرقسطي. ت: د.حسين محمد محمد شرف. مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية-القاهرة، ١٤١٣هـ.
- الأفعال لابن القطاع. ط١، عالم الكتب.
- الأفعال لابن القوطية. ت: علي فودة، ط٢، مكتبة الخانجي-بالقاهرة.

- الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب لأبي عبد الله محمد اليَفُرَنِّي التّلمساني. ت: د.عبد الرحمن العثيمين، ط١، العبيكان-الرياض.
- إكمال الإعلام بتثليث الكلام لابن مالك. رواية: البعلي. ت: سعد الغامدي، ط١، جامعة أم القرى، مكتبة المدني.
- الأم للشافعي. دار المعرفة-بيروت، ١٤١٠هـ.
- أمالي ابن الشجري. ت: د.محمود الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي-القاهرة.
- الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام. ت: عبد المجيد قطامش، ط١، دار المأمون للتراث.
- الأموال لابن زنجويه. ت: شاكر ذيب فياض، ط١، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية-السعودية.
- إنباه الرواة للقفطي. ط١، المكتبة العصرية-بيروت.
- أنساب الأشراف للبلاذُري. ت: سهيل زكار ورياض الزركلي، ط١، دار الفكر-بيروت.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام. ومعه: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب. ت: د.موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشئون الدينية العراقية، مطبعة العاني-بغداد، ١٩٨٣م.
- الإيضاح في علل النحو للزجاجي. ت: د.مازن المبارك، ط٣، دار النفائس-بيروت.
- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان. ت: صدقي جميل، دار الفكر-بيروت، ١٤٢٠هـ.
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد. دار الحديث-القاهرة، ١٤٢٥هـ.
- البديع في علم العربية لمجد الدين المبارك ابن الأثير. ت: فتحي أحمد علي الدين وصالح العايد، ط١، جامعة أم القرى.
- البرهان في علوم القرآن للزركشي. ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار إحياء الكتب العربية.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع. ت: د.عياد الثبيتي، ط١، دار الغرب الإسلامي-بيروت.
- البغداديات لأبي علي الفارسي. ت: صلاح الدين السنكاوي، وزارة الأوقاف والشئون الدينية العراقية، مطبعة العاني-بغداد.

- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة لعبد المتعال الصعيدي. ط١٧، مكتبة الآداب.
- بغية الوعاة للسيوطي. ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية-صيدا.
- تاج العروس للزبيدي. ت: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- تاريخ الأدب العربي لبروكلمان. نقله إلى العربية: د.رمضان عبد التواب، ط٢، دارالمعارف.
- تاريخ إربل لابن المستوفي. ت: سامي الصقار، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد، ١٩٨٠م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام لبشّار عوّاد معروف. ط١، دارالغرب الإسلامي.
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة. ت: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية-بيروت.
- التبصرة والتذكرة للصيمري. ت: فتحي أحمد مصطفى، جامعة أم القرى، ط١، دار الفكر-دمشق.
- التبيان في إعراب القرآن للعكبري. ت: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي.
- تذكرة الحفاظ للذهبي. تصحيح: عبد الرحمن المعلمي، دار الكتب العلمية-بيروت.
- التحرير والتنوير لابن عاشور. الدار التونسية للنشر-تونس، ١٩٨٤م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جواهر العرب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري. ت: زهير عبد المحسن سلطان، ط٢، مؤسسة الرسالة-بيروت.
- تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب. ت: د.محمد اللوحي و د.محمد عبدالله غنضور، عالم الكتب الحديث-إربد، ٢٠١١م.
- تحفة المحتاج في شرح المنهاج لابن حجر الهيتمي، ومعه: حاشية الشرواني وحاشية العبادي. روجعت وصححت: على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء، المكتبة التجارية الكبرى-مصر، ١٣٥٧هـ.
- التسهيل لابن مالك، المطبعة الميرية-مكة المكرمة، ١٣١٩هـ.
- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدي. ت: السيد الشرقاوي، ط١، مكتبة الخانجي.
- تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه. ت: محمد بدوي المختون، وزارة الأوقاف، مصر، مطابع الأهرام التجارية، ١٤١٩هـ.
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو لخالد الأزهري، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت.
- تصريف الأسماء والأفعال لفخر الدين قباوة. ط٣، مكتبة المعارف-بيروت.

- التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه لهشام الوقّشي. ت وتعليق: د.عبد الرحمن العثيمين، ط١، العبيكان-الرياض.
- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي. ت: د. عوض القوزي، ط١، مطبعة الأمانة.
- تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج. ت: أحمد الدقاق، ط٥، دار المأمون للتراث-دمشق.
- التفسير البسيط للواحدي. ت: فاضل الشهري وآخرون، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، أشرف على طباعته: د.عبد العزيز آل سعود و أ.د.تركي العتيبي، ١٤٣٠هـ.
- تفسير البغوي. ت: عبد الرزاق المهدي، ط١، دار إحياء التراث العربي-بيروت.
- تفسير البيضاوي. ت: محمد المرعشلي، ط١، دار إحياء التراث العربي-بيروت.
- تفسير الطبري. ت: د. عبد الله التركي، ط١، دار هجر.
- تفسير غريب ما في الصحيحين: البخاري ومسلم لأبي عبد الله الحَميدي، ط١، مكتبة السنة-القاهرة.
- تفسير القرطبي. ت: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط٢، دار الكتب المصرية-القاهرة.
- التفسير الكبير للرازي. ط٣، دار إحياء التراث العربي — بيروت.
- تفسير ابن كثير. ت: سامي سلامة، ط٢، دار طيبة.
- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدي. ت: صفوان داوودي، ط١، دار القلم.
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد للواحدي. ت: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت.
- التكملة لوفيات النقلة لأبي محمد المنذري. ت: د.بشار عواد معروف، ط٣، مؤسسة الرسالة-بيروت.
- التكملة لأبي علي الفارسي. ت: كاظم بحر المرجان، ط٢، عالم الكتب-بيروت.
- التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار. ت: عبد السلام الهراس، دار الفكر— لبنان، ١٤١٥هـ.
- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر العسقلاني. ط١، دار الكتب العلمية.
- تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب لابن الفوَطي. ت: د.مصطفى جواد، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٦٢م.

- التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني. ت: أحمد ناجي القيسي وآخرون، ط١، مطبعة العاني-بغداد.
- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح لابن بري. ت: مصطفى حجازي، ط١، مجمع اللغة العربية، الهيئة المصرية للكتاب.
- تنوير المقباس من تفسير ابن عباس. جمعه: الفيروزآبادى، دار الكتب العلمية – لبنان.
- تهذيب الآثار للطبري (الجزء المفقود). ت: علي رضا، ط١، دار المأمون للتراث – دمشق.
- تهذيب اللغة للأزهري. ت: محمد عوض مرعب، ط١، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- توضيح المقاصد للمرادي. ت: عبد الرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي.
- جامع الأصول في أحاديث الرسول لمجد الدين المبارك ابن الأثير. ت: عبد القادر الأرناؤوط، ط١، مكتبة الحلواني ومطبعة الملاح ومكتبة دار البيان.
- جامع البيان في القراءات السبع للداني. مجموعة رسائل جامعية قامت بتدقيقها وتهيئتها للطباعة مجموعة بحوث الكتاب والسنة، جامعة الشارقة، ١٤٢٨هـ.
- الجامع لمسائل أصول الفقه وتطبيقاتها على المذهب الراجح لعبد الكريم النملة. ط١، مكتبة الرشد – الرياض.
- جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام. ت: شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط، ط٢، دار العروبة – الكويت.
- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري. دار الفكر – بيروت.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي. ت: د.فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت.
- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع لأحمد الهاشمي. ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية-بيروت.
- الجيم لأبي عمرو الشيباني. ت: إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية-القاهرة، ١٣٩٤ هـ.
- حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد لابن هشام. ت: نظيف محرّم خواجة، فرانتس شتاينر بفيسبادن، ١٤٠٠هـ.

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ضبط وتصحيح: يوسف البقاعي، ط١، دار الفكر-بيروت.
- حاشية الشِّهَاب الخفاجي على تفسير البيضَاوي. دار صادر – بيروت.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك. ط١، دار الكتب العلمية-بيروت.
- حاشية ياسين على التصريح. ط٢، المطبعة الأزهرية المصرية.
- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي. ت: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، ط٢، دار المأمون للتراث.
- حجة القراءات لابن زنجلة. ت: سعيد الأفغاني، ط٥، مؤسسة الرسالة.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني. دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤٠٩هـ.
- حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص في أوهام الخواص. ت: أحمد طه حسنين، ط١، مطبع الأمانة-القاهرة.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي. ت: عبد السلام هارون، ط٤، مكتبة الخانجي.
- الخصائص لابن جني. ت: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم لمحمد عبد الخالق عضيمة. دار الحديث-القاهرة.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي. ت: د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- درة الغواص في أوهام الخواص للحريري. ت: عرفات مطرجي، ط١، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني لعبد القاهر الجرجاني. ت: محمود شاكر ، ط٣، مطبعة المدني-القاهرة.
- الدلائل في غريب الحديث لقاسم بن ثابت السرقسطي. ت: محمد القناص، ط١، مكتبة العبيكان-الرياض.
- دقائق التصريف لابن المؤدب. ت: د. أحمد ناجي القيسي وآخرون، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٧هـ.
- ديوان تأبط شرًا وأخباره. ت: علي ذو الفقار شاكر، ط٢، دار الغرب الإسلامي.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب. ت: د.نعمان محمد أمين طه، ط٣، دار المعارف-القاهرة.

- ديوان حُميد بن ثور الهلالي. ت: عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٣٨٤هـ.
- ديوان الخنساء بشرح ثعلب. ت: د.أنور أبو سويلم، ط١، دار عمار-عمّان.
- ديوان سُحيم عبد بني الحسحاس. ت: عبدالعزيز الميمني، مطبعة دار الكتب المصرية-القاهرة، ١٣٦٩هـ.
- ديوان الصمة = الصمة بن عبد الله القشيري حياته وشعره.
- ديوان طرفة بن العبد شرح الأعلم الشنتمري. ت: درية الخطيب ولطفي الصقَّال، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر-بيروت.
- ديوان عمرو بن معد يكرب = شعر عمرو بن معد يكرب.
- ديوان كعب بن زهير. ت: د.درويش الجويدي، ط١، المكتبة العصرية.
- ديوان ابن مقبل. ت: د.عزة حسن، دار الشرق العربي-بيروت، ١٤١٦هـ.
- ديوان ابن ميادة = شعر ابن ميادة.
- ديوان النابغة الذبياني. ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف-القاهرة.
- الذيل على الروضتين لأبي شامة المقدسي. تصحيح: محمد الكوثري. عُني بنشره وراجعه: عزت الحسني، ط٢، دار الجيل-بيروت.
- الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب. ت: د.عبدالرحمن العثيمين، ط١، مكتبة العبيكان.
- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة لأبي عبدالله محمد الكتاني. ت: محمد المنتصر الزمزمي، ط٦، دار البشائر الإسلامية.
- رغبة الآمل من كتاب الكامل لسيّد المرصفي. الفاروق الحديثة-القاهرة.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي. ت: علي عبد الباري عطية، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت.
- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام لعبدالرحمن السهيلي. ت: عمر السلامي، ط١، دار إحياء التراث العربي-بيروت.
- الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر لأنباري. ت: د. حاتم صالح الضامن، ط١، مؤسسة الرسالة — بيروت.
- الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي لأبي منصور الأزهري. ت: مسعد السعدني، دار الطلائع.

- الزينة في الكلمات الإسلامية لأبي حاتم الرازي. عارضه بأصوله وعلق عليه: حسين بن فيض الله الهمداني، ط١، مركز الدراسات والبحوث اليمني-صنعاء.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد. ت: شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف – مصر.
- سر صناعة الإعراب لابن جني. ط١، دار الكتب العلمية-بيروت.
- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي لأبي عبيد البكري. ت: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية-بيروت.
- السنة لأبي بكر الخلال. ت: د. عطية الزهراني، ط١، دار الراية – الرياض.
- سنن الترمذي. ت: أحمد محمد شاكر و محمد فؤاد عبد الباقي، ط٢، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر.
- سنن أبي داود. ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية-صيدا.
- سنن أبي داود. ت: محمد عوّامة، ط١، دار القبلة للثقافة الإسلامية-جدة.
- السنن الكبرى للبيهقي. ت: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية-بيروت.
- سنن ابن ماجة. ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.
- سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي. اعتنى به: عبدالفتاح أبو غُدَّة، ط٤، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، دار البشائر الإسلامية-بيروت.
- سير أعلام النبلاء للذهبي. ت: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط٣، مؤسسة الرسالة.
- الشافية في علم التصريف لابن الحاجب، ومعها الوافية نظم الشافية للنيسابوري. ت: حسن أحمد العثمان، ط١، المكتبة المكية – مكة.
- شذا العرف للحملاوي. ت: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد-الرياض.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي. ت: محمود الأرناؤوط، ط١، دار ابن كثير-دمشق.
- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي. ت: د.محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر-القاهرة، ١٣٩٤هـ.
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي. ت: د.محمود الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي-القاهرة.

- شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي. ت: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، ط٢، دار المأمون للتراث–دمشق.
- شرح أدب الكاتب للجواليقي. قَدَّمَ له: مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي–بيروت.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. ط١، دار الكتب العلمية–بيروت.
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للّالكائي. ت: أحمد بن سعد الغامدي، ط٨، دار طيبة – السعودية.
- شرح ابن الناظم على الألفية. ت: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية–بيروت.
- شرح التسهيل لابن مالك. ت: د.عبدالرحمن السيد ود.محمد المختون، ط١، هجر للطباعة.
- شرح التلويح على التوضيح لسعد الدين التفتازاني. ط١، مكتبة صبيح–مصر.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، الشرح الكبير. ت: د.صاحب أبو جناح، [طبعة مصورة].
- شرح ديوان الحماسة لأبي زكريا التبريزي. دار القلم – بيروت.
- شرح ديوان الحماسة لأبي علي لمرزوقي. ت: غريد الشيخ، ط١، دار الكتب العلمية–بيروت.
- شرح ديوان الفرزدق. ضبط معانيه وشروحه وأكملها: إيليّا الحاوي، ط١، منشورات دار الكتاب اللبناني–بيروت.
- شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل للأعلم الشنتمري. قدم له: د.نصر حنّا الحتّي، ط١، دار الكتاب العربي–بيروت.
- شرح الرضي على الكافية. ت: د.يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس – ليبيا، ١٣٩٥هـ
- شرح السنة للبغوي. ت: شعيب الأرنؤوط ومحمد الشاويش، ط٢، المكتب الإسلامي –دمشق.
- شرح كتاب سيبويه للسِّيرافي. ت: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية–بيروت.
- شرح شافية ابن الحاجب للرضيمع شرح شواهده للبغدادي. ت: محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية–بيروت، ١٣٩٥هـ.
- شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الاستراباذي. ت: عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط١، مكتبة الثقافة الدينية.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام. ت: عبد الغني الدقر، ط١، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.

- شرح شعر زهير بن أبي سلمى صنعة أبي العباس ثعلب. ت: د.فخر الدين قباوة، ط٣، مكتبة هارون الرشيد–دمشق.
- شرح شعر المتنبي لابن الأفليلي. ت: د.مُصْطفى عليَّان، ط١، مؤسسة الرسالة–بيروت.
- شرح الطيبي على مشكاة المصابيح. ت: عبد الحميد هنداوي، ط١، مكتبة نزار مصطفى الباز–مكة المكرمة.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، دار التراث – القاهرة.
- شرح الفصيح للزمخشري . ت: إبراهيم الغامدي، جامعة أم القرى، ١٤١٧هـ.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك. ت: عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث.
- شرح مراح الأرواح لشمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز، وبهامشه: الفلاح في شرح المراح لابن كمال باشا. ط٣، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده–مصر.
- شرح مغني اللبيب المسمى بشرح المزج للدماميني. ت: عبد الحافظ العسيلي، ط١، مكتبة الآداب–القاهرة
- شرح المعلقات السبع للزوزني. ط١، دار احياء التراث العربي.
- شرح المفصل، لابن يعيش. قدم له ووضع هوامشه وحواشيه: د.إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية–بيروت.
- الشّريعة لأبي بكر الآجُرِّي. ت: د.عبدالله الدميجي، ط٢، دار الوطن – الرياض.
- شعر عمرو بن معد يكَرب الزُّبيدي. جمعه ونسقه: مطاع الطرابيشي، ط٢، مجمع اللغة العربية بدمشق.
- شعر ابن ميادة. جمع وت: د.حنا جميل حداد. راجعه: قدري الحكيم. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٢هـ.
- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية لعصام الدين طاشْكُبْري زَادَهْ. دار الكتاب العربي–بيروت.
- الشمائل المحمدية والخصائص المصطفوية للترمذي. ت: سيد بن عباس الجليمي، ط١، المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز– مكة المكرمة.

- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان اليمني. ت: د.حسين بن عبد الله العمري وآخرون، ط١، دار الفكر المعاصر –بيروت.
- شواذ ابن خالويه = مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه.
- الصاحبي لابن فارس. ت: السيد أحمد صقر، ط١، مؤسسة المختار–القاهرة.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري. ت: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين – بيروت.
- صحيح البخاري بشرح الكرماني. ط٢، دار إحياء التراث العربي–بيروت.
- صحيح البخاري. ت: محمد زهير الناصر، ط١، دار طوق النجاة.
- صحيح ابن خزيمة. ت: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي– بيروت.
- صحيح ابن حبان. ت: شعيب الأرنؤوط، ط١، مؤسسة الرسالة–بيروت.
- صحيح مسلم. ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- الصمة بن عبد الله القشيري حياته وشعره. ت: د.خالد الجبر، دار المنهاج–عَمّان، ٢٠٠٣م.
- طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين عبد الوهاب السبكي. ت: د.محمود الطناحي و د.عبد الفتاح الحلو، ط٢، هجر للطباعة والنشر والتوزيع.
- طبقات القراء السبعة وذكر مناقبهم وقراءاتهم لابن السَّلّار الشافعي. ت: أحمد محمد عزوز، ط١، المكتبة العصرية – صيدا.
- الطبقات الكبرى لابن سعد. ت: إحسان عباس، ط١، دار صادر – بيروت.
- العِبر في خبر من غبر للذهبي. ت: محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية – بيروت.
- عبث الوليد للمعري. ت: ناديا علي الدولة، مؤسسة الرسالة–بيروت، ١٩٧٨م.
- عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي للسيوطي. ت: د.سلمان القضاة. دار الجيل–بيروت، ١٤١٤هـ.
- العلل لابن المديني. ت: محمد الأعظمي، ط٢، المكتب الإسلامي – بيروت.
- العلم لأبي خيثمة زهير بن حرب النسائي. ت: محمد ناصر الدين الألباني، ط١، مكتبة المعارف–الرياض.
- علم الدلالة لأحمد مختار عمر. ط٥، عالم الكتب–القاهرة.
- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي لمحمود السعران. ط٢، دار الفكر العربي.

- عمدة القاري شرح صحيح البخاري لبد الدين العيني. دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- العين للخليل للفراهيدي. ت: د.مهدي المخزومي و د.إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- غرائب التفسير وعجائب التأويل لتاج القراء محمود الكرماني. ت: د.شمران العجلي، دار القبلة للثقافة الإسلامية– جدة.
- الغُرّة في شرح اللُّمع – من أول باب (إنَّ وأخواتها) إلى آخر باب (العطف)–لابن الدهان. ت: د. فريد السُّليم، ط١، دار التدمرية– الرياض.
- غريب الحديث لابن الجوزي. ت: د.عبد المعطي القلعجي،ط١، دار الكتب العلمية – بيروت.
- غريب الحديث–المجلدة الخامسة– للحربي. ت: د.سليمان العايد، ط١، جامعة أم القرى، دار المدني–جدة.
- غريب الحديث للخطابي. ت: عبدالكريم العزباوي، ط٢، جامعة أم القرى.
- غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام. ت: د. محمد عبد المعيد خان، ط١، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد.
- غريب الحديث لابن قتيبة. ت: د.عبد الله الجبوري، ط١، مطبعة العاني – بغداد.
- غريب القرآن لابن قتيبة. ت: سيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، ١٣٩٨ هـ.
- الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام. ت: د.محمد المختار العبيدي، ط٢، نشر المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون ودار سحنون، دار مصر للطباعة–القاهرة.
- الغريبين في القرآن والحديث لأبي عبيد أحمد الهروي. ت: أحمد فريد المزيدي، ط١، مكتبة نزار مصطفى الباز–مكة المكرمة.
- الفائق في غريب الحديث والأثر للزمخشري. ت: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعرفة – لبنان.
- فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال لجمال الدين محمد بن عمر المعروف ببَحْرق. ت: د. مصطفى نحاس، جامعة الكويت–١٤١٣هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني. ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، تصحيح: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات: عبد العزيز بن باز، دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩هـ.

- فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية لأحمد بن عمر الحازمي. ط١، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة.
- الفَسْر: شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي. ت: د.رضا رجب، ط١، دار الينابيع-دمشق.
- الفصيح لثعلب. ت: د. عاطف مدكور، دار المعارف.
- فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي. ت: عبد الرزاق المهدي، ط١، إحياء التراث العربي.
- في الأدب واللغة، دراسات وبحوث للدكتور محمود الطناحي. دار الغرب الإسلامي.
- القاموس المحيط للفيروزآبادى. ت: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة-بيروت، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، ط٨.
- القرارات المعجمية في الألفاظ والأساليب من ١٩٣٤ إلى ١٩٨٧م. إعداد ومراجعة: محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٩٨٩م.
- القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعًا ودراسةً وتقويمًا إلى نهاية الدورة الحادية والسِّتين عام ١٤١٥هـ. لخالد العصيمي، ط١، دار التدمرية-الرياض.
- قلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب الزمان لأب العباس القلقشندي. ت: إبراهيم الإبياري، ط٢، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني.
- قلائد الجُمان في فرائد شعراء هذا الزمان لأبي البركات المبارك بن الشعار الموصلي. ت: كامل الجبوري، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت.
- القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى لمحمد بن صالح العثيمين. ط٣، الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة.
- الكامل في التاريخ لأبي الحسن عز الدين علي ابن الأثير. ت: عمر عبد السلام تدمري، ط١، دار الكتاب العربي-بيروت.
- الكامل في اللغة والأدب للمبرد. ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار الفكر العربي – القاهرة.
- الكتاب لسيبويه. ت: عبدالسلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي-القاهرة.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري. ومعه حاشية الانتصاف فيما تضمنه الكشاف لابن المنير الإسكندري. ط٣، دار الكتاب العربي – بيروت.

- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء الكفوي. ت: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت.
- الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة لنجم الدين محمد الغزي. ت: خليل المنصور، ط١، دار الكتب العلمية–بيروت.
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري. ت: د. عبد الإله النبهان، ط١، دار الفكر – دمشق.
- لسان العرب لابن منظور الإفريقي. ط٣، دار صادر – بيروت.
- اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان عمر. ط٥، عالم الكتب.
- اللهجات العربية في معاني القرآن للفراء، لصبحي عبد الحميد محمد عبد الكريم، ط١، دار الطباعة المحمدية–القاهرة.
- اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ. ت: د. إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط١، الجامعة الإسلامية– المدينة المنورة.
- ليس في كلام العرب لابن خالويه. ت: أحمد عبد الغفور عطار، ط٢.
- ما اتفق لفظه واختلف مسماه من الأمكنة لأبي بكر الحازمي. ت: حمد الجاسر، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، ١٤١٥هـ.
- متن ألفية ابن مالك. ضبطها وعلق عليها: د.عبداللطيف الخطيب، ط١، دار العروبة–الكويت.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي. ت: محمد فؤاد سَزكين، مكتبة الخانجى–القاهرة، ١٣٨١هـ.
- مجالس ثعلب. ت: عبد السلام هارون، ط٦، دار المعارف.
- مجمع الأمثال لأبي الفضل الميداني. ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة–بيروت.
- مجمل اللغة لابن فارس. ت: زهير عبد المحسن سلطان، ط٢، مؤسسة الرسالة – بيروت.
- المجموع شرح المهذب، للنووي، ومعها تكملة السبكي والمطيعي. ت: محمد المطيعي، مكتبة الإرشاد–جدة.
- مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما ١٩٣٤-١٩٨٤م. مجمع اللغة العربية بمصر، أخرجها وراجعها: محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية–القاهرة، ١٩٨٤م.

- المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث لأبي موسى المديني. ت: عبد الكريم العزباوي، ط٢، جامعة أم القرى.
- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي. ت: د. محمد عجاج الخطيب، ط٣، دار الفكر– بيروت.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني. ت: علي النجدي ناصف وآخرون. وزارة الأوقاف المصرية، ١٤٢٠هـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي. ت: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت.
- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده. ت: عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت.
- المحلى بالآثار لابن حزم الأندلسي. ت: دار الفكر – بيروت.
- المختصر المحتاج إليه من تاريخ الحافظ أبي عبد الله محمد بن سعيد بن محمد ابن الدبيثي. انتقاء الذهبي. ت: د. مصطفى جواد، مطبعة المعارف–بغداد، ١٣٧١هـ.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه. أثبت نصوصه: برجستراسر، مكتبة المتنبي–القاهرة.
- المخصص لابن سيده. ت: خليل إبراهم جفال، ط١، دار إحياء التراث العربي–بيروت.
- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين لابن قيِّم الجوزيَّة، ت: محمد المعتصم بالله البغدادي، ط٣، دار الكتاب العربي–بيروت.
- المدخل إلى السنن الكبرى لأبي بكر البيهقي. ت: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي– الكويت.
- المدوّنة الكبرى للإمام مالك بن أنس الأصبحي. ط١، دار الكتب العلمية.
- المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني. ت: د.حاتم الضامن، ط١، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، دار الفكر المعاصر–بيروت.
- المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري. ت: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، مطابع الأهرام، ١٤٠١هـ.
- المذكر والمؤنث للفراء. ت: د. رمضان عبد التواب، ط٢، دار التراث–القاهرة.

- مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع لصفي الدين عبد المؤمن القطيعي. ط١، دار الجيل-بيروت.
- مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لأبي الحسن عبيد الله المباركفوري. ط٣، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء - الجامعة السلفية - بنارس الهند
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للملا علي القاري. ط١، دار الفكر-بيروت.
- المرصّع لمجد الدين المبارك ابن الأثير. ت: د.إبراهيم السامرائي، ط١، دار الجيل دار عمّار.
- المزهر للسيوطي. ت: فؤاد علي منصور، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت.
- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي. ت: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط١، مطبعة المدني-القاهرة.
- المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي. ت: حسن بن محمود هنداوي، ط١ ، كنوز إشبيليا.
- المسائل العضديات لأبي علي الفارسي. ت: د.علي جابر المنصوري، ط١، عالم الكتب.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل. ت: د.محمد كامل بركات، ط١، جامعة أم القرى، دار الفكر-دمشق.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل. ت: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط١، مؤسسة الرسالة.
- مسند البزار. ت: محفوظ الرحمن زين الله وآخرون، ط١، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة.
- مسند أبي يعلى. ت: حسين سليم أسد، ط١، دار المأمون للتراث — دمشق.
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض اليحصبي. المكتبة العتيقة-تونس.
- مشكلات موطأ مالك لابن السيد البطليوسي. ت: طه التونسي، ط١، دار ابن حزم-بيروت.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي. المكتبة العلمية — بيروت.
- مصنف ابن أبي شيبة. ت: كمال يوسف الحوت، ط١، مكتبة الرشد — الرياض.
- المصنف لعبد الرز اق الصنعاني. ت: حبيب الرحمن الأعظمي، ط٢، المجلس العلمي بالهند، المكتب الإسلامي—بيروت.
- المطلع على ألفاظ المقنع لأبي الفتح البعلي. ت: محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب، ط١، مكتبة السوادي للتوزيع.
- معالم السُّنن لأبي سليمان الخطابي. ط١، المطبعة العلمية — حلب.
- معاني الأبنية في العربية لفاضل السامرائي. ط٢، دار عمَّار- عمَّان.

- معاني القراءات للأزهري. ت: د.عيد مصطفى درويش ود.عوض القوزي، ط١، جامعة الملك سعود-الرياض.
- معاني القرآن للأخفش. ت: هدى محمود قراعة، ط١، مكتبة الخانجي-القاهرة.
- معاني القرآن للفراء. ت: أحمد يوسف النجاتي وآخرون، ط١، دار المصرية للتأليف والترجمة-مصر.
- معاني القرآن للنحاس. ت: محمد علي الصابوني، ط١، جامعة أم القرى - مكة المكرمة.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج. ت: عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب — بيروت.
- معجم الأدباء لياقوت الحموي. ت: إحسان عباس، ط١، دار الغرب الإسلامي-بيروت.
- معجم ديوان الأدب للفارابي. ت: د.أحمد مختار عمر، دار الشعب-القاهرة، ١٤٢٤هـ.
- معجم الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري. ت: الشيخ بيت الله بيات، ط١، مؤسسة النشر الإسلامي-قم.
- المعجم الكبير للطبراني. ت: حمدي السلفي، ط٢، مكتبة ابن تيمية — القاهرة.
- معجم اللغة العربية المعاصرة. د. أحمد مختار عمر وفريق عمل، ط١، عالم الكتب-القاهرة.
- معجم مقاييس اللغة لابن فارس. ت: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ
- معرفة الصحابة لأبي نعيم. ت: عادل بن يوسف العزازي، ط١، دار الوطن للنشر-الرياض.
- المُغرب في ترتيب المعرب للمطرزي. ت: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، ط١، مكتبة أسامة بن زيد-حلب.
- مغني اللبيب لابن هشام. ت: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط٦، دار الفكر—دمشق.
- المغني لابن قدامة المقدسي. مكتبة القاهرة.
- مفتاح العلوم للسكاكي. ضبط وتعليق: نعيم زرزور، ط٢، دار الكتب العلمية-بيروت.
- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني. ت: صفوان الداودي، ط١، دار القلم-دمشق.
- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري. ت: علي أبو ملحم، ط١، مكتبة الهلال — بيروت.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة لكافية لأبي إسحاق الشاطبي. ت: د.عبدالرحمن العثيمين وآخرون، ط١، جامعة أم القرى-مكة المكرمة.
- المقتضب للمبرد. ت: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. — بيروت، ١٤٣١هـ.
- المقرب لابن عصفور. ت: أحمد الجواري وعبدالله الجبوري، ط١، ١٣٩٢هـ.

- الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور. ط١، مكتبة لبنان.
- مناهج البحث في اللغة لتمام حسان. مكتبة الأنجلو المصرية-القاهرة، ١٩٩٠م.
- المنتخب من غريب كلام العرب لأبي الحسن علي الهُنائي، المعروف بكراع النمل. ت: د. محمد العُمري، ط١، جامعة أم القرى-مكة المكرمة.
- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لأبي الفرج الجوزي. ت: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت.
- المنصف لابن جني. ت: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، ط١، وزارة المعارف العمومية بمصر.
- المنمق في أخبار قريش لمحمد بن حبيب الهاشمي. ت: خورشيد أحمد فاروق، ط١، عالم الكتب-بيروت.
- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية لابن تيمية. ت: محمد رشاد سالم، ط١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية-الرياض.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي. ط٢، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- منهج ابن الأثير الجزري في مصنفه النهاية في غريب الحديث والأثر لأحمد الخراط. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.
- الموطأ للإمام مالك بن أنس الأصبحي. ت: محمد الأعظمي، ط١، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية-أبو ظبي.
- النبوات لابن تيمية. ت: عبد العزيز الطويان، ط١، أضواء السلف-الرياض.
- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ليوسف بن تغري بردي. وزارة الثقافة والإرشاد القومي المصرية، دار الكتب.
- النحو الوافي لعباس حسن. ط١٥، دار المعارف.
- النخلة لأبي حاتم السجستاني. ت: حاتم الضامن، ط١، دار البشائر الإسلامية-بيروت.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب لشهاب الدين أحمد المقري التلمساني. ت: إحسان عباس، دار صادر-بيروت، ١٩٠٠-١٩٧٩م.
- النقائض. نقائض جرير والفرزدق. مطبعة بريل-مدينة ليدن. ١٩٠٥م.

- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري. ت: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية المغربية، ١٤٢٠هـ.
- نَكْت الهميان في نُكت العُميان لصلاح الدين خليل الصفدي، وقف على طبعه: الأستاذ أحمد زكي بك. المطبعة الجمالية-بمصر.
- النوادر في اللغة لأبي زيد. ت: د. محمد عبد القادر أحمد، ط١، دار الشروق-بيروت.
- النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين أبي السعادات المبارك ابن الأثير الجزري. ت: طاهر الزاوى ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية-بيروت، ١٣٩٩هـ.
- نهاية المطلب للجويني. ت: د.عبد العظيم الدّيب، ط١، دار المنهاج.
- نواهد الأبكار وشوارد الأفكار: حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي. ثلاث رسائل دكتوراة: ت: د.أحمد حاج محمد عثمان و د.محمد كمال علي و د. أحمد بن عبد الله بن علي الدروبي، جامعة أم القرى-مكة المكرمة، ١٤٢٤هـ
- نيل الأوطار لمحمد بن علي الشوكاني. ت: عصام الدين الصبابطي، ط١، دار الحديث-مصر.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل الباباني، دار إحياء التراث العربي-بيروت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي. ت: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية-مصر.
- الواضح في علم العربية لأبي بكر الزبيدي. ت: د.أمين السيد، دار المعارف-مصر، ١٩٧٥م.
- الوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي. ت: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث-بيروت، ١٤٢٠هـ.
- الوحشيَّات: الحماسة الصغرى لأبي تمام. ت: عبد العزيز الميمني، دار المعارف-القاهرة.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان. ت: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ١٩٠٠-١٩٩٤م.
- ياقوتة الصراط لمحمد بن عبدالواحد البغدادي الزاهد، غلام ثعلب. ت: د.محمد يعقوب التركستاني، ط١، كتبة العلوم والحكم-المدينة المنورة.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
التمهيد	٧
المبحث الأول: ابن الأثير ، حياته و مكانته العلمية.....	٨
المطلبُ الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه.....	٨
المطلبُ الثاني: مولده ونشأته ووفاته.....	٨
المطلبُ الثالث: شيوخه وتلاميذه.....	١٠
المطلبُ الرابع: منزلته العلمية وآثاره.....	١٢
المبحث الثاني : النهاية في غريب الحديث والأثر، وقيمته العلمية.....	١٤
المطلبُ الأول: منهجه وطريقة عرضه.....	١٤
المطلبُ الثاني: مصادره وشواهده.....	١٧
المطلبُ الثالث: تقييمه.....	١٨
المبحث الثالث: علاقة الصيغ بالمعاني.....	٢٠
المطلبُ الأول: تمثيل المعاني بالصِّيغ.....	٢٠
المطلبُ الثاني: احتمال الصِّيَغ للمعاني.....	٢٣
المطلبُ الثالث: تزاحم المعاني المختلفة في الصيغة الواحدة.....	٢٥
الفصل الأول : الصِّيَغُ التي تحتمل الفاعليَّة والمفعوليَّة	٢٩
المبحث الأول: صيغة "فَعِيل".....	٣٠
المطلبُ الأول: فَعِيل بمعنى فَاعِل أو مَفْعُول.....	٣٠
المطلبُ الثاني: فَعِيل بمعنى مُفَاعِل أو مَفْعُول.....	٣٧
المبحث الثاني: صيغة "فَعِيلَة".....	٤٣
المبحث الثالث: صيغة "فَعُول".....	٥٠
المبحث الرابع: صيغة "فَعْل".....	٥٦

المبحث الخامس: صيغة "فِعَال".....	٦٢
المبحث السادس: صيغة "مُفْعَل".....	٦٦
الفصل الثاني : الصِّيَغُ التي تحتمل معاني الفاعليَّة المختلفة	٧٠
المبحث الأول: صيغة "فَعِيل".....	٧١
المبحث الثاني: صيغة "مُتَفَاعِل".....	٧٦
الفصل الثالث : الصِّيَغُ التي تحتمل المصدريَّة والظرفية	٨٠
المبحث الأول: صيغتا "مَفْعَل" و "مُفْعَل".....	٨١
المطلبُ الأول: صيغة "مَفْعَل".....	٨١
المطلب الثاني: صيغة "مُفْعَل".....	٨٧
المبحث الثاني: صيغتا "مَفْعِلَة" و "مَفْعَلَة".....	٩١
المطلبُ الأول: صيغة "مَفْعِلَة".....	٩١
المطلب الثاني: صيغة " مَفْعَلَة".....	٩٧
الفصل الرابع : الصِّيَغُ التي تحتمل المصدريَّة وغير الظرفية ،	٩٩
المبحث الأول: الصيغ التي تحتمل المصدرية والوصفية الفاعلية.....	١٠٠
المطلبُ الأول: صيغة "فَعْل".....	١٠٠
المطلبُ الثاني: صيغة "فَعْلى".....	١٠٣
المبحث الثاني: الصيغ التي تحتمل المصدرية والوصفية المفعولية.....	١٠٨
المطلبُ الأول: صيغة "فَعَال".....	١٠٨
المطلبُ الثاني: صيغة "فُعْلى".....	١١٢
المطلبُ الثالث: صيغة "فَعْل".....	١١٦
المبحث الثالث: الصيغ التي تحتمل المصدرية والاسميَّة.....	١١٨
المطلبُ الأول: صيغة "فَعَال".....	١١٨
المطلبُ الثاني: صيغة "فَعْل".....	١٢١

الفصل الخامس : الصِّيَغُ التي تحتمل الظرفيَّة وغير المصدرية	١٢٧
المبحث الأول: صيغة "مُفَعَّل" ، تحتمل الظرفية والمفعولية.....	١٢٨
المبحث الثاني: صيغة "مِفْعَلة" ، تحتمل الظرفية والآليَّة.....	١٣٣
الفصل السادس : الصِّيَغُ التي تحتمل الفرديَّة والجمعيَّة	١٣٨
المبحث الأول: صيغة "فَعْل".....	١٣٩
المبحث الثاني: صيغة "فِعَال".....	١٤٥
الخاتمة	١٥١
الفهارس العلمية المفصَّلة	١٥٣
فهرس الآيات القرآنية.....	١٥٤
فهرس القراءات القرآنية.....	١٥٥
فهرس الأحاديث والآثار.....	١٥٦
فهرس الأشعار والأرجاز.....	١٥٨
فهرس أقوال العرب وأمثالهم.....	١٦٠
فهرس المفردات اللغوية.....	١٦١
فهرس الأعلام.....	١٦٥
فهرس البلدان والأماكن.....	١٧٤
فهرس المصادر والمراجع.....	١٧٥
فهرس الموضوعات.....	١٩٦
فهرس الفهارس.....	١٩٨